دراسة

إحتياجات تنظيمية لتعزيز مشاركة النساء في الأحزاب والنقابات في لبنان

RDFL

ضمن مشروع "تعزيز دور الأحزاب والنقابات في النهوض بالمشاركة السياسية والعامة للنساء"

دراسة

إحتياجات تنظيمية لتعزيز مشاركة النساء في الأحزاب والنقابات في لبنان

تم إعداد هذا البحث في إطار المشروع الإقليمي

"تعزيز دور الأحزاب والنقابات في النهوض بالمشاركة السياسية والعامة للنساء"

المشروع ممول من الإتحاد الأوروبي وينفّذ في لبنان
من جانب التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني
بالشراكة مع اوكسفام نوفيب .
بيروت – ٢٠١٤

التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني

منظمة نسائية، غير حكومية وعلمانية، تأسست منذ العام ١٩٧٦، مرجعيتها المواثيق والمعاهدات الدولية، الاعلان العالمي لحقوق الانسان، اتفاقية الغاء جميع اشكال التمييز ضد المرأة، والاعلان العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة. يعمل التجمع من خلال فروعه في المناطق اللبنانية كافة ومشاريعه الوطنية والإقليمية، وبالتعاون مع القوى والمنظمات المدنية والديمقراطية كافة، من أجل حماية ونشر ثقافة حقوق المرأة من ضمن حقوق الإنسان وتحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين.

المقرّ الرئيسي:
العدلية، تقاطع فرن الشباك، خلف وزاة الصناعة، شارع مدوّر، بناية دحدح، الطابق الأول
تلفاكس : ٤٢٥٥٠٣ – ١ – ٠٠٩٦١
هاتف : ٤٢٥٥٠٤ – ١ – ٠٠٩٦١
البريد الإلكتروني: beirut@rdflwomen.org
الموقع الإلكتروني: www.rdflwomen.org
صفحة الفايسبوك: www.facebook.com/RDFLNGO
حساب التويتر: @RDFL1

RDFL

مشروع "تعزيز دور الأحزاب والنقابات في النهوض بالمشاركة السياسية والعامة للنساء"

أكّدت التحولات الديمقراطية النابعة من الثورات والحراك في عدد من البلدان العربية أهمية أن تكون الهياكل السياسية – الإجتماعية ديمقراطية، وقائمة على الحقوق، تعزيز المشاركة الفعّالة للنساء، وطرح قضاياهن والمدافعة عنها. وبات من الملحّ تعزيز تمثيل النساء في الأطر الحزبية والنقابية ليصبحن طرفاً فاعلاً في صنع القرار، إدماج مبادىء المساواة بين الجنسين داخلها، تفكيك الصورة النمطية، تعزيز الشراكة بين النساء والرجال، تشكيل شبكة من الدعم للنساء وبناء تحالفات إقليمية– دولية لمواجهة الإنتهاكات بحقهن.

من هنا، جاء المشروع الإقليمي "تعزيز دور الأحزاب والنقابات في النهوض بالمشاركة السياسية والعامة للنساء" الذي يهدف إلى تمكين النساء من المشاركة السياسية الفاعلة، المساهمة في التغيير الديمقراطي والحراك السياسي والإجتماعي، وبناء دور سياسي فاعل للمرأة يمكّنها من تنسيب قضية النساء للقضايا العامة وتنسيب النساء للنضال في عملية الحراك الديمقراطي.

التنويه والشكر

يتوجّه التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني بالشكر الجزيل لكل من ساهم بإنجاز هذه الدراسة وبشكل خاص الأحزاب والنقابات التي كانت شريكاً أساسياً فيها، إضافةً إلى الناشطات الحزبيات والنقابيات اللواتي شاركن في مجموعات العمل البؤرية، والمناضلات النسويات اللواتي تم إجراء مقابلات شخصية معهن.

إعداد الدراسة:

– " إحتياجات تنظيمية لتعزيز مشاركة النساء في الأحزاب في لبنان" :
الأستاذة سعدى علوه.

– " إحتياجات تنظيمية لتعزيز مشاركة النساء في النقابات في لبنان":
الدكتور غسان صليبي.

إشراف ومراجعة:

المحامية منار زعيتر.

الدعم المالي:

الإتحاد الأوروبي.

التنفيذ:

التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني

© إن جميع حقوق طبع هذه الدراسة محفوظة
بإسم التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني، لكن يمكن إستخدام النص دون مقابل من أجل أهداف بحثية تخدم المناصرة، أو التعليم أو الأبحاث، على أن يتم ذكر المصدر. كذلك، يجب طلب الإذن في حال الرغبة بنسخ بعض أو جميع المعلومات الواردة في هذه الدراسة، أو في حال إستخدامها في دراسات أخرى، أو ترجمتها أو موائمتها.

إن الآراء الواردة في سياق هذه الدراسة لا تعبّر إلا عن آراء الباحثين\ات،
وهي بالتالي لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر الإتحاد الأوروبي.

قائمة المحتويات

تمهيد

الجزء الأول: إحتياجات تنظيميّة لتعزيز مشاركة النساء في الأحزاب اللبنانية.

القسم الأوّل: المشاركة السياسية والعامة للنساء في الحياة السياسية اللبنانية.

مقدمة : حول البحث.

١,١ إشكالية البحث وأهدافه.
١,٢ منهجية البحث.
١,٣ العينة.
١,٤ أسئلة البحث.
١,٥ صعوبات البحث.

١. المفاهيم.

١,١ المشاركة السياسية.
١,٢ المواطنة.
١,٣ الديمقراطية.
١,٤ النوع الإجتماعي.
١,٥ العنف ضد المرأة.
١,٦ التمييز ضد المرأة.
١,٧ الكوتا.

٢. المشاركة السياسية في لبنان.

٢,١ النظام السياسي والمشاركة السياسية.
٢,٢ المشاركة السياسية والدستور اللبناني.
٢,٣ واقع النساء وقضاياهن في لبنان.
٢,٤ واقع مشاركة المرأة في البرلمان.
٢,٥ واقع مشاركة المرأة في الحكومات.
٢,٦ واقع مشاركة المرأة في السلطات المحلية.

القسم الثاني: النساء في الأحزاب اللبنانية : واقع ، معيقات وإحتياجات.

١. نظرة عامة الى الاحزاب السياسية في لبنان.

١,١ كيف يمكن لوضع الاحزاب ان ينعكس على النساء ؟

١,٢ دور الاحزاب في مناصرة قضايا النساء من منظور حزبيات ومناضلات نسويات.

١,٣ إطلالة عامة على النساء والأحزاب اللبنانية.

٢. النساء والأحزاب وفق معطيات البحث

٢,١ النساء وتأسيس الأحزاب.

٢,٢ نسبة النساء في القاعدة الحزبية.

٢,٣ الحزبيات ومراكز صنع القرار.

٢,٤ حصة المرأة من برامج الأحزاب.

٢,٥ قضايا النساء والأحزاب.

٢,٦ الأحزاب وتوعية النساء على قضاياهن.

٢,٧ أدوار النساء في الاحزاب.

٢,٨ الكوتا في الأنظمة الداخلية للأحزاب.

٣. الإحتياجات لتطوير مشاركة النساء.

٣,١ تقييم الأحزاب لمشاركة النساء.

٣,٢ إستنتاجات وتوصيات :

- إستراتيجيات على المستوى الوطني.
- إستراتيجيات على المستوى السياسي.
- إستراتيجيات على المستوى الحزبي.

الجزء الثاني: إحتياجات تنظيميّة لتعزيز مشاركة النساء في النقابات اللبنانية.

مقدمة: أهداف البحث ومنهجيته.

١. محددات البحث أو محدوديته.
٢. العيّنة.
٣. منهجية البحث .
٤. أسلوب المخاطبة وبنية البحث .

القسم الأوّل: الحركة النقابية اللبنانية: احتياجات تنظيميّة مزمنة.

١. الاتحاد العمّالي العام

١,١ نشأة الإتحاد العمالي العام.

١,٢ أبرز خصائص تنظيم الإتحاد العمالي العام.

١,٣ مبادرات جديدة للتغيير.

٢. الإتحادات النقابية.

٢,١ أهم أسباب إرتفاع عدد الاتحادات.

٢,٢ أنواع الاتحادات.

٣. النقابات.

٣,١ أنواع النقابات .

٣,٢ تطوّر أشكال التجمّع النقابي في لبنان.

٣,٣ أهميّة شكل التجمّع النقابي من حيث الوحدة والفعاليّة.

القسم الثاني: النساء في النقابات الشريكة: إحتياجات تنظيمية لتفعيل مشاركتهن.

١. بعض خصائص النقابات الشريكة.

١,١ أنواع النقابات.

١,٤ انتماء النقابات الى الإتحادات النقابيّة.

١,٥ نقابات "تعمل".

١,٤ الأنظمة الداخليّة للنقابات.

٢. انتساب النساء الى النقابات: ممارسة روتينيّة؟

٣. كيف تصبح المرأة ناشطة نقابيًا؟

- المسار الأول.
- المسار الثاني.
- المسار الثالث.
- المسار الرابع.
- المسار الخامس.

٤. تمثيل النساء في المجالس التنفيذيّة: تمييز أم تقصير؟

٤,١ نسبة النساء في المجالس التنفيذيّة.

٤,٢ ما الذي تقوله النساء المنتخبات؟

٥. الإحتياجات لتطوير مشاركة النساء.

٥,١ تطوير الأنظمة الداخلية نحو مزيد من الديمقراطيّة.

٥,٢ بناء النموذج التنظيمي.

٥,٣ إنشاء لجان نسائية.

ملاحق

المراجع

مقدمة

يندرج مفهوم المشاركة السياسية في إطار التعبيرين السياسي والشعبي وتسيير الشأن العام من قبل أطراف المجتمع ، وهي وتُعد أرقى تعبير للديمقراطية لأنها تستبعد الصراع وتحل التعاون محله ، وتعيد تركيب نظم السلطة من جديد عبر إتاحة الفرصة للجماعات المختلفة كي تدلو بدلوها في بلورة العقد الاجتماعي . إن المشاركة السياسية هي أيضا تعبير عن المواطنة، أي عن صيرورة الفرد، استنادا الى التساوي بين الجنسين في جميع الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية .

ان التحول الديمقراطي الذي بدأ مع الانتفاضات والثورات في بعض الدول العربية، ترك أثره على مفهوم المشاركة في الحياة السياسية . هذا التحول هزَّ الأنظمة الاستبدادية ومكونات المجتمع السياسي وطال السلطة السياسية و بنية الأحزاب والنقابات وفرض تحديات كبيرة على الأحزاب والنقابات، إذ إن عملية التحول الديمقراطي تعيد الإعتبار لدور الشعب و تُطلق الحياة السياسية بشكل فعال، كما وتهيء الفرص لإنشاء احزاب جديدة او تطوير وتفعيل دور الأحزاب والنقابات القائمة . وقد كان مقدرا لهذا التحول اعادة الاعتبار لدور الشعب بمكوناته كافة واطلاق الحياة السياسية وفق رؤى جديدة وفاعلة ولكن لم تكن النتائج على قدر المأمول والمرتجى .

شكل هذا الحراك فرصة تاريخية للأحزاب السياسية والنقابات القائمة لإحياء دورها وإعادة النظر ببرامجها وادوارها وللتعامل مع هذا الزخم الشعبي ودعم هذه العمليات من أجل ضمان أن تتشكل هياكل سياسية ديمقراطية، قائمة على الحقوق وتعزيز المشاركة الفعالة للجميع سيما النساء لإن مشاركة النساء كانت واضحة وفعالة في التغييرات التاريخية التي تشهدها المنطقة ،كما ومشاركتها في الأحزاب السياسية والنقابات العمالية . ان الأحزاب السياسية في المنطقة العربية تمر الآن بفترة إعادة التشكل والتنظيم ومن الضروري ان تتم إعادة البناء على اساس المشاركة الفاعلة للنساء ضمن هذه الأحزاب من حيث الحضور في القيادة وطرح قضايا النساء والمدافعة عنها ضمن برامج الأحزاب السياسية، اي ضرورة ان تقوم الأحزاب السياسية بتدريب وتمكين النساء من المشاركة السياسية والعمل الجدي من بإتجاه تحقيق المساواة بين الجنسين وإلغاء كافة اشكال التمييز والعنف الممارس ضدهن

تأتي هذه الدراسة في إطار مشروع إقليمي ينفذ في خمس دول عربية هي مصر، المغرب، تونس، فلسطين و لبنان ، وهو يهدف إلى المساهمة في تعزيز الممارسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في الدول الخمس عربية من خلال تعزيز المشاركة السياسية العادلة للرجال والنساء. ينطلق المشروع من إن التمثيل الديمقراطي يؤمن تمثيلا جامعا وشاملا للمجموعات الإجتماعية المتنوعة ، كما يطور الأحزاب السياسية والنقابات العمالية التقدمية ، ويحث على إجراء انتخابات نزيهة وشفافة .

يهدف المشروع إلى تشجيع وتوفير الفرص المتساوية لمشاركة المرأة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في بلدان المنطقة الخمسة، حيث إن المناخ السياسي الحالي في منطقة الشرق الأوسط يساعد على تنمية هذه الأهداف ، بفعل الوعي بين المواطنين والتطورات السياسية الكبيرو بحيث تصبح المطالبة بالإصلاحات السياسية التي تعزز المساواة بين الجنسين جزء لا يتجزأ من التغيير الديمقراطي.

تأتي هذه الدراسة في ظل سوء التمثيل السياسي وهزالة مشاركة المرأة اللبنانية في الحياة السياسية، وهي تهدف إلى رصد وضعية الحقوق السياسية للنساء ورسم ملامحها وسماتها والمعيقات امام تفعيلها وإلى أي مدى تأخذ الأحزاب السياسية والنقابات بعين الإعتبار موضوع دمج مقاربة النوع الإجتماعي في أنظمتها الداخلية ، لذا حاولت إلقاء الضوء على مسألة تمثيل النساء في الأجهزة الداخلية للأحزاب والنقابات وقراءة واقع المشاركة واوجهها ومساراتها المتنوعة ، كما إنها تهدف إلى تطوير آليات واستراتجيات وصياغة توصيات وإستنباط نماذج كفيلة لتنمية القدرات الذاتية للنساء، وتعزيز مشاركتهن السياسية وتشجيعهن للإنخراط الفاعل في الأحزاب السياسية والنقابات والمدافعة من أجل وصولهن إلى مواقع القيادة والضغط لإتخاذ تدابير وإستحداث آليات تساعد الأحزاب السياسية والنقابات الى إستحداث إستراتيجيات تستهدف إشراك النساء في العمل السياسي وفي رسم السياسات العامة وفي إقرار الكوتا النسائية .

ينطلق التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني في هذه الدراسة من رؤيته كمنظمة نسائية تعمل على مناهضة كل أشكال وأنواع التمييز ضد النساء، تعتبر قضية التمييز بين الجنسين وتكافؤ الفرص ركيزة أساسية من ركائز التنمية وتمثل بالنسبة لمجتمعنا رهاناً إجتماعياً يهدف الى تقليص الفوارق ومحاربة السياسات الإقصائية الممارسة ضد المرأة وتحقيق سياسة عادلة ومنصفة. إن التجمع لديه رهان ديمقراطي لتحقيق الدولة المدنية الديمقراطية العادلة عبر تعزيز مبادىء المساواة كما أوصت بها المؤتمرات العالمية وحددتها إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء، وطبقاً لأهداف الألفية من أجل تقليص الفوارق بين الجنسين في مختلف الميادين.

تنطلق الدراسة من طبيعة المشهد السياسي الحالي وتوازناته الراهنة التي لا تسمح بتمثيل منصف للنساء، كما وإنها تنطلق في قسميها الخاص بالأحزاب وبالنقابات من الواقع الذي تشهده هذه البنى في لبنان بفعل كل الاحداث السياسية والإقتصادية والامنية والإجتماعية والطائفية والمذهبية، لذلك فإن الرهان هو تبني هذه الأطر لقضايا النساء وتوافر الإرادة السياسية الحقيقية بإتجاه بلورة مواقف داعمة للنساء ومحفزة لهن.

يقدر التجمع النسائي الديمقراطي الجهد الذي بذله كل من الباحث الدكتور غسان صليبي والأستاذة سعدى علوه في إعداد قسمي البحث ، كما يشكر الأحزاب والنقابات التي تعاونت مع الباحثيين في مختلف مراحل المشروع .

يفخر التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني بالشراكة مع المعهد العربي لحقوق الإنسان ومركز الدراسات النسوية تحديد البلد ومركز قضايا المرأة المصرية ويعرب عن اعتزازه وتقديره للشراكة المقدرة مع منظمة اوكسفام نوفيب ضمن مشروع " تعزيز دور الأحزاب والنقابات في تفعيل المشاركة السياسية للنساء " المدعوم من الإتحاد الأوروبي .

التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني
بيروت حزيران ٢٠١٤

ناضلنا سوا

.. منقرر سوا

الجزء الأول

إعداد: سعدى علوه

إحتياجات تنظيميّة لتعزيز مشاركة النساء في الأحزاب السياسية في لبنان

١.١ إشكالية وهدف البحث

أدت الأنظمة الديكتاتورية التي استبدت بالحكم على مدى العقود الأخيرة في معظم الدول العربية، سواء تحت راية الحزب الحاكم الواحد، أو تلك المبنية على الأنظمة الملكية والأميرية والوراثة العائلية، إلى تراجع دور الأحزاب في الحياة العامة المجتمع من جهة أولى، وإلى ترهل أو ضعف في الحياة السياسية بمعنى غياب الرؤية التغييرية والبرامج الهادفة والفعّالة من جهة ثانية، كما ساهمت التغييرات السياسية على مستوى العالم، وبالتحديد سيادة القطب الواحد بعد إنهيار المنظومة الإشتراكية، في إضعاف الأحزاب التي بنيت على خلفية تقدمية وعلمانية وثورية تغييرية.

وعليه، تلاشت بعض الأحلام التي علقّت الكثير من الآمال على الأحزاب السياسية كأداة لإحداث تغيير في المجتمع وفي النظم السياسية، وفي طرح القضايا والمطالب المجتمعية للشعوب، والضغط على السلطات والأنظمة الحاكمة لإحداث التغيير، والتأثير في المؤسسات الرسمية من برلمانات وحكومات، إضافة لتراجع دورها في الإرتقاء بالوعي السيياسي العام .

وبينت الحركات التغييرية التي شهدتها بعض الدول العربية تراجع تأثير وحراك الأحزاب التي بدت وكأنها تلحق بالشارع لا تقوده. ووضعت هذه التغييرات (بغض النظر عن التصنيفات التي أعطيت لها لاحقاً) الأحزاب أمام تحديات المستجدات، ومدى قدرتها على التطور لمواظبتها بما ينسجم ويتماشى مع تطلعات الفئات الشعبية وقضايا الناس. ولوحظ في بعض الدول العربية التي شهدت حركات تغييرية ولادة أحزاب مستفيدة من المناخات السياسية العامة التي انقلبت إلى حد ما على سيادة الحزب الواحد واحتكاره للحياة السياسية، في ظل القمع المزمن الذي عانى منه الناشطون السياسيون العرب على مر عقود عديدة.

ومع هذا الحراك الذي من المفترض أن ينتج عنه تنشيط للحياة السياسية، عادت الأحزاب السياسية إلى التحدي الأساس الكامن في تثبيت التغيير وتطويره وحمل قضايا الناس وتعزيز الحريات وإحداث التغيير الإجتماعي والسياسي المبتغى.

ومع إنطلاق وتشكل أحزاب سياسية جديدة ومحاولة أخرى إعادة بناء الذات والتطوير، تبدو أهمية إدراج قضايا النساء وتطوير أوضاعهن وطرح قضاياهن في صلب أنظمة الأحزاب وبرامجها الحزبية والسياسية والمطلبية. وكذلك، ضرورة أن تقوم الأحزاب السياسية بتدريب وتمكين النساء من المشاركة السياسية وطرح قضاياهن من أجل تغييرها بإتجاه تحقيق المساواة بين الجنسين وإلغاء أشكال التمييز والعنف كافة الممارس ضدهن.

وبما أن التجارب الحزبية برهنت لغاية اليوم عن أنظمة بطريركية وذكورية بشكل عام بعيداً من مشاركة عادلة ومنصفة للنساء ضمن هذه الأحزاب، بالإضافة إلى عدم الإنسجام بين القاعدة النسائية الحزبية وبين تولي النساء الحزبيات لمواقع القرار داخل الأحزاب وخارجها، فإن الأحزاب أيضا تعاملت مع قضايا النساء وكأنها قضايا هامشية وليست من ضمن أولوياتها ولا تتضمن مطالبها أية مبادرات من اجل تحقيق المساواة بين الجنسين.

وعليه، نجد أن معظم الأحزاب لا تُدرج قضايا النساء، كبند رئيسي وجوهري في صلب الخطاب الحزبي وبرامجه وسياساته. كما ان الهياكل والأنظمة الداخلية للأحزاب لا تتضمن أية تدابير او إجراءات تمكّن النساء من الوصول الى مواقع صنع القرار أو المواقع القيادية (ومنها تدبير الكوتا النسائية). وتدلل قراءة واقع النساء في الأحزاب والنقابات على محافظة هذه الاحزاب على نمطية الأدوار المجتمعية والوظيفية للنساء في معظم الأحيان (سكرتاريا وتعبئة، طوارئ وإغاثة، أعمال إجتماعية، توزيع المساعدات، إهتمام بالمهجرين

والجرحى والنساء والأطفال والمسنين، وتنظيم الإحتفالات والمناسبات الإجتماعية). كما أن اللجان النسائية في الأحزاب، لدى إنشائها، تحصر أنشطتها وسقف مطالبها بسياسة الحزب نفسه، مما يعكس عدم قدرتها على فرض الأجندة النسوية العامة المطروحة على المستوى الوطني، على أحزابها. ويعكس هذا الوضع ضعف قدرات النساء الحزبيات وإمكاناتهن بطرح الخطاب النسوي والسجال بقضايا النساء والدفاع عن حقوقهن، ومنها المطالبة بكوتا نسائية تتيح لهن الوصول الى مواقع صنع القرار والمواقع القيادية في أحزابهن.

ويمكن التركيز في مسألة تفعيل مشاركة النساء في الحياة السياسية، عبر تفعيل مشاركة النساء في الأحزاب، على مشكلتي إقصاء النساء أو على الأقل عدم تسهيل وصولهن إلى مواقع القرار والمراكز الفاعلة في ظل العقلية الذكورية السائدة ضمن الأحزاب نفسها، وعدم مبادرة النساء أنفسهن لتولي دوراً فاعلاً وطرح قضاياهن نتيجة لضعف قدراتهن وإمكانياتهن وشبه إنعدام تأثيرهن في الخطاب الحزبي العام وبرامج الأحزاب وسياساتها.

لذا وفي ظل كل المتغيرات والتحولات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية التي تشهدها منطقتنا، والتي يمكن أن تنتج مشهدا جديدا، يجري إعداد هذا البحث ضمن المشروع الإقليمي «تعزيز دور الأحزاب والنقابات في تفعيل المشاركة السياسية والعامة للنساء» الذي يهدف إلى :

- **تعزيز تمثيل النساء ليصبحن طرفاً فاعلاً في صنع القرار.**
- **إدماج مبادىء المساواة بين الجنسين.**
- **تفكيك الصورة النمطية.**
- **تعزيز الشراكة بين النساء والرجال.**
- **تشكيل شبكة من الدعم للنساء.**
- **بناء تحالفات إقليمية- دولية لمواجهة الإنتهاكات بحق النساء.**

يهدف البحث إلى توثيق أدلة حول طبيعة الإصلاح الديمقراطي المنشود داخل هذه الهياكل، وفي توفير قاعدة معرفية لتمكين الأحزاب من وضع الخطط التي تعالج الإصلاحات نحو مزيد من المشاركة، لتعزيز مشاركة المرأة تدريجيا في عملية المشاركة بصنع القرار على جميع المستويات الهرمية للأحزاب والنقابات، إضافة إلى تمكين الأحزاب والنقابات من تطوير السياسات والتشريعات الوطنية التي من شأنها إلغاء التمييز والعنف ضد النساء.

يأتي إعداد البحث في ظلّ مرحلة وطنية وإقليمية حرجة، وطنياً حيث يفرق لبنان في خضم أزمات سياسية وأمنية متعاظمة، وحالة اللاإستقرار التي تفرض نفسها، بحيث لم تستطع التظاهرات الشبابية التي انتظمت في ٢٠١١ من أجل الغاء النظام الطائفي أن تهز أركان العصبيات التي تهيمن على معظم الوعي ألجمعي والسياسي، أما إقليمياً فقد شهدت المنطقة العربية حراكاً لا زلنا نعيش ترددداته الى الآن. كذلك، يهمنا التشديد على أننا في هده المرحلة أيضاً على مشارف سنة ٢٠١٥، وهي السنة التي أعلنتها الأمم المتحدة لتحقيق الأهداف الانمائية للألفية ومن ضمنها الهدف الثالث المتعلق بالمساواة بين الجنسين .

١,٢ منهجية إعداد البحث

إعتمد هذا البحث على شقين أساسيين للعمل: نظري ميداني.

– على المستوى النضري:

تم الإطلاع على النصوص ومنها الدستور اللبناني والقوانين المتصلة به والمعاهدات والإتفاقيات التي ابرمها واعتبرها لبنان في مقدمة دستوره أنها جزء لا يتجزأ من هذا الدستور. وجرى الإطلاع على الدراسات وبعض الكتب والمنشورات التي وثقت للعمل الحزبي في لبنان، ومقالات لمفكرين وسياسيين حول المشاركة السياسية للنساء ودور النساء الحزبيات، في محاولة لمعرفة إلتزامات لبنان الدولية لفهم مقاربات متنوعة حول مشاركة النساء وللإطلاع على الأدبيات السابقة إضافة للإطلاع على بعض الأنظمة الداخلية لبعض الأحزاب اللبنانية .

– على المستوى الميداني:

تم إختيار ستة أحزاب من بين نحو ١٢ حزباً فاعلاً على الساحة اللبنانية. وجاء إختيار الأحزاب بطريقة حاولت قدر الإمكان أن تعكس طبيعة العمل الحزبي في لبنان وبنية ألأحزاب نفسها وخصوصية العمل الحزبي اللبناني .

تركز العمل الميداني على:

- **إجراء مقابلات معمقة مع ست شخصيات حزبية ، قامت الأحزاب المعنية بالبحث بتسميتها للإجابة عن الأسئلة المعنية بالأحزاب والمشاركة النسائية الحزبية فيها.**
- **مجموعات عمل مع نساء من أحزاب لبنانية عدة.**
- **مقابلات مع مفكرين/ات وكتاب/وكاتبات وحزبيين/ات.**
- **مقابلات مع معنيات بمنظمات نسائية حزبية.**
- **مقابلات مع معنيات بمنظمات نسائية مدنية غير حزبية.**

إعتمد البحث الطابع التشاركي حيث عملت الباحثة مع التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني على إرسال رسائل للقيادات الحزبية طلبا للتعاون وتسمية شخص منتدب للتعاون والتنسيق مع الباحث.

١,٣ العينة

حاول البحث الإختيار والجمع بين مختلف المكونات الحزبية اللبنانية عبر الجمع بين أحزاب تطرح التقدمية والعلمانية لا تأبه بالمعايير الطائفية والدينية حيث يتوقع من هذه الأحزاب بناءً على خطابها تجاه النساء أن تُشكل نموذجاً للشراكة بين نسائها ورجالها في القاعدة كما في مواقع القرار وأن تترجم هذه المساواة. كما اختار البحث أحزاباً ذات صبغة طائفية ومذهبية معلنة ، وإن إختيار العينة يرتبط بشكل وثيق بالسياق الحزبي اللبناني الخاص الذي أفرزته كل المحطات السياسية اللبنانية.

تم اختيار حزب ذي هوية تقدمية–علمانية مشارك في السلطة وأخر من الهوية نفسها خارج السلطة التشريعية والإجرائية. ويتكون نسيج هذين الحزبيّن من خليط من اللبنانيين من خارج القيد الطائفي للتوزيع المعروف في لبنان مبدئياً وإن كانت الإنقسامات التي تعرضا لها قد أبرزت بعض الفرز هنا أو هناك، وهما الحزب السوري القومي الإجتماعي والحزب الشيوعي اللبناني.

وفي إطار الأحزاب التي تبيّن عن خطاب تقدمي، أيضاً تم اختيار حزبين آخرين يطرحان كذلك خطاباً يؤهلهما

لإستقطاب شرائح متنوعة من المجتمع اللبناني بغض ألنظر عن الإنتماءات الطائفية والمذهبية والدينية، ولديهما قاعدة شعبية وحضور سياسي واضح في الحكومات والمجالس النيابية المتعاقبة في فترة ما بعد إتفاق الطائف وهما تيار المستقبل والحزب التقدمي الإشتراكي.

أما إختيار الحزبين الآخرين، فقد تمَّ بناء على هوية طائفية واضحة ، حيث إن ما يجمعهما يتمثل في كون الشريحة الحزبية التي يتكونان منها لا تضم محازبين خارج الطوائف التي يمثلانها وهما حزب الكتائب وحزب اللّه .

أخذ البحث في الإعتبار لدى إختيار العينة المستهدفة المعايير الآتية:

١ إختيار أحزاب لديها تمثيل على المستوى السياسي سواء في البرلمان أو عبر المشاركة في الحكومات المتعاقبة او المجالس المحلية، بما يساهم في التعرف على مواكبة الأحزاب لقضايا النساء لاسيما على مستوى الشريعات والسياسات والممارسات .

٢ إختيار أحزاب ذات صورة أو خطاب مدني او علماني وأخرى ذات صبغة طائفية، مما قد يساهم في قراءة الصورة ببعدها العام وإنعكاس كل المشهد الحزبي على أوضاع النساء على مختلف التيارات الفكرية والعقائدية .

٣ إختيار أحزاب لديها تمثيل في القاعدة الشعبية المقسمة طائفيا ومذهبيا في لبنان.

٤ إختيار أحزاب قديمة نسبيا في الحياة السياسية اللبنانية وما تزال فاعلة نظرا لأهمية قراءة السياق التاريخي لموضوع المرأة في الاحزاب .

إن الإختيار قد يطرح جملة من الإشكاليات والملاحظات نظرا لتعقد المشهد الحزبي اللبناني ، ولكنها عينة فحسب حاول البحث قدر المستطاع من خلالها إحترام المعايير المتعددة التي سبق تأكيدها . وحبذا لو كان السياق الخاص بالمشروع لجهة الموارد والوقت المتاح ، لكان من الهام جدا قراءة اوسع لصورة المشهد الحزبي بكل تفاعلاته وتفاصيله .

١,٤ أسئلة البحث

تم تطوير إستمارة خاصة بالبحث بهدف الإجابة عن عدد من المحاور والقضايا ، بداية بحثت الأسئلة الموجهة إلى الأحزاب في تاريخ تأسيس كل حزب والأشخاص المؤسسين وتلمس دور النساء في التأسيس، وفي حصة النساء من البرنامج التأسيسي للحزب وبرنامجه وخطابه ونظامه السياسي .

خصصت الأسئلة محوراً حول كيفية تطور مشاركة النساء في الأحزاب، لناحية انضمام المرأة في صفوفها أو المشاركة في أنشطتها، وفي تزايدها وتقلصها مع الوقت، مع التوقف عند الأسباب الفعلية للتغييرات التي حصلت.

أيضاً حاول البحث الوقوف على عدد الحزبيات في كل حزب ونسبتهن العامة، وعلى المواقع القيادية التي تحتلها المرأة ومقارنة النسب في القاعدة بالنسب في القيادة . من جهة أخرى كان للأنشطة والفعاليات التي تشارك فيها النساء في الحزب حصتها من أسئلة البحث للتعرف على النشاط الحزبي للنساء. حيث حاول

البحث التعرف على اللجان أو القطاعات التي تشارك فيها النساء، وحول حصة العضوات منها، واللجان التي تتمركز فيها عضوية النساء. وكذلك القطاعات التي تترأسها نساء أو تشارك في قيادتها في كل حزب.

وبالإضافة إلى محاولة رصد نسب النساء في الأحزاب ومكانتهن وأدوارهن، عرض البحث لموقف الأحزاب من قضايا النساء والتي لا تزال تشكل قضايا نضال للمرأة اللبنانية وللحركة الحقوقية والنسوية. وفي محاولة للإطلاع على الآلية الديمقراطية ضمن الأحزاب، ركزت أسئلة البحث على النظم الإنتخابية التي يعتمدها كل حزب، وعلى «الكوتا» ومدى اعتمادها أم لا خلال الإنتخابات الحزبية الداخلية، وموقف الحزب من الكوتا النسائية بشكل عام ، وما إذا كان كل حزب على حدا سبق وتبنى ترشيح سيدة من بين صفوفه الى الإنتخابات النيابية، مع تحديد الفترة الزمنية والنتيجة التي تأتت عن هذا الترشيح.

وللوقوف على مدى اهتمام الأحزاب بتمكين النساء الحزبيات خصص البحث محوراً للإجراءات التي يعتمدها الحزب لزيادة إشراك ألمرأة في الحياة السياسية اللبنانية وفي مواقع صنع القرار السياسي، وسبل تفعيل قدرات النساء الحزبيات وتعزيز وعيهن السياسي وتطوير سبل القيادة لديهن . حيث حاول البحث معرفة عدد الدورات التي نظمها الحزب لتعزيز مؤهلات وإمكانيات نسائه الحزبيات.

في سياق آخر حاول البحث التعرف على تجربة نساء حزبيات كان لديهن لاحقاً إضافة للدور السياسي الحزبي دوراً نسائياً تجلى في تأسيس منظمات نسوية إنبثقت عن أحزاب سياسية .

وفي هذا السؤال تحد لمحاولة الوقوف على السبب الذي يدفع بالأحزاب إلى تشكيل منظمات نسائية منبثقة عنها بدل أن تضع قضايا النساء إلى صلب توجهاتها السياسية والحقوقية وضمن أولوياتها النضالية.
ايضاً، حاول البحث سؤال مواقف منظمات نسوية غير حزبية وقراءتها لمواقف الأحزاب اللبنانية من المشاركة السياسية للنساء في لبنان إضافة لقراءة موقفها من مجمل مواقف الأحزاب السياسية من قضايا النساء، في كيفية أداء الحزب مع هذه المنظمات، وهل كان أداء الحزبيات مع المنظمات منفصلاً عن توجه الحزب أو منسجماً معه، وما إذا تلمسوا تضامناً من الأحزاب مع قضايا النساء.

١,٥ صعوبات البحث

واجهت الباحثة صعوبات عدة أبرزها:

- النقص في المراجع الجدية والموثقة حول المشاركة النسائية في الأحزاب تحديداً. هناك كتباً ومنشورات تتناول الأحزاب بشكل عام دون دور النساء الحزبيات وفق عمل بحثي ممنهج ومحدد.
- الوقت الذي استغرقته بعض الأحزاب للإستجابة مع البحث وتحديد المواعيد وتقديم الإجابات المطلوبة.
- عدم اعتماد بعض الأجوبة على معطيات دقيقة وموثقة وإنما اللجوء إلى إجابات عامة وفضفاضة لا تقدم صورة واقعية ودقيقة حول المشاركة الفعلية للنساء في الأحزاب من جهة، واحتلالهن مراكز القرار من جهة ثانية.
- عدم رغبة بعض الذين شملتهم المقابلات في ذكر أسمائهم \هن.
- عدم رغبة بعض الحزبيات بذكر أسمائهن وخاصة لناحية إجاباتهن حول نسب بعض الملاحظات على عمل أحزابهن والعوائق التي صادفنها ويصادفنها.

أقسام البحث

في القسم الأول تعرض الباحثة للمشاركة السياسية للنساء في الحياة السياسية والعامة سواء في المجالس النيابية او الحكومات المتعاقبة او في السلطات المحلية ويسبق ذلك عرض لأبرز المفاهيم التي ترتبط بالبحث .

في القسم الثاني، تركز الباحثة على واقع النساء في الأحزاب اللبنانية ولا سيما مشاركتها في هياكلها، كذلك تقترح الباحثة سلسلة من التوصيات تساعد في تفعيل دور الاحزاب المشاركة السياسية للنساء .

القسم الأول :

المشاركة السياسية والعامة للنساء في الحياة السياسية اللبنانية

١. فصل تمهيدي : المفاهيم المتعلقة بالبحث

المشاركة السياسية [١]

بقيت المشاركة السياسية، ولزمن طويل، حكراً على وجهاء القوم من أثرياء وأصول لدرجة وصفها ب «النبيلة»، لغاية عصر النهضة حيث توسعت شريحة المشاركين سياسياً، إلى أن بلغت ذروتها في القرنين الثامن والتاسع عشر. ويطلق البعض على المشاركة صفة الجماهيرية، فيما يصفها آخرون بالشعبية أو المشاركة العامة. وتدور المشاركة حول مساهمة كل فرد من أفراد المجتمع – في كل الأعمال والمستويات– في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، أي المشاركة المباشرة للجماهير في شؤون المجتمع، وليس عن طريق المشاركة النيابية، كممثلي الشعب، أو المجالس المنتخبة، والتي تعتبر مشاركة غير مباشرة.

ووفقاً للمفاهيم [٢] التي تبنى عليها المشاركة السياسية، نرى أنها تتأسس، كمفهوم عرفي، على الاعتراف بالحقوق المتساوية للجماعات والأفراد في إدارة شؤونهم والتحكم بمصائرهم، وعلى القبول بالآخر وإعتباره كامل الأهلية والإنسانية بصرف النظر عن الجنس أو الدين أو العرق أو اللون وقد تعني المشاركة السياسية، العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورًا في الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يسهم في مناقشة الأهداف العامة لذلك المجتمع، وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها، وقد تتم هذه المشاركة من خلال أنشطة سياسية مباشرة أو غير مباشرة.

وتعتبر المشاركة السياسية آلية محسومة من أجل تقدم النساء، وعليه، إحتلت أهمية مركزية في النشاطات الموجهة لتحسين وضع المرأة وتعديل مكانتها في المجتمع. وكرس هذا التوجه إعلان «بيجين » الذي صدر في أعقاب المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في العام ١٩٩٥ .

وتصنف مشاركة النساء في الحياة السياسية من أهم عناصر العملية الديمقراطية في أي بلد. وهي تعكس طبيعة النظام السياسي والإجتماعي في الدولة. وعليه، فإن ضعف الآليات والقوى الديمقراطية في المجتمع يساهم في تهميش مشاركة المرأة السياسية. كما تقاس درجة نمو المجتمعات بمقدار قدرتها على دمج النساء في قضايا المجتمع العامة والخاصة، وتعزيز قدراتهن على المساهمة في العملية التنموية فيه.

يرى البعض أن أنشطة المشاركة يمكن تصنيفها في مجموعتين:

١- **أنشطة تقليدية أو عادية:** وتشمل التصويت ومتابعة الأمور السياسية، والدخول مع الغير في مناقشات سياسية، وحضور الندوات والمؤتمرات، والمشاركة في الحملات الانتخابية بالمال والدعاية، والانضمام إلى جماعات المصلحة، والانخراط في عضوية الأحزاب، والإتصال بالمسؤولين، والترشيح للمناصب العامة، وتقلد المناصب السياسية.

ويعتبر التصويت أكثر أنماط المشاركة السياسية شيوعًا حيث تعرفه الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية على السواء، مع خلاف في دلالته، ودرجة تأثيره، فهو في الأولى آلية للمفاضلة بين المرشحين، وإختيار شاغلي المناصب السياسية بدرجة كبيرة من الحرية، ولكنه ليس كذلك في الأنظمة التسلطية، إذ تعد الانتخابات هناك أداة لمن هم في مواقع السلطة، يستخدمونها للدعاية, وكسب التأييد والشرعية, أكثر منها أداة للاختيار السياسي الواعي، والتأثير في شئون الحكم والسياسة من قِبَل الجماهير، ولهذا قد يعتبر الامتناع عن التصويت نوعاً من الاحتجاج الصامت.

[١] دراسة تأصيلية لمفهوم المشاركة السياسية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام

[٢] دليل صادر عن التجمع النسائي الديموقراطي – بدعم من منظمة كيفينا تل كيفينا _ إعداد السيدة جومانة مرعي والمحامية منار زعيتر _ عام ٢٠١٠

٢- **أنشطة غير تقليدية:** بعضها قانوني في بعض البلاد مثل الشكوى وغير قانوني في بلاد أخرى، كالتظاهر والإضراب وغيره من السلوكيات السلبية.

تعتبر المشاركة السياسية شكلاً من أشكال التعليم، حيث يتعلم المواطنون من خلالها حقوقهم وواجباتهم، وهذا يؤدى بدوره إلى معرفة تامة وإدراك كبير لهذه الحقوق والواجبات، وإلى مزيد من الواقعية والمرونة والوعي في مطالب هؤلاء المواطنين.

إن المشاركة السياسية ترتبط بالمسؤولية الاجتماعية، التي تقوم على أساس الموازنة بين الحقوق والواجبات، لذلك فهي سمة من سمات النظم الديمقراطية، حيث يتوقف نمو وتطور الديمقراطية على مدى إتساع نطاق المشاركة، وجعلها حقوقاً يتمتع بها كل إنسان في المجتمع.

وتؤدى المشاركة إلى مزيد من الاستقرار والنظام في المجتمع، مما يؤدى بدوره إلى توسيع وتعميق الإحساس بشرعية النظام، ذلك أن المشاركة تعطى الجماهير حقاً ديمقراطياً يمكنهم من محاسبة المسئولين عن أعمالهم، إذا ما قصروا في الأداء .

مستويات المشاركة:

أ – المستوى الأعلى: وهو ممارسة النشاط السياسي، ويشمل هذا المستوى من تتوافر فيهم ثلاثة شروط من ستة: عضوية منظمة سياسية، والتبرع لمنظمة أو مرشح، وحضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر، والمشاركة في الحملات الانتخابية، وتوجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للمجلس النيابي، ولذوي المناصب السياسية أو للصحافة، والحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.

ب– المستوى الثاني: يشمل المهتمين بالنشاط السياسي Politically Relevant People الذين يصوتون في الانتخابات، ويتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية.

ج -– المستوى الثالث: يشمل الهامشيين في العمل السياسي Spurs to Political Action أي الذين لا يهتمون بالأمور السياسية، ولا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي، ولا يخصصون أي وقت أو موارد له، وإن كان بعضهم يضطر للمشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الأزمات، أو عندما يشعرون بأن مصالحهم المباشرة مهددة، أو بأن ظروف حياتهم معرضة للتدهور.

د– المستوى الرابع: يشمل المتطرفين سياسيّا Excessive Participation، وهم أولئك الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة، ويلجأون إلى أساليب العنف.

١,٢ مفهوم المواطنية

تعرّف دائرة المعارف البريطانية المواطنية بأنها «علاقة بين فرد ودولة يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة».

المواطنية – أو المواطنة[٣] – هي بشكل بسيط وبدون تعقيد انتماء الإنسان إلى بقعة أرض، أي الإنسان الذي يستقر بشكل ثابت داخل الدولة أو يحمل جنسيتها ويكون مشاركاً في الحكم ويخضع للقوانين الصادرة عنها ويتمتع بشكل متساوٍ مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق ويلتزم بأداء مجموعة من الواجبات تجاه الدولة التي ينتمي لها.

[٣] من المركز اللبناني للمواطنية الفاعلة (الكاتب هيثم خلف)Lebanese Center for active Citizenship

يتمثل العنصر الأساسي في مفهوم المواطنية بالإنتماء، والذي لا يمكن أن يتحقق بدون تربية على المواطنية، وتعزيز مبدأ المواطنية بمختلف أبعادها وتعدد مستويات ممارستها لكي تصبح قضية مجتمع بأكمله، تتداخل فيها المسؤوليات وتتشابك لتصبح مهمة وطنية يحكمها الإنسجام والتناغم.

في الإطار الأوسع، يعني مفهوم المواطنية إقرار المساواة بين المواطنين وقبول حق المشاركة الحرة للأفراد المتساوين. حيث يكون للمواطنون مجموعة من الواجبات يلتزمون بها ولهم ميزة التمتع بمجموعة من الحقوق. هذه العلاقة تنظمها مجموعة من القوانين التي وضعت لتحقيق المصلحة العامة. إن المواطنية تجعل من مجموع أفراد المواطنين، على اختلاف أديانهم وطبقاتهم وانتماءاتهم المناطقية والعائلية، أحراراً ومتساوين.

٢,٣ الديمقراطية [٤]

تعرف الديمقراطية [٤] بإنها شكل من أشكال الحكم يشارك فيها جميع المواطنين المؤهلين على قدم المساواة – إما مباشرة أو من خلال ممثلين عنهم منتخبين – في اقتراح، وتطوير، واستحداث القوانين. وهي تشمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تمكن المواطنين من الممارسة الحرة والمتساوية لتقرير المصير السياسي. ويطلق مصطلح الديمقراطية أحيانا على المعنى الضيق لوصف نظام الحكم في دولة ديمقراطيةٍ، أو بمعنى أوسع لوصف ثقافة مجتمع. والديمقراطيّة بهذا المعنَى الأوسع هي نظام اجتماعي مميز يؤمن به ويسير عليه المجتمع ويشير إلى ثقافةٍ سياسيّة وأخلاقية معيّنة تتجلى فيها مفاهيم تتعلق بضرورة تداول السلطة سلميا وبصورة دورية.

مصطلح الديمقراطية مشتق من المصطلح اليوناني δημοκρατία (باللاتينية: dēmokratía) و يعنى «حكم الشعب» لنفسه، وهو مصطلح تمت صاغته من شقين δῆμος (ديموس) « الشعب» و κράτος (كراتوس) «السلطة» أو « الحكم « في القرن الخامس قبل الميلاد للدلالة على النظم السياسية الموجودة آنذاك في ولايات المدن اليونانية ، وخاصة أثينا. فالنظام السياسي فى أثينا القديمة ، على سبيل المثال، منح حق ممارسة الديمقراطية لفئة النخبة من الرجال الأحرار واستُبعد العبيد والنساء من المشاركة السياسية. وفعلياً ، في جميع الحكومات الديمقراطية على مر التاريخ القديم والحديث، تشكلت الممارسة الديمقراطية من فئة النخبة حتى منح حق العتق الكامل من العبودية لجميع المواطنين البالغين في معظم الديمقراطيات الحديثة من خلال حركات الاقتراع في القرنين التاسع عشر و العشرين .

توجد عدة أشكال من الديمقراطية، ولكن هناك شكلان أساسيان، وكلاهما يهتم بكيفية تحقيق ارادة مجموع المواطنين المؤهلين لتلك الممارسة. إحدى نماذج الديمقراطية هي الديمقراطية المباشرة، التى يتمتع فيها كل المواطنين المؤهلين بالمشاركة المباشرة والفعالة في صنع القرار في تشكيل الحكومة. في معظم الديمقراطيات الحديثة، يظل مجموع المواطنين المؤهلين هم السلطة السيادية فى صنع القرار ولكن تمارس السلطة السياسية بشكل غير مباشر من خلال ممثلين منتخبين، وهذا ما يسمى الديمقراطية التمثيلية. وقد نشأ مفهوم الديمقراطية التمثيلية إلى حد كبير مع الأفكار والمؤسسات التي وضعت خلال العصور الأوروبية الوسطى، وعصر الاصلاح، وعصر التنوير، والثورات الأمريكية والفرنسية. [٦]

إن الديمقراطية [٥] بمفهومها الواسع هي نظام سياسي اجتماعي تكون فيه السيادة لجميع المواطنين ما يوفر لهم المشاركة الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة، والديمقراطية كنظام سياسي تقوم على حكم الشعب لنفسه مباشرة، أو بواسطة ممثلين منتخبين بحرية كاملة (كما يُزعم !) ، وفي بعدها الاجتماعي هي أسلوب حياة يقوم على المساواة وحرية الرأي والتفكير، وفي بعدها الاقتصادي تنظم الإنتاج وتصون حقوق العمال، وتحقق العدالة الاجتماعية.
إن تشعب مقومات المعنى العام للديمقراطية وتعدد النظريات بشأنها، علاوة على تميز أنواعها وتعدد أنظمتها، والاختلاف حول غاياتها ، ومحاولة تطبيقها في مجتمعات ذات قيم وتكوينات اجتماعية وتاريخية

[٤] موسوعة وكيبيديا

[٥] من موسوعة موضوع، العربية

مختلفة، يجعل مسألة تحديد نمط ديمقراطي دقيق وثابت مسألة غير واردة عملياً، إلا أن للنظام الديمقراطي ثلاثة أركان أساسية هي: **حكم الشعب، والمساواة، والحرية الفكرية .**

٢,٤ النوع الاجتماعي

هو مفهوم ثقافي اجتماعي يرى أن العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الخاصة بمجتمع معين في زمن ما هي التي تحدد صفات وأدوار ومسؤوليات وحقوق الرجل والمرأة في هذا المجتمع. وتبعا لذلك يتعرض كل من الذكر والأنثى منذ ولادتهما لتلك العوامل من خلال مؤسسات المجتمع المختلفة (الأسرة والأصدقاء والمدارس والإعلام) مما يؤثرعلى تنشئتهما الاجتماعية إلى أن يصبحوا رجالا ونساء.

وعليه فالنوع الاجتماعي يشمل كل من الرجل والمرأة، ولا يركز على واحد دون الآخر لأن وضع المرأة والرجل في المجتمع مرتبط بالوضع النسبي لكل منهما في المجتمع بالنظام الاجتماعي السائد الذي ينشأ عنه تقسيم لأدوار كل من المرأة والرجل في ذلك المجتمع، هذه الأدوار تحدد شكل العلاقة ما بين الرجل والمرأة سواء كانت هذه العلاقة علاقة مشاركة أم تبعية أو سيطرة.

يطلق مصطلح النوع الإجتماعي «الجندر» على العلاقات والأدوار الإجتماعية والقيم التي يحددها المجتمع لكل من الجنسين (الرجال والنساء)، وتتغير هذه الأدوار والعلاقات والقيم وفقاً لتغير المكان والزمان وذلك لتداخلها وتشابكها مع العلاقات الإجتماعية الأخرى مثل الدين، الطبقة الإجتماعية، العرق،... الخ. وعلى الرغم من أن هذه العلاقات متغيرة في مؤسسات المجتمع المختلفة إلا أن جميع هذه المؤسسات تقاوم التغيير.
اما المساواة الجندرية فهي تعني ان لا يكون هناك تمايز وإختلاف بين الأفراد على أساس الجنس ،وخاصة فيما يتعلق بتوزيع الموارد والعائدات، وتوفير الخدمات والحقوق والواجبات، وذلك حسب مؤشرات خاصة توجد المساواة بين النوع لناحية الفرص والنتائج بين أفراد المجتمع . إن إتفاقية القضاء على جميع اشكل التمييز ضد المرأة تؤكد على إنه ينبغي ان يفهم بإلتزام الدول إلغاء التمييز ضد المرأة ضرورة المساواة في الفرص والواجبات وفي الحياة العملية، بل وفي كل نشاط من أنشطة الحياة المختلفة وعلى نطاق القطاعات الإقتصادية المختلفة .

٢,٥ العنف ضد المرأة [٦]

وفقا للإعلان العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة (١٩٩٠)، يقصد بمصطلح العنف ضد المرأة أي عمل من أعمال العنف القائم على نوع الجنس ويترتب عليه إيذاء بدني أو جنسي أو نفسي أو معاناة للمرأة بما في ذلك التهديد بالقيام بأعمال من هذا القبيل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة. أما صندوق الأمم المتحدة للسكان فيعرف العنف على أساس النوع الاجتماعي بأنه "العنف الذي يكون فيه الرجل والمرأة معنيان، والذي ينتج عن عدم التوازن في علاقات السلطة بين المرأة والرجل. يكون العنف موجهاً مباشرة ضد المرأة أو يمس المرأة بصفة متفاوتة، ويتضمن فيما يتضمن الممارسات النفسية والجسمية والجنسية (التهديد والتعذيب والإغتصاب والحرمان من الحرية داخل الأسرة وخارجها). وقد يتضمن أيضاً الممارسات التي تقودها الدولة أو الجماعات السياسية."

بالمقابل تعرفه منظمة الصحة العالمية العنف ضد المرأة بأنه « أي محاولة مقصودة لاستعمال القوة الجسدية أو التهديد باستعمالها ضد الذات أو شخص أخر أو مجموعة أشخاص أو مجتمع محلي، ينتج عنها أو يكون هناك احتمال كبير أن ينتج عنها جروح أو قتل أو إعاقة أو أذى نفسي أو حرمان».

[٦] دليل تدريبي في حقوق المرأة صادر عن مركز المرأة للإرشاد القانوني والإجتماعي

٢,٦ مفهوم التمييز ضد المرأة

وفقا لإتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة [٧] ، يعني مصطلح « التمييز ضد المرأة أي تفرقة او إستبعاد او تقييد يتم على اساس الجنس ويكون من آثاره او اغراضه توهين او احباط الاعتراف للمرأة بحقوق الانسان والحريات الاساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، او توهين او احباط تمتعها بهذه الحقوق او ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى اساس المساواة بينها وبين الرجل.

٢,٧ نظام الكوتا

يعتبر نظام الكوتا شكلاً من أشكال التدخل الإيجابي لمساعدة المرأة على التغلب على العوائق التي تحد من مشاركتها السياسية مقارنة بالرجال. وتعتبر الكوتا إجراءاً مؤقتاً ولكنه ضروري من أجل تعزيز المشاركة السياسية للمرأة وتكريس حضورها في مراكز القرار ، وتمتعها بالفرصة التي تعصا عليها في ظل الظروف السياسية والطائفية والأبوية التي تحكم النظم السياسية في البلاد.

وقد طور المؤتمر العالمي الرابع للمرأة الذي انعقد في بكين عام ١٩٩٥ مفهوم التمييز الإيجابي او التدابير المؤقتة، حين الزمت مقرراته الدول بإعتماد الكوتا لتفعيل مشاركة المرأة السياسية وأقر برنامج عمل بكين بضرورة إلتزام الحكومات بتحديد هدف التوازن بين الجنسين في الهيئات واللجان الحكومية وفي الكيانات الإدارية العامة وفي النظام القضائي ووضع أهداف محددة وتنفيذ تدابير بما يحقق زيادة ملموسة في عدد النساء بغرض الوصول الى تمثيل متساوٍ بين المرأة والرجل في كل المناصب الحكومية والإدارية العامة بإتخاذ تدابير إيجابية.

ان جوهر إعتماد نظام الكوتا هو نظام الحصص المعينة لتمثيل النساء على أساس تحديد نسبة الحد الأدنى لعدد المقاعد او المراكز في مستويات التمثيل السياسي.ويؤدي هذا التدبير الى استقطاب النساء للمشاركة الفاعلة في الشأن العام وتمثيلهن. ويعتبر استخدام نظام الكوتا آلية مقبولة وواسعة التطبيق لتحسين تمثيل المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية.

تهدف آلية الكوتا إلى تأمين وجود نسبة مئوية معينة من النساء، متكوناً من جراء هذا الوجود بداية «أقلية ذات تأثير». (Minorité Critique) مع التأكيد ان آلية الكوتا مطبقة كإجراء مؤقت الى حين زوال كل المعيقات المانعة للتمثيل النسائي العادل. وهذه الآلية تهدف في معظم الأحيان لزيادة التمثيل النسائي، لأن تمثيلهن الحقيقي الناتج عن آليات وقوانين، غير عادل وغير طبيعي.

أشكال الكوتا: قانونية، دستورية، حزبية وطوعية.

ينص الدستور صراحة على اعتماد الكوتا، بينما قد يترك أمرها للقوانين الإنتخابية فتكون قانونية، أو تعتمدها الأحزاب في قوانينها. وقد تعتمد الكوتا طوعاً من دون نصوص تُلْزم بها، ولا إجراءات تُعاقب على عدم تنفيذها.

[٧] تقرير الظل الرابع حول مدى التقدم في تطبيق اتفاقية الغاء جميع اشكال التمييز ضد المراة (السيداو) لبنان

المادة ٤ من إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة «لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة تستهدف حماية الأمومة، بما في ذلك التدابير الواردة في هذه الاتفاقية، إجراءا تمييزيا بالمعنى الذي تأخذ به هذه الاتفاقية، و لكنه يجب ألا يستتبع، على أي نحو، الإبقاء على معايير غير متكافئة ومنفصلة، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير متى تحققت أهداف التكافؤ في الفرص و المعاملة.

٢ المشهد السياسي في لبنان

يقوم النظام السياسي في لبنان على الديمقراطية التوافقية بين مكونات المجتمع اللبناني حيث مرتكزاً على أربعة مبادئ هي: حكومة الائتلاف الوطني والتمثيل في المواقع المختلفة المستند إلى الحصص الطائفية والمذهبية.وحق النقض و مراجعة دستورية القوانين المعطى إلى رئيس الجمهورية وعشرة نواب مجتمعين، وأيضاً لرؤساء الطوائف الدينية في ما يمس شؤونها، واستقلالية الفئات والطوائف في بعض المجالات.

تقوم الديمقراطية التوافقية على التأكيد بأنّ المجتمع الوطني مركّب أو حتى متعدد، أي أنّه مؤلف من شرائح أو فئات مختلفة الواحدة عن الأخرى ولكل منها خصائصها التي تتمايز عن نموذج الدولة القومية وربما تفوقها أحيانا كثيرة .

ويتميّز النظام السياسي التوافقي بأنّه لا يستند إلى الدستور فحسب، بل كذلك إلى المواثيق والاتفاقات المبرمة. فبالنسبة إلى لبنان، الميثاق الوطني الذي أبرم عام ١٩٤٣ وواكب نيل الإستقلال هو الذي حدد قواعد تقاسم السلطة على أساس طائفي بين المسلمين والمسيحيين. وبقي الحال على هذا «التقاسم» لغاية العام ١٩٩٠، تاريخ تعديل الدستور وإبرام اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية. عُمل بموجب إتفاق الطائف على تغيير قاعدة التقاسم في السلطات إلى المناصفة بين المكونين الرئيسيين للبلاد، المسلمين والمسيحيين إلى جانب قاعدة النسبية داخل كل طائفة.

تشهد الحياة السياسية في لبنان تنافساً بين أحزاب مختلفة في جو علني ضمن نظام ليبرالي ونظام إقتصادي حرّ وتنوع ثقافي نابع من النسيج الإجتماعي والديني المتنوع في البلاد، إلا أن سقف هذا التنافس بقي دوماً تحت مظلة الطوائف التي تحكم المحاصصة السياسية وحصص الأطراف، كما أنه كان سبباً من اسباب المواجهات الطائفية والمذهبية، التي عصفت في البلاد في أكثر من محطة ومرحلة زمنية، وإن كانت أحياناً تلبس اللباس السياسي والعقائدي.

لم يحم هذا النظام السياسي لبنان من حقيقة بقائه فعلياً ساحة للصراعات الإقليمية والدولية، وبقيت البلاد بحكم الموقع الجغرافي والإنتماء السياسي والقومي والعربي لشريحة كبيرة من ابنائها، في قلب الصراع العربي – الإسرائيلي الناتج عن احتلال فلسطين. وشهد لبنان اعتداءات إسرائيلية متكررة منذ العام ١٩٤٨ وما زال. كما أثّر وجود عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين على أراضيه في مسار الحرب الأهلية التي دارت رحاها على مدى عشرين عاماً، تخللها دخول الجيش السوري إلى لبنان وإمساك سوريا بزمام الحياة السياسية لسنوات طويلة . لقد إنعكس هذا المشهد السياسي ترهلا في الحياة السياسية والحزبية ، وتراجعا في أدوار أحزاب وقوى سياسية، إضافة لإمساك كل مفاصل البلد من جانب طبقة سياسية معينة .

لقد ساهمت النزاعات الداخلية والإحتلال الإسرائيلي لجزء كبير من لبنان، واعتداءاته المتكررة والحرب الأهلية وذيولها والوجود السوري في لبنان، في إعطاء الأولوية، على مدى سنوات طويلة، للسياسة والأمن على حساب الحقوق الإجتماعية والسياسية والتنموية، وعلى رأسها حقوق النساء.

٢,١ النظام السياسي والمشاركة السياسية

تُبرز طبيعة النظام السياسي اللبناني أنّ تكوين النخب السياسية والنخب الحاكمة في لبنان، بشكل عام، يتم داخل الطوائف، وقد يتلبس أحياناً لباس الأحزاب، أو العائلات الاقطاعية النافذة سياسياً في مذاهبها و طوائفها ومناطقها.

وينتج عن آلية تكوين النخب السياسية مصادرة النفوذ السياسي كون السلطة تؤول في غالبية الأحيان من فرد إلى آخر في الحزب أو العائلة نفسها. وقد تحصل المرأة على حصتها من التوارث في حال انعدم وجود رجل يكمل «المسيرة»، وهو ما حصل فعلياً مع أغلب النائبات اللواتي وصلن إلى المجلس النيابي اللبناني عبر التاريخ وحتى اليوم.

ويمكن ملاحظة تأثير العامل الإقتصادي بعد العاملين الطائفي والوراثي على احتكار المنصب السياسي والطائفي، ليبقى دور الأحزاب في مرتبة دنيا إلا إذا كانت نابعة من احتكار تمثيل الطوائف التي تنتمي إليها كما حصل قبلاً ويحصل اليوم. وتحافظ معظم الأحزاب، وكثير منها ذات خطاب يتبنى الديمقراطية والتقدمية والتطور، على الوراثة العائلية أيضاً شأنها شأن الزعامات الإقطاعية التقليدية.

وعلى هامش النظام السياسي الطوائفي، برز دور العائلات داخل كل طائفة لتجسد السلطة وتمثل حصة الطائفة في هذه السلطة. وقد استمدت بعض العائلات أدوارها من التأثير الذي تركته شخصيات فيها خلال مرحلة الإنتداب الفرنسي أو الإستقلال.

ويمكن ربط ما يحصل على صعيد الوراثة السياسية بالنظام التوافقي في الديمقراطية اللبنانية، حيث يعزز توزيع حصص السلطة على الطوائف مفهوم «المجتمع الأبوي». ويستمد كل زعيم ثقله السياسي من تطرف خطابه حول الهوية والمصالح الطائفية لأبناء ملته. وتتعزز الوراثة السياسية في ظل النظام الإنتخابي في لبنان الذي يعزز التركيبة التوافقية الطائفية ويؤدي إلى الإنحراف في صحة التمثيل.

ومن الطبيعي أن تكون المرأة هي الخاسر الأكبر في ظل هذا النظام السياسي الطائفي المبني على الوراثة السياسية العائلية والنظام الأبوي ومراعاة الإنتماءات الطائفية لمثلي الشعب وتوزيع الحصص في المناصب والمراكز على أساس طائفي، وبالتالي ستحرص الطوائف، التي تميز بالأساس تجاه المرأة، في أن يمثلها رجل في المؤسسات التشريعية والتنفيذية والإجرائية.

٢,٢ المشاركة السياسية للنساء والدستور اللبناني

ينص الدستور اللبناني الصادر في العام ١٩٢٦ في مقدمته على «المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين من دون تمايز أو تفصيل»، وهو ما أكدت عليه التعديلات الدستورية التي أجريت بعد استقلال لبنان عن فرنسا في العام ١٩٤٣ وتلك التي شهدها الدستور إثر انتهاء الحرب اللبنانية رسمياً في العام ١٩٩٠ والتي نتج عنها اتفاق الطائف. شددت المادة السابعة من الدستور على أن «اللبنانيين سواء لدى القانون ويتمتعون على السواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون ما فرق». ولبنان هو عضو مؤسس في منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. وتتضمن ديباجة الدستور المعدل في العام ١٩٩٠ بموجب القانون الدستوري الصادر بتاريخ ٢١ –٩–١٩٩٠ ، إثر إبرام اتفاقية الطائف، حكمين صريحين يؤكدان امتثال الدولة اللبنانية وتقيدها بالمواثيق والاتفاقيات الدولية.

وينص الحكمان على أن لبنان ملتزم بمنظمة الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، « وأن الدولة اللبنانية تجسد هذه المبادئ في جميع الحقوق والمجالات دون استثناء» (الفقرة ب من الديباجة).

كما ينص الحكم الثاني على أن «لبنان يقوم على المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمييز أو تفضيل (الفقرة ج من الديباجة). وبرغم وضوح التزام لبنان بالمواثيق والإتفاقيات الدولية، إلا أن الأداء السياسي للمسؤولين والمؤسسات الرسمية اللبنانية يتّسم بالإلتباس الذي يطبع مواقف الدولة اللبنانية من الصكوك القانونية الدولية الناظمة لمختلف قضايا حقوق الإنسان وخصوصاً في قضايا النساء .

ولا نجد في الدستور اللبناني والتعديلات التي طرأت عليه سواء بعد الاستقلال في العام ١٩٤٣ أو في اتفاق الطائف ما يحول دون المشاركة السياسية للنساء في المؤسسات التشريعية والتنفيذية، من رئاسة الجمهورية إلى الحكومة إلى مجلس النواب. ولكن القوانين الانتخابية التي كانت معتمدة هي التي حالت دون منح الحق للنساء في الإنتخاب والترشح لغاية العام ١٩٥٣.

ويبين تقرير الظل الرابع حول «مدى التقدم في تطبيق اتفاقية الغاء جميع اشكال التمييز ضد المراة « (السيداو) محدودية الانجازات في لبنان ، فالوعد بالمساواة بين الجنسين في لبنان، لا يزال وعداً. لقد تعاقبت على لبنان منذ ٢٠٠٤ تاريخ التقرير الثاني حكومات ثلاث جميعها ادرجت في بياناتها الوزارية وعداً بتحقيق المساواة ودمج مفهوم الجندر في جميع السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية، وقد تعهدت هذه الحكومات والحكومات التي تلتها بتنفيذ جميع التعهدات التي التزمها لبنان بموجب التوصيات الصادرة عن المؤتمر العالمي في بيجين سنة ١٩٩٥».

وجاء في البيان الوزاري للحكومة اللبنانية في العام ٢٠١٢ «ان حكومتنا تلتزم العمل على تعزيز دور المرأة في الحياة العامة بالتعاون مع الهيئات النسائية المعنية، انطلاقا من مضامين الاتفاقيات الدولية لاسيما منها اتفاقية القضاء على كل انواع التمييز ضد المرأة من خلال التشريعات المناسبة. وستعمل حكومتنا على تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وعلى تعزيز حضورها في الادارات والمؤسسات الرسمية لاسيما في المواقع القيادية».

لكن شيئاً من ذلك لم يتحقق حتى الآن بل ان تراجعاً في مشاركة المرأة السياسية قد حدث أكان ذلك في مجلس النواب حيث تراجعت النسبة من ٤,٨٪ إلى ٢,٣٪ أو في السلطة التنفيذية حيث جاءت التشكيلة الوزارية التي تلت هذا الإعلان ذكورية بالكامل وتم اقصاء النساء كلياً عن هذه الحكومة ، وشهدت الحكومة التي تشكلت عام ٢٠١٤ وجود وزيرة واحدة .

واذا كان علينا ان نذكر بعض ما تحقق خاصة في الإشارة الضعيفة للكوتا النسائية في مشروع قانون الانتخاب الذي اعدته الحكومة الحالية والتي لا تتجاوز ال ١٠٪ في الترشيح، فإن بعض القوانين التي انجزت، كالغاء المادة ٥٦٢ من قانون العقوبات، او تلك المتصلة بقانون الضرائب ومساواة الموظفة مع الموظف (المادة رقم ٤٤ من مشروع موازنة العام ٢٠١٠)، فإن هذه القوانين كانت في اصولها متناقضة مع الدستور، وانجازها بالشكل الذي تم هو ثمرة لنضال طويل قادته الحركة النسائية والحقوقية ومع ذلك فقد ظل منقوصاً ومميزاً ضد النساء في بعض مواده.

لم يتحفظ لبنان على المادتين ٧ و٨ من سيداو المتعلقتين بواجب الدولة تعزيز المشاركة السياسية للنساء وإلغاء كل اشكال التمييز، ولكنه لم يطور قوانينه أو تشريعاته بما ينسجم مع روحياتها.
إن المشاركة السياسية تعني المشاركة في مجمل النشاطات التي تهدف الى التأثير على القرارات التي تتخذها الجهات المعنية في صنع القرار السياسي كالسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والاحزاب والنقابات. وتأتي اهمية المشاركة السياسية في هذه الاشكال المختلفة لمواقع صنع القرار والتأثير من كونها تمكن الناس من الحصول على حقوقهم ومصالحهم والدفاع عنها، الامر الذي يعطيهم في النهاية قدرة للتحكم بأمور حياتهم والمساهمة في ادارة المجتمع وتوجيهه عموماً [٨] .

[٨] دكتورة فهمية شرف الدين: المشاركة السياسية للمرأة العربية

وتكمن اهمية المشاركة السياسة للمرأة في القيمة المعنوية لهذا المفهوم لأن التمييز على اساس الجنس لا يعكس علاقات القوة بين الرجال والنساء فحسب بل يعكس في رأينا علاقات القوة الاجتماعية والسياسية وخصوصا بين الحكام والمحكومين. ويشير الباحثون الاجتماعيون المهتمون بقضايا التغيير الاجتماعي، الى ان المنظومة القيمية التي ترعى مبدأ العلاقات بين الرجل والمرأة هي نفسها التي تواكب العلاقات بين المجتمع والسلطة [٩] .

إلى أي مدى يمكن إعتبار أن مشاركة النساء السياسية محققة، برغم حضورها النضالي الفاعل في مراحل مختلفة؟

خلال نحو عشرين عاماً من الحرب الأهلية الدامية التي شهدتها البلاد منذ منتصف سبعينات القرن الماضي ولغاية أوائل التسعينات، دفعت النساء ثمناً باهظاً لهذه الحرب على المستويات كافة. وكانت النساء الحزبيات فاعلات، كل من موقعها، حتى أن بعض النساء شاركن عسكرياً ضمن الأحزاب التي انخرطت في الأعمال الحربية.

ولعبت النساء دوراً كبيراً في مساندة الرجال وفي الحفاظ على نسيج المجتمع وتماسكه وتحمل مسؤولية العائلة كاملة خلال غياب الرجال أو انشغالهم في القتال، وكذلك نتيجة وفاة أوحالات الإختفاء العديدة لرجال خلال الحرب. وكانت المرأة مقاتلة، ومناضلة سياسية ومدنية وأم وأخت وزوجة وعاملة، ولم تغب عن أي من الأدوار التي أحبها الرجل بشكل عام.

ومنذ إحتلال فلسطين ولغاية اليوم، ما زالت النساء منخرطات في مقاومة إسرائيل، وكن شريكات في العمل المقاوم العسكري، وكانت الشهيدات سناء محيدلي ورولا عبود وغيرهما في طليعة الإستشهاديين/ات ضد الإحتلال الإسرائيلي في صفوف الأحزاب المقاومة. ومع ذلك لم يتغير الأداء الرسمي والحزبي مع النساء انسجاماً مع دورهن المقاوم.

وحملت النساء ايضاً وزر فترة ما بعد الحرب الأهلية ، وحال التقاسم الطائفي والسياسي على وقع الإنقسام الحاد في البلاد، دون الإفساح أمامهن للإضطلاع بأي دور حقيقي وفعال.

ولا يخفى على أحد أن النساء شاركن وبقوة في التظاهرآت التي وصفت ب«المليونية» التي خرجت إثر اغتيال رئيس حكومة لبنان رفيق الحريري عام ٢٠٠٥ وانقسام البلاد ما بين ٨ و١٤ آذار، ولكن ثمار هذه المشاركة وصورة المجالس النيابية والحكومية، وحتى البلدية التي نتجت عن هذا الإنقسام لم تحمل جديداً في مواقع النساء في مراكز القرار ولا داخل الأحزاب نفسها.

٢,٣ واقع النساء وقضاياهن في لبنان

ابرمت الدولة اللبنانية عام ١٩٩٦ اتفاقية الغاء جميع اشكال التمييز ضد المرأة بموجب القانون رقم ٥٩٢ الذي اصبح نافذاً في ١٩٩٦/٨/١ ، لكن هذا الابرام تضمن تحفظات على موضوعات اساسية لتحقيق المساواة. وهي البند الثاني من المادة ٩ المتعلقة بالجنسية والبنود (ج) و(و)و(د) و(ز) من الفقرة التالية للمادة ١٦ المتعلقة بالاحوال الشخصية، إضافة للتحفظ على المادة ٢٩ المتعلقة بحل النزاعات .

[٩] هشام شرابي: الابوية المستحدثة واشكالية تخلف المجتمع العربي. مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت .

يظهر [١٠] آخر مسح وطني حول الظروف المعيشية للأسر للعام ٢٠٠٨ اختلالاً في التوازن العددي بين الجنسين لصالح النساء بسبب الهجرة الذكورية بشكل رئيسي. كما يعكس هذا المسح تأخر متوسط سن الزواج لدى النساء والرجال على السواء، فبلغ ٢٨,٩سنة للنساء و٣٢,٧ سنة للرجال (٢٠٠٧).

كما يشير المسح المذكور إلى انخفاض معدل الخصوبة كون الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و ٤ سنوات و ٥ و ٩ سنوات يشكلون نسبة٦,٩ في المئة و٨,٣ في المئة على التوالي، بينما الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ١٤ سنة و ١٥ و ١٩ سنة يشكلون نسبة ٩,٤ في المئة، و٩,٧ في المئة على التوالي.

وفي الحياة الاقتصادية، تمثل النساء العاملات نسبة ٢١,١ في المئة مقارنة ب٦٧ في المئة للرجال في العام ٢٠٠٧.
تسجيل تقدّم طفيف لأنّ النسبة كانت ٢٠,٤ في العام٢٠٠٤، لكنّ معدل النشاط الاقتصادي للنساء متقلّب بحسب الفئات العمرية, حيث أنّ المعدل الأقصى يبلغ ٤٢,٦ في المئة للفئة العمرية بين ٢٥-٢٤ سنة في العام ٢٠٠٧ مقارنة بنسبة ٣٧,٣ في المئة في العام ٢٠٠٤، كما يختلف معدل النشاط الاقتصادي للنساء بحسب المناطق. فهو يبلغ الحد الأقصى في بيروت بنسبة ٣٢,٢ في المئة ، ويسجل انخفاضاً في المناطق، وبشكل خاص في الضواحي.

أمّا بالنسبة إلى البطالة، فإن المعدل المتوسط يبلغ ١٠,٢ في المئة لدى النساء، و٨,٨ في المئة لدى الرجال. ويمثّل أيضاً ١١,٤ في المئة في صفوف حاملي الشهادات للنساء، في مقابل ١٠,٩ في المئة للرجال. ويتركز المعدل الأعلى للبطالة في فئة السكان بدون مستوى محدد من التعليم ب ٢٣,٥ في المئة من العاطلين من العمل وتمثل النساء نسبة ٧٥,٥ في المئة من هذه الفئة.

وبناء على ارقام البطالة التي ترتفع بين النساء مقارنة مع الرجال، حتى بين حاملي الشهادات، وتتضاعف ثلاث مرات بين غير حاملي الشهادات، نجد أن المرأة اضعف إقتصادياً وهو ما ينعكس على استقلاليتها وتطورها وتقدمها والأدوار الملقاة على عاتقها أو المتوقع منها تأديتها.

إن المساواة في الحقوق والواجبات والمكرسة في الدستور منذ إنشاء لبنان وحتى يومنا هذا، لم تنعكس في القوانين الوضعية، ولا في الواقع العملي. حيث تبرز هوة ملحوظة بين التقدم والتطور الذي يوحي به وضع المرأة اللبنانية وبين واقعيها القانوني والحقوقي .

إن الدستور اللبناني قد أعطى النساء بيد ليأخذ منهن باليد الأخرى.

كرس الدستور اللبناني في مادتيه ٩ و ١٠ حرية الطوائف في ممارسة المعتقد وإقامة الشعائر الدينية وإنشاء مدارسها الخاصة، ما لم يُخل ذلك بالنظام العام وإدارة الأحوال الشخصية لأبناء الطائفة. وعليه، أصابت المادة المتعلقة تحديداً بمنح الطوائف حصرياً إدارة الأحوال الشخصية لرعاياها نساء لبنان مقتلاً، لأنّها ترتبط بقانون العائلة – الأسرة، من زواج وطلاق وبنوة وإرث .
وليس خافياً على أحد النظرة الذكورية التي تكرسها الأديان على اختلافها في تنظيم امور المجتمع كافة ومجمل الأحكام التمييزية بما يتعلق بحضانة الأبناء وفي الطلاق والحقوق الزوجية والوصاية على الأولاد والإرث. وأدى منح الطوائف اللبنانية كافة، وهي ١٨ طائفة صلاحية إدارة الأحوال الشخصية لرعاياها، إخضاع المرأة اللبنانية لقوانين مختلفة للأسرة بحسب انتمائها الديني والطائفي

يتماشى هذا الواقع مع نضال منظمات نسائية وأحزاب، نحو دولة مدنية ونحو إقرار قانون مدني موحد للأحوال الشخصية، إلا أن الإنقسام في هذه المعركة يبدو واضحاً بين فئة تريد دولة مدنية وأخرى تسعى للتحسين ضمن الطوائف وقوانينها الشخصية نفسها. وكان رئيس الجمهورية الأسبق الياس الهراوي قد طرح مشروع قانونٍ للزواج المدني على مجلس الوزراء في العام ١٩٩٨ وحصل على تأييد الغالبية (٢١ صوتاً

[١٠] المسح االوطني حول الظروف المعيشية للأسر للعام ٢٠٠٨

من اصل ٣٠) ومع ذلك لم يُقرّ بسبب معارضة رؤوساء الطوائف وخضوع المسؤولين في البلاد لإرادتهم. وبقي مشروع القانون في أدراج مجلس الوزراء ولم يعرف طريقه إلى مجلس النواب.

وانعكس جلياً تأثير الطوائف والأديان في لبنان بما لها من سلطة في معركة إقرار مشروع قانون حماية النساء من العنف الأسري. إذ نجح زعماء الطوائف في تفريغ بعض مواد القانون من جوهرها وتحديدا المواد التي تجرم الإغتصاب الزوجي. كما بقيت إجراءات الحماية خاضعة لقانون الحضانة الخاص بكل طائفة بالنسبة لشمول الحماية أطفال الأم المعنفة. كما لم تنجح المطالبات المدنية في إلغاء المادة الأخيرة من القانون التي كانت تعطي الأولوية لقوانين الحوال الشخصية في حال تعارضها مع قانون حماية النساء من العنف الأسري. وكذلك أثرت الضغوط الطائفية في تغيير اسم القانون نفسه، من قانون حماية النساء من العنف الأسري إلى قانون حماية الأسرة من العنف الأسري حيث نسف تعديل الإسم كل الفلسفة الجوهرية من وضع قانون خاص بالنساء المجردات من أي حماية مقارنة مع الرجل المحمي بكل المنظومة القانونية والإجتماعية والسياسية والتقليدية في البلاد.

وتميّز الطوائف ضد النساء في موضوع الإرث أيضاً، وخصوصاً الطوائف الإسلامية التي بقيت خارج القانون المدني للإرث الذي صدر عام ١٩٥٩ ولم يحصل إلا على تأييد الطوائف المسيحية التي لا تملك قانوناً دينياً للإرث، بينما رفضه رؤوساء الطوائف الإسلامية، وعليه صار اسمه «قانون الإرث لغير المسلمين».

وكشفت معركة حماية النساء من العنف الأسري تشرذم المجتمع المدني نفسه، إذ تصدت جمعيات نسائية مرتبطة بجهات دينية بشراسة لمشروع القانون تحت ذريعة الخوف على الأسرة من التصدع وضرورة حمايتها من المفاهيم والسلوكيات المستوردة من جهة، وحرصاً على التقيد بأحكام الأديان والبقاء تحت مظلتها في أمور كثيرة من جهة ثانية.

ومن المنظور الطائفي، والتوازن الديموغرافي في البلاد، حُرمت المرأة اللبنانية المتزوجة من غير لبناني من حقها بمنح جنسيتها لأطفالها على اساس رابطة الدم (المحصورة بالأب) وليس الأرض، وبمبررات مرتبطة بعدم تغليب أعداد هذه الطائفة على تلك. وقد تجاوز المسؤولون في البلاد هذا الإعتبار أكثر من مرة عندما إرتبط الأمر بمصالحهم وتوافقهم. حيث صدر على سبيل المثال مرسوم التجنيس الذي شمل ما يفوق المائتي الف شخص هذا الأمر، كما مرسوم إعادة الجنسية للمتحدرين من أصول لبنانية منذ العام ١٩٢١ ولغاية اليوم. أما على صعيد العمل، فتستند فلسفة قانون العمل على الإعتقاد السائد بأن العامل والموظف هو رجل وثمة الكثير من الأحكام التمييزية الصادرة بحق النساء ، حيث إنه وبرغم تعديل قانون الضمان الإجتماعي في العام ١٩٩٨ ،وصدور أمر قضائي أقرّ بمساواة الموظفين، من الرجال والنساء، في الاستفادةمن خدمات الضمان الإجتماعي في الكثير من الشركات، وبصعوبات جمة وبشروط قاسية.

وقد أدى نضال المجتمع المدني الى تعديل بعض القوانين ومنها نظام المنافع والخدمات في تعاونية موظفي الدولة، وقانون التقاعد والصرف من الخدمة والمادة ١٤ من قانون الضمان الإجتماعي وبعض المواد في قانون العمل، وقانون التنزيل الضريبي ، وإلغاء العذر المحل والمخفف في جريمة الشرف (المادة ٥٦٢) ، والمساواة في التعويض العائلي.

ما زال هناك الكثير من الجهود التي يجب أن تُبذل على الصعيد القانوني وأبرزها إستكمال تعديل قانون العقوبات وتنزيهه من التمييز ضد المرأة، وطبعاً إعطاء المرأة حق منح جنسيتها لأسرتها ، إضافة لكل ما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية وقوانين العمل والضمان الإجتماعي .

٢,٤ واقع المرأة اللبنانية في البرلمان

لم تسجل المرأة اللبنانية انتصاراً وتقدماً مفصلياً في المجال السياسي إلا في العام ١٩٥٣ بعد نسائية كبيرة اعتقلت على إثرها سيدات لبنانيات مناضلات. ادى هذا النضال الى منح المرأة اللبنانية الحق بالترشح والتصويت في العام نفسه. وكان لبنان أوّل بلد عربي يعطي النساء هذا الحق، من دون أن ينسحب ذلك على التثميل النسائي في المجالس النيابية والوزارية المتعاقبة.

وفي استعادة للمشاركة السياسية للنساء في المجلس النيابي تتجلى المعايير الطائفية والذكورية التي تحكم وصول ممثلي الشعب في لبنان إلى مراكز السلطة. فنجد أن ميرنا البستاني، وهي أوّل برلمانية لبنانية، فازت بالتزكية في انتخابات عام ١٩٦٣ بعد وفاة والدها أميل بستاني، وعدم وجود وريث ذكر يكمل مسيرته. ويسجل لعضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني إميلي ابراهيم [١١] ، أنها كانت أول إمرأة بادرت من خارج الوراثة السياسية، لإثبات دور المرأة وقدراتها فترشحت في أوّل انتخابات نيابية سمح فيها للمرأة اللبنانية بالترشح في العام ١٩٥٣، لكن لم يحالفها الحظ كونها جاءت من خارج الإصطفافات السياسية والطائفية والعائلية والوراثية.

وفي الاستعادة التاريخية نفسها، نجد أن لبنان لم يشهد وصول سيدة ثانية إلى مجلس النواب إلا مع النائبة مهى الخوري أسعد ، حيث فازت في انتخابات العام ١٩٩٢ عن مقعد جبيل في ظل المقاطعة المسيحية للانتخابات (حصلت على ٤٢ صوتاً)، ولا يمكن اعتبار أن هذا الوصول يعكس تقبلاً او تشجيعاً للمرأة نظراً للمقاطعة الانتخابية التي مارستها القوى السياسية الفاعلة على الأرض في هذا القضاء يومها.

ومع النائبة مهى أسعد، وصلت النائبة بهية الحريري، شقيقة الرئيس الراحل رفيق الحريري إلى المجلس النيابي عن مقعد صيدا، ويعاد انتخابها في كل دورة انتخابية منذ ذلك التاريخ. كما فازت النائبة نايلة معوض عن مقعد زغرتا وارثة مقعد زوجها رئيس الجمهورية رينيه معوض الذي اغتيل في العام ١٩٨٩.وحافظت معوض على المقعد النيابي الوراثي في انتخابات ١٩٩٢ و١٩٩٦ و٢٠٠٠. كما نجحت النائبة نهاد سعيد في الوصول إلى مجلس النواب في دورة العام ١٩٩٦، بعدما كانت قد خسرت في الانتخابات الفرعية لملئ المقعد الشاغر لمقعد جبيل اثر وفاة زوجها النائب أنطوان سعيّد (في ٢٥ أيار١٩٦٥) أمام عميد حزب الكتلة الوطنية الراحل ريمون اده. ويأتي وصول سعيّد للمجلس النيابي عام ١٩٩٦ في إطار التوريث عينه. وهو توريث حرصت عليه بنفسها مع إعادة توريثها المقعد في العام ٢٠٠٠ لابنها النائب السابق فارس سعيد.

وتؤكد جردة حساب وصول النساء إلى البرلمان أن غالبية هؤلاء وصلن من بوابة الوراثة أو النفوذ العائلي والمالي. إذ تنتمي النائبات الثلاث اللواتي وصلن إلى مجلس نواب في العام ٢٠٠٠ إلى هذا الفضاء، فالسيدة نائلة معوض ورثت زوجها، والنائبة بهية الحريري حظيت بنفوذ رفيق الحريري في مسقط رأسها صيدا، وما تزال في المجلس. أما النائبة غنوة جلول وبرغم أنها لم ترث أحداً في السياسة إلاّ أنها نجحت على لائحة الرئيس الشهيد رفيق الحريري في بيروت، ولم يكن لديها أي مسيرة سياسية أو حزبية أو حتى نضالية على الساحة اللبنانية.

وفي انتخابات ٢٠٠٥ شهد لبنان مزيداً من التوريث السياسي للنساء حيث وصلت النائبات بهية الحريري، وستريدا الياس طوق (زوجة رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع)، وصولانج الجميل التي أعادت توريث مقعدها لإبنها نديم الجميل في انتخابات ٢٠٠٩ (زوجة رئيس الجمهورية الراحل بشير الجميل)، وجيلبرت موريس زوين (ابنة موريس زوين الذي ورث والده جرجي زوين الذي عاصر عهد المتصرفية وكان له حضور سياسي في عهد الاستقلال، وليس هناك من وريث ذكر بعد وفاة شقيقها جيرار زوين مبكراً)، وغنوة جلول، ونايلة معوض (وريثة الرئيس رينيه معوض).

[١١] من مقال منشور على موقع مانشيت

في انتخابات ٢٠١٢ وصلت النائبات بهية الحريري، ستريدا جعجع، نايلة تويني، جيلبرت زوين. ومثل زميلاتها ورثت نايلة تويني مقعد جدّها الصحافي غسان التويني والذي كان قد ورث النيابة عن ابنه جبران تويني الذي اغتيل عام ٢٠٠٩، وما زالت مع استمرار التمديد لمجلس ال ٢٠٠٩.

وعليه، نجد أن مشاركة النساء في المجلس النيابي لم تتجاوز نسبة ٤,٦ في المئة من أصل ١٢٨ نائباً، مع اقتصار وصول ثلاث نائبات في دورتي العام ١٩٩٦ و٢٠٠٠ ، فيما لم تتجاوز الست نساء في دورة العام ٢٠٠٥

ومنذ العام ١٩٩٢ الذي جرت فيه الإنتخابات النيابية الأولى بعد الحرب، تراوحت نسبة مشاركة المرأة في البرلمان بين ٢ و ٤٪ أمّا مجلس النواب عام ٢٠٠٥ ، فضم ٦ نساء من أصل ١٢٨ مقعداً، وفي انتخابات العام ٢٠٠٩ ، انخفض العدد إلى ٤. وفي حين كانت الدولة تفاخر بإجراء الإنتخابات الأكثر ديمقراطية لم تترشح إلا ١٢ امرأة لانتخابات حزيران ٢٠٠٩ مقابل ٥٨٧ مرشحاً، بينما ترشحت ١٤ امرأة للانتخابات النيابية في العام ٢٠٠٥ و ٣٤ امرأة لانتخابات العام ٢٠٠٠ ويمكن ملاحظة انخفاض العدد من انتخابات إلى أخرى.

على ضوء هذه الأرقام يتبين مدى اللامساواة والتمييز ضد المرأة على صعيد الممارسة السياسية، الذي يتناقض مع إلتزامات لبنان الدولية، وتحديداً نص (المادة١) من اتفاقية السيداو: «وفي تقرير أعدّ «التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني واللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة [١٢] « تأكيد إن مشاركة النساء على مستوى القرار السياسي لا تزال ضعيفة برغم تكريس لبنان قانونياً الحقوق السياسية منذ العام ١٩٥٣، ولكن لم يسفر ذلك عن تمثيل النساء تمثيلا صحيحاً إن على مستوى السلطتين التشريعية والتنفيذية أو على مستوى الأحزاب حيث نلحظ شبه غياب للنساء عن مواقع التخطيط ومراكز صنع القرار» ، أما في تعليله لإنعدام هذه المشاركة يوضح التقرير أن «ذلك نتيجة معوقات عدة بدءا بالقوانين الإنتخابية القائمة على حسابات المحاصصة الطائفية وإعتماد الكوتا الطائفية مع النظام الأكثري وإعتماد الدوائر الكبرى، إلى البنى الإجتماعية التقليدية وقسمة الأدوار بين الجنسين، وضعف العملية الديمقراطية وترسيخ بنية الأنظمة القائمة على القبلية والعشائرية والطائفية».

وتشير الدراسات والابحاث التي اجريت في اطار التحضير للمؤتمر الرابع للمرأة على مستوى العالم، والتي لخصها تقرير التنمية البشرية الخاصة بالمرأة لعام، ١٩٩٥ الى ان المشكلات المحيطة بموضوع المشاركة السياسية للمرأة في مختلف بلدان العالم لا تزال صعبة ومعقدة.

ويرى التقرير ان المشاركة السياسية هي المقياس الحقيقي لتمكين المرأة Empowrment لأنه يقيم المعادلة الصحيحة بين قدرات المرأة وموقعها في صناعة القرار. واذ اعتبر التقرير ان تدني حصة المرأة من المقاعد البرلمانية امر ذو دلالة (١٠ في المئة) على مستوى العالم، فقد لخص الى حد كبير التمايزات بين مختلف الدول، والتي تجاوزت الدول النامية نحو دول من العالم الاول (٢).

فالمشاركة السياسية للمرأة ليست امرا سهلا في ظل الارث التاريخي الذي قسم العمل على اساس الجنس جاعلا من الحيز الخاص مستقرا للمرأة وطموحاتها. وقد لا نبالغ بالقول ان اخراج المرأة من الحيز الخاص واشراكها في الحيز العام، اي اعادة بناء الفضاء المشترك بين المرأة والرجل في العام والخاص، يتطلب وجود بيئة مساندة تتيح اعادة النظر في التصورات والرؤى التي تحكم تقاسم الادوار التاريخي بين الرجل والمرأة [١٣] .

وفي الأسباب المعيقة للمشاركة السياسية للنساء في المجلس النيابي، تُرجع الدراسات والآراء ضعف التمثيل النسائي في الحياة البرلمانية إلى مكونات قانون الانتخابات اللبناني المبني على الأكثرية، وصعوبة نظام الدوائر المتعددة المقاعد لأنه يتطلب تحالفات أفقية لتأمين الأكثرية النسبية للفوز، أي تحالفات مع جزء من القوى السائدة في الدائرة، التي تستند تقليديا على اقتراع النساء وتستمد جزءاً كبيراً من قوتها من طبيعة هذا الاقتراع، الذي هو في معظمه «ملحق» و«غير مُخيَر».

١٢ تقرير معد ضمن إطار المراجعة الدورية الشاملة مقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في الدورة التاسعة من "المراجعة الدورية الشاملة ٢٠١٠ "
١٣ دكتورة فهمية شرف الدين: المشاركة السياسية للمرأة العربية
١٤ دراسة المشاركة البرلمانية للنساء الصادرة عن الجمعية اللبنانية لديمقراطية الإنتخابات عام ٢٠٠٤

كما نجد أن الأحزاب وبغض النظر عن توجهاتها السياسية والإيديولوجية تستبعد ترشيح النساء للمقاعد النيابية إلا متى كان هذا الترشيح مرتبط بالوراثة كما هو الحال مع النساء اللواتي وصلن عبر أحزاب (قوات لبنانية، تيار مستقبل، كتائب (صولانج الجميل، التي لم تترشح كحزبية في الأصل). ولم يرشح احزاباً كالحزب التقدمي الاشتراكي أو الشيوعي اللبناني أوالحزب السوري القومي الاجتماعي أو حزب اللّه أو حركة أمل وغيرها من الأحزاب إمرأة للمنصب النيابي.

كما يساهم رسم التسجيل العالي نسبياً (عشرة ملايين ليرة لبنانية) والتكاليف المالية الإعلامية والإعلانية للحملات الانتخابية وعدم وجود سقف قانوني محدد للإنفاق ومُراقب بشكل جدي وفعال في عزوف عدد كبير من النساء الطامحات عن الترشح. كل ذلك يُضاف الى عدم تبني «كوتا» نسائية تحفظ حصة للنساء في ظل التمثيل الطوائفي والمناطقي الذي يحرص عليه المشرّع على حساب الفئات الاجتماعية من نساء وشباب وعمال. ومع إعطاء الأولوية للتمثيل الطائفي من البديهي أن تشجع الطوائف تمثيلها بالرجال وليس بالنساء.

وفي هذا السياق تبنت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية الخيار الذي يطالب بإعتماد الكوتا النسائية حيث تم إعداد مذكرة قُدمت إلى رئيس مجلس النواب نبيه برّي في شهر كانون الأول ٢٠٠٨ أثناء جلسة التصويت على القانون الانتخابي المعتمد. وتضمنّت هذه المذكرة مطالبة بزيادة عدد المقاعد النيابية من ١٢٨ إلى ١٤٢ مقعداً على أن تمنح المقاعد ال ١٤ الجديدة إلى النساء مع احترام قاعدة المناصفة بين المسيحيات والمسلمات بما يتماشى مع الدستور.

وأشارت المذكرة إلى النظام السياسي التوافقي نفسه الذي يفترض توزيع الحصص لضمان حق المشاركة لمختلف الطوائف وحمايته. ولقد وُزعت المذكرة على النواب في الجلسة العامة وتم إبداء التعليق عليها لكنّها لم تُقرّ.

٢,٥ النساء ومجلس الوزراء

لم تشارك المرأة في لبنان بالحكومة قبل سنة ٢٠٠٤ حين تم تعيين وزيرتين. ومنذ ذلك التاريخ، ضمت الحكومة امرأة واحدة فقط في كلّ تشكيل حكومة جديدة، فيما خلت حكومات عديدة من أي عنصر نسائي.

ويبدو أن تعيين سيدة أو سيدتين في الحكومة أحياناً يأتي بعيداً من الدور الفعال المطلوب أو الكفاءة والإستقلالية. فالقوى السياسية التي تفوز بالإنتخابات هي التي تشكل الحكومات على صورتها فتأتي ضمن المحاصصة المذهبية والطائفية والتي تتلبس زوراً اللباس السياسي.

٢,٦ المشاركة النسائية في السلطة المحلية

لا يبدو واقع الانتخابات البلدية أفضل حالاً من الإنتخابات النيابية برغم تغير الحسابات المحلية عن الحسابات السياسية في البلاد عموماً. ومع بروز اكثر أدوار العائلات في الإنتخابات البلدية، فإن العصبية العائلية أو العشائرية تضل عادة أقوى من العصبية الطائفية.,وعليه ترغب العائلات كما الطوائف أن تتمثل بالذكور من أبنائها بشكل عام. حتى الأحزاب نفسها كانت تميل لترشيح الذكور عندما تسنح لها الفرصة للتأثير في مجريات الإنتخابات في السلطة المحلية. وراعت الأحزاب وتراعي أيضاً خيارات العائلات وتسايرها لما للأخيرة من تأثير على نتائج الإنتخابات وترجيح فوز هذا الفريق على ذاك.

ففي انتخابات السلطة المحلية في العام ٢٠٠٤[١٥] لوحظ أن مشاركة المرأة في الاقتراع كانت متساوية مع نسبة الرجال في معظم المراكز الانتخابية، لكن نسبة المرشّحات للمقاعد البلدية والاختيارية لم تتعد الواحد في المئة. وباستثناء معركة بيروت فإن نسبة المرشّحات على اللوائح الموالية والمعارضة لم تختلف بل إن الجامع الوحيد كان غياب المرأة عن الأكثرية الساحقة من اللوائح.و يتناقض هذا المؤشر مع المظهر العام للماكينات الانتخابية التي اعتمدت على النساء الشابات بشكل خاص،بالإضافة إلى تغييب المرأة عن اللوائح التوافقية والعائلية والأغلبية الساحقة من اللوائح الحزبية رغم تعهدهم العلني بتأليف اللوائح من الجنسين. إن نسبة تمثيل المرأة في المجالس البلدية في لبنان عام ٢٠١٤ لا تتعدى ال ٤,٨ في المئة فقط.

وتعزو الدراسات[١٦] السبب في ضعف تمثل المرأة في السلطات المحليةوالنيابية إلى الثقافة الذكورية السائدة التي تفرض وصاية وسلطة الرجل على المرأة وهي مكرسة في قوانين الأحوال الشخصية. وتحد هذه الثقافة من استقلالية المرأة وعدم قدرتها على التعبير عن رأيها المستقل خاصة إذا تعارض مع رأي العائلة والزوج. كما لا تستطيع المرأة الانخراط في الشأن العام من دون مباركة وموافقة العائلة والطائفة، مع الانتباه إلى أن العائلات والطوائف لا تقبل، أو على الأقل لا تشجع، أن تمثلها النساء.

يتم نقل مكان قيد المرأة المتزوجة (تسجيلها في دوائر الاحوال الشخصية) إلى مكان قيد زوجها مما يحرمها من الترشح والاقتراع للسلطات المحلية في مكان ولادتها الأصلي في ظل ضعف إمكانية تقبلها في مكان قيد زوجها. كما إن كبر الدوائر الانتخابية في العاصمة والمدن يزيد من التنافس وبخاصة التنافس العائلي، والسياسي، والطائفي المترابط في معظم الحالات، وهذا يقلل من حظوظ النساء للوصول إلى مراكز صنع القرار.

ويذكر أحد الكتاب مثالاً على المعايير والذهنيات السائدة في إيلاء النساء مواقع قيادية اثناء انتخابات جرت في إحدى المدارس اللبنانية لانتخاب مجلس الأساتذة المؤلف من ستة أعضاء. حيث بلغ عدد الناخبين ٣٥ ناخباً، ٣٠ معلمة و٥ معلمين، يمثلون الهيئة التعليمية. لم يحدد الكاتب عدد الذين ترشحوا لعضوية المجلس ولكن نتيجة التصويت أفادت عن نجاح خمسة معلمين إضافة إلى مدرّسة حصلت على أقل نسبة أصوات، أي أن المعلمات أعطت أصواتها جميعاً للرجال بينما حصلت تلك المعلمة على صوتها وبعض الأصوات القليلة الأخرى لا لسبب إلا لعدم وجود رجل سادس في المنافسة!!!

[١٥] دراسة المشاركة البرلمانية للنساء الصادرة عن جمعية "لادي" ٢٠٠٤

[١٦] دراسة المشاركة البرلمانية للنساء الصادرة عن جمعية "لادا" ٢٠٠٤

جدول مقارنة بين الفائزات والمرشحات للانتخابات المحلية (البلدية والإختياريّة) لعامي ٢٠١٠ و ٢٠٠٤								
	٢٠١٠				٢٠٠٤			
المحافظة	اجمالي المقاعد	عدد المرشحات	عدد الفائزات	النسبة المئوية من اجمالي المقاعد	اجمالي المقاعد	عدد المرشحات	عدد الفائزات	النسبة المئوية من اجمالي المقاعد
جبل لبنان	٣٥٢٨	٤٦٦	١٨٨	٥,٣٣	٣٤١٣	١٧٠	٧٥	٢,٢٠
البقاع	١٩٣٨	١٢٩	٤٨	٢,٤٨	١٧٢٨	٥٥	٢٦	١,٥٠
بيروت	٢٤	٢١	٣	١٢,٥	٢٤	٩	١	٤,١٧
النبطية	١٥٤٨	١٠٣	٢٥	١,٦١	١٥٠٣	٦٧	١٧	١,١٣
الجنوب	١٦٦٢	١٤٩	٦٦	٣,٩٧	١٥٤٨	٥٢	٢١	١,٣٦
الشمال	٢٧٢٤	٤٧٨	٢٠٦	١,٥٦	٢٤٣٠	١٩٩	٧٥	٣,٠٩
المجموع	**١١٤٧٤**	**١٣٤٦**	**٥٢٦**	**٤,٧٠**	**١٠٦٤٦**	**٥٥٢**	**٢١٥**	**٢,٠٢**

يشير الجدول اعلاه إلى إرتفاع في نسبة التمثيل النسائي في المجالس البلدية والإختيارية المحلية من ٢,٢٪ في العام ٢٠٠٤ إلى ٤,٧٪ في العام ٢٠١٠. إلا أن هذه النسبة ما زالت دون المستوى المطلوب والمتوقع للمشاركة النسائية، لا سيما في بلدٍ مثل لبنان يعد من بين البلدان الأكثر إنفتاحاً في الدول العربية [١٧] .

[١٧] أ.د. أمان كبارة شعراني– تفعيل دور المرأة اللبنانية في الانتخابات البلدية والاختيارية– المجلس النسائي اللبناني– ص.١١٩

ناضلنا سوا
منقرر سوا
ناضلنا سوا...
منقرر سوا
ناضلنا سوا...
منقرر سوا
ناضلنا سوا...
منقرر سوا
ناضلنا سوا
بنقرر سوا
أزهار إسماعيل
حركة الشعب
ناضلنا سوا
منقرر سوا
إلهام مبارك
حزب طليعة لبنان الاشتراكي
ناضلنا سوا
بنقرر سوا
رجاء هاشم
حركة الشعب
ناضلنا سوا
منقرر سوا
الرسم ميشيل منسى
حزب الكادحين اللبناني
ناضلنا سوا
منقرر سوا
ناضلنا سوا...منقرر سوا
حزب الشيوعي اللبناني
ناضلنا سوا
منقرر سوا
ناضلنا سوا...
منقرر سوا...
ب طنال
تيار المستقبل

القسم الثاني

النساء في الأحزاب اللبنانية : واقع، معيقات وإحتياجات

مقدمة

يتضمن هذا القسم المعطيات الناتجة عن العمل الميداني للبحث، وسيعرض في جزئه الاول نظرة عامة على واقع الأحزاب والنساء وانعكاس دور الأحزاب على المرأة وعلى مساندة قضاياها في محاولة للربط بين الواقع الحزبي وقضايا النساء ومشاركتهن الفاعلة ،

كما سيعرض في جزئه الثاني تحليل المعطيات الناتجة عن الإستمارة المعدة للبحث ،

حيث تم تقسيم المعطيات إلى محاور حول:

١_ القاعدة النسائية في الأحزاب كمؤسسات وعضوات
٢_ النساء الحزبيات و مواقع القرار،
٣_ الكوتا النسائية في الإنتخابات الحزبية الداخلية
٤_ الأحزاب وقضايا النساء بما يشتمل على معرفة : حصة المرأة من برامج الأحزاب وأنظمتها السياسية، الأحزاب وقضايا النساء ، مجهود الأحزاب لتوعية النساء على قضاياهن، أدوار النساء في الاحزاب والأنشطة التي تشارك فيها النساء الحزبيات، وتقييم الأحزاب نفسها للمشاركة النسائية في الأحزاب.

وسنعرض في تمهيد بسيط لأبرز التوصيات الدولية للدولة اللبنانية للعمل على تعزيز المشاركة السياسية للنساء. وسنوجز في جزء ثالث ابرز التوصيات التي يمكن أن تساعد في تعزيز دور الأحزاب في النهوض بالمشاركة السياسية للنساء.

تمهيد: التوصيات الدولية للبنان في مجال المشاركة السياسية

طالما أعتبر أي تعزيز مشاركة النساء في الحياة العامة أولوية على مستوى اللجان والهيئات الدولية ، تم تقديم العديد من التوصيات الى الدولة اللبنانية موجهة من اللجان الدولية لاسيما لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، إضافة للتوصيات المقدمة من جانب مجلس حقوق الإنسان بنتيجة تقديم لبنان تقريره من الدورة السادسة عشرة من جلسات مجلس حقوق الإنسان. بنتيجة الحوار التفاعلي، إلتزم لبنان بعدد من التوصيات المتعلقة بوضع المرأة في لبنان، يرتبط أبرزها بالمشاركة السياسية ومنها:

- وضع سياسة شاملة على الصعيد الوطني وفقا لأحكام إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بغية تحقيق المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف ضد المرأة .
- تعزيز جهود لبنان الرامية إلى القضاء على التمييز ضد المرأة في إطار القانون والممارسة العملية
- مواصلة الجهود الرامية إلى النهوض بالمرأة وتعزيز مشاركتها في الحياة السياسية وفي المجتمع .
- مواصلة الجهود الرامية إلى تمكين المرأة
- وضع قوانين وإستحداث عمليات ومؤسسات لحماية حقوق المرأة وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة وضمان التمثيل المتساوي لمصالح المرأة وشواغلها .
- النظر في سحب تحفظات لبنان على إتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة

١. نظرة عامة على الأحزاب السياسية في لبنان

يوجد في لبنان عدد كبير من الأحزاب السياسية، يصل، حسب أرقام وزارة الداخلية إلى ٩٦ حزباً.

إن غالبية الأحزاب في لبنان لا تخرج عن سياق النظام السياسي في لبنان المبني على التوازنات الطائفية والمحاصصة السياسية. وتكفي نظرة للأحزاب الفاعلة التي تمتلك قاعدة شعبية قادرة على تحريكها على الارض، لنلمس تلقائياً البعدين الطائفي والمذهبي عندها، والذي يطغيان على البرامج السياسية والفكر الإيديولوجي الخاص بها. كانت التظاهرات التي وصفت بالمليونية إثر اغتيال الرئيس رفيق الحريري خير دليل على ذلك. حتى أن بعض الأحزاب اللبنانية التي تدعي التقدمية في طروحاتها لم تخرج من القمقم العائلي والمذهبي والتوريثي، وخصوصاً خلال وبعد الحرب الأهلية التي عاشها لبنان على مدار نحو عشرين عاماً.

ترتبط معظم الأحزاب اللبنانية بشخص معين، يكون عادة زعيماً في طائفته، تنمو وتتطور تحت سلطته، ويكون فيها هو الآمر الناهي، بغض النظر عن الإجراءات الديموقراطية الشكلية التي يعتمدها هذا الحزب أو ذاك.

ونرى الأحزاب غارقة، كما النظام السياسي اللبناني، في مراعاة الطوائف، و الزعامات المناطقية والعشائرية والطائفية ، وغالبا ما نجد أن وصول هذا الحزب أو ذاك إلى السلطة التشريعية لا يكون وازناً على مستوى الوطن إلا في ظل التحالفات الفضفاضة التي يكون جوهرها انتخابي ومصالحي ومؤقت في أحيان كثيرة.

ولا ننسى أنه في ظل تقوقع معظم الأحزاب داخل طوائفها لا يمكن أن يكون هناك حزب واحد ممسك بالسلطة على غرار بريطانيا أو أميركا أو فرنسا مثلاً، حيث لم يفز أي حزب في تاريخ لبنان بأكثر من ١٢ إلى

١٣ في المئة من مجمل مقاعد المجلس النيابي، بهذا المعنى، لم تعّبر الأحزاب عن طموحات المواطن على كامل رقعة لبنان، بل هي تحاكي هواجس فئة معينة من اللبنانيين أصبحوا يعتبرون بعض الأحزاب وفي ظل المحسوبيات القائمة في البلاد، منفذهم الوحيد إلى النفوذ والسلطة وخصوصاً الوظائف والنافع المادي سيما مع ازتباط الوظائف بالتقسيمات والمحاصصات.

قبل العام ١٩٧٥، تاريخ اندلاع الحرب الأهلية رسمياً كانت الأحزاب تعبّر نوعاً ما عن طموحات الشباب في لبنان، يدل على ذلك الحراك النقابي والطلابي الذي نتج عن الإلتزام بالأحزاب السياسية في حقبة السبعينات. برهنت الأحزاب في تلك الحقبة عن قدرة متميزة على تحريك قاعدتها الحزبية الشبابية والمناصرة أيضاً. ويعزي البعض السبب إلى أن هذه الأحزاب (التغييرية) لم تكن ممتحنة في التجربة، وفي ممارسة السلطة في البلاد. وكانت أفكار تلك الأحزاب تحمل شيئاً من المثالية. في بداية الحرب الأهلية، ١٩٧٥–١٩٧٦، وهي بمثابة الجولة الأولى منها، وقبل أن تتلوث الأحزاب بالحرب وذيولها، كانت القاعدة الأساسية لمقاتلي مختلف الأحزاب شبابية ومع استمرار الحرب وطول مدتها، بدأت الأحزاب تفقد بريقها. واستمر خفوت نجم الأحزاب، وخصوصاً على صعيد دورها في التغيير المرتجى، إلى حين انتهاء الحرب ومشاركتها في السلطة بعد اتفاق الطائف، إلى جانب الأحزاب والقوى السياسية المرتبطة مباشرة بزعماء الحرب، أو الذين سموا «أمراء الحرب» العائدين إلى السلطة. فقد شارك في السلطة، ووفق حسابات سياسية تتعلق بمرحلة الوجود السوري في لبنان، أحزاب كانت تعتبر، وفق خطابها وفكرها الإيديلوجي، تغييرية، مما أدى إلى تراجع حضورها وتعزيز انقساماتها وتراجع فعاليتها وقدرتها على تحريك الشارع. لم تتمايز عن الأحزاب التقليدية التي كانت تشارك في السلطة قبل العام ١٩٧٥، والتي نمت هي وتطورت على أساس رفضها ورفض كل الأوضاع السياسية التي نتجت عن تحالفاتها. وبدت الأحزاب التقدمية هي الضحية الأساسية لتجربة خوض الحرب والمشاركة في السلطة عند انتهائها، مع التوقف عند تحجيم دور بعض الأحزاب نتيجة للوصاية السورية في حقبة ما بعد الحرب .

وفي ظل هذه المعطيات التي سادت خلال الحرب وبعدها، نتجت الأحزاب ذات الطابع الإسلامي والتي جاءت في جزء منها، لتعبر عن مأزق العمل الحزبي وكنتاج طبيعي للنظام السياسي الطائفي، واستناداً إلى النعرات المذهبية والطائفية التي تعززت خلال الحرب وبعدها. وبالتالي ولدت هذه الأحزاب مأزومة منذ البداية بغض النظر عن قدرتها على استقطاب شارعها الطائفي أو المذهبي، لكنها حتماً بقيت بعيدة كل البعد عن محاكاة الشباب اللبناني عامة وفي طرح خطاب وطني جامع .

إن هذا المشهد العام للأحزاب والقوى السياسية الممسكة بزمام الأمور في البلاد يؤشر إلى ضعف وفاء هذه القوى المرأة التي تحملت وزر الحرب الأهلية مثلها مثل الرجل، وهناك نساء قاتلن وحملن السلاح جنباً إلى جنب مع الرجال، هذا عدا عن الأدوار الإنتاجية وتحمل مسؤولية الأسرة خلال غياب الأب أو وفاته.

ساهمت الحرب إذاً في تقوقع بعض الأحزاب التي تعتبر تقدمية وتمتلك بعض الخصائص التي تسهل قبولها من قبل مختلف اللبنانيين، فغرقت في مذهبيتها لتعجز عن تقديم طرح وطني جامع. وهو ما يعبر عن المأزق المجتمعي وانقساماته الحادة بأشكاله الطائفية والمذهبية. وتكفي قراءة الخطاب الحزبي لبعض الأحزاب لكشف التناقض الكبير بينه وبين الممارسة الفعلية. فبعض الأحزاب على سبيل المثال تدعي في نظامها وعقيدتها العلمانية والخطاب التقدمي لكنها ما تلبث أن تبين عن أداء طوائفي مصلحي بامتياز، لا يصب إلا في خانة مصلحة الطائفة التي تمثلها .

كانت المرأة شريكة في الأحزاب وشريكة في النضال من أجل إنهاء الحرب الأهلية ووقف دورة العنف، وكانت ضحية من ضحايا العنف الحربي نفسه الذي انعكس في الشارع وداخل بيوت اللبنانيين ليجتاح مجمل حياتهم. ومع ذلك تركت المرأة خارج كل التسويات التي نتجت عن الحرب الأهلية حيث عاد أمراء الحرب والطوائف ليتناوبوا على إستيلام السلطات التشريعية والتنفيذية والإجرائية وحتى السلطة المحلية.

كما أن المرأة لعبت دوراً كبيراً في المقاومة الوطنية ضد الإحتلال الإسرائيلي، وبإسم العديد من الأحزاب وتحت مظلتها، ولكن ذلك لم يترجم عملياً على الأرض من خلال تفعيل وجود النساء في مواقع القرار في هذا الحزب او ذاك أو في مجمل المشهد السياسي اللبناني.

١,١ كيف يمكن لوضع الأحزاب أن ينعكس على المرأة

إذا كان الفهم العام للأحزاب يستند إلى التغيير، كما يشير الفهم الكلاسيكي لدور الأحزاب، فإن المتوقع هو أن تلعب الأحزاب دوراً كبيراً في تغيير وضع النساء في المجتمع. و المساهمة في التغيير الجوهري في الوظيفة النمطية للمرأة، وفي دفعها وتشجيعها لتخطي العوائق والمشاركة في مواقع صنع القرار.

وعليه، تبقى النساء وقضاياهن ضمن هذه الصورة خاضعة لمفاهيم تقليدية، حيث تتعامل الأحزاب مع المرأة في صفوفها كما هو سائد في المجتمع تقريباً، لجهة إقصائها عن الوصول إلى مواقع القرار وضعف مشاركتها في رسم السياسات العامة للحزب برغم كل الإدعاء الحزبي بالموقف الإيجابي من المرأة. وفي كل مفصل أساسي تعود الأحزاب إلى طبيعتها الطائفية والمذهبية والانقسامية ولا ننسى موقف وزراء ونواب حزبيين وكتل نيابية متعددة اتخذت مواقف ضد الزواج المدني مثلاً وضد قانون حماية النساء من العنف وضد منح المرأة اللبنانية جنسيتها لأسرتها تحت ذرائع التوازن الديموغرافي وضرورة مراعاة الأديان والطوائف.

وإذا كانت الأحزاب عاجزة عن محاكاة قضايا المواطن عامة، وبالتالي عاجزة عن استقطاب من هم خارج الدائرة الطائفية لتشكلها، فكيف لها أن تستقطب النساء وتعزز مشاركتهن وتقدمهن إلى مراكز القرار.

تستطيع الأحزاب والحركات السياسية أن تشكل عناصر حاسمة في تشجيع المشاركة السياسية للمرأة، حيث أنها تضمن إنفتاحاً أكبر وأكثر إستمراراً على الجمهور. إلاّ أنه من خلال النظر إلى دور الأحزاب السياسية في الدفاع عن حقوق المرأة السياسية نستطيع القول إنها ليست منخرطة بشكل جدي بعد في النضال من أجل زيادة تمثيل المرأة. ورغم أن معظم الأحزاب في لبنان شهدت زيادة في عدد النساء المنضمات إليها، فإن العضوات لا يملكن بعد سلطة في صنع القرار في أحزابهن. وما زالت النسبة المئوية للنساء في أي حزب سياسي في لبنان أقل من ٢٠ ٪ من العدد الإجمالي للأعضاء في الأحزاب. إضافة إلى ذلك فإن عدد العضوات في المكتب السياسي لمعظم الأحزاب السياسية لا يتجاوزه ٪. وأنشأت غالبية الأحزاب السياسية منظمات مستقلة للمرأة داخل منظماتها الكبرى وخصّصت واجبات دينية وإجتماعية وصحية وتربوية لهن [١٨].

١,٢ دور الأحزاب في مساندة قضايا النساء من منظور حزبيات ومناضلات نسويات

إن الإحباط من تعاطي الاحزاب مع النساء الحزبيات ، وعدم وجود خطاب نسوي حزبي أو حتى أداء عملي يترجم الطروحات العلنية للأحزاب والتي تتماشى أحياناً مع طموحات النساء والمجتمع المدني الناشط بشكل عام هي ما يلخص نظرة مناضلات نسويات حزبيات عانين من نهج إقصائي مارسته الأحزاب بحقهن .

ومن وجهة نظر نساء لبنان الحزبيات ثمة إزدواجية في أداء بعض الأحزاب التي تتدعي التقدمية والعلمانية فيما يغرق ممثلوها في أداء طائفي بامتياز حيث تعارض هذه الأحزاب حق المرأة بمنح جنسيتها لأسرتها بذريعة ضرورة عدم الإخلال بالتوازن الطائفي الديموغرافي في البلاد، وتتمثل الخطورة من وجهة نظرهن ليس في إنسحاب أداء الأحزاب المناهض لحقوق المرأة على موقف الحزب فحسب، بل على أداء ومواقف النساء الحزبيات اللواتي سنجدهن في موقع الدفاع عن وجهة نظر الحزب رغم أنها تتناقض جوهرياً مع حقوقهن. وتترجم الأحزاب اختلاف أدائها العملي عن النظري والعلني تجاه قضايا المرأة في التصويت على مشاريع القوانين المتعلقة بإنصافها ومنها حق الجنسية والحماية من العنف الأسري.

[١٨] حملة "تفعيل مشاركة المرأة السياسية في لبنان والوسط الفلسطيني في لبنان" أطلقتها مجموعة من المنظمات المدنية اللبنانية والفلسطينية.

وترى هؤلاء إن ضعف النساء الحزبيات داخل أحزابهن وعدم إشراكهن بمواقع القرار بما يتناسب والقاعدة النسائية الحزبية التي يمثلن، يجعلهن هامشيات وغير مؤثرات في قرار الأحزاب وفي دفعها إلى تبني قضايا النساء حتى وإن كانت هؤلاء النسوة مؤيدات لهذه القضايا.

ويعتقدون أن الأحزاب تعتبر قضايا النساء شأناً نسوياً بحتاً. وبذلك نراها تعمد إلى تشكيل لجان نسائية ضمن هيكلياتها،حيث لا يتم التحدث غالباً في قضايا النساء، ولا تشكل هذه القضايا بنداً رئيسياً على خارطة البرامج السياسية أو الإنتخابية للأحزاب.

وتلمس معنيات بمنظمات نسائية، ذكورية كبيرة داخل الأحزاب مسايرة واضحة للسلطة وللنظام السياسي الطائفي بشكل عام ويعتبرن في هذا السياق إن الإنجازات الخاصة بالنساء ما تزال ضعيفة وأحد ابرز الأسباب هو عدم وضوح الإرادة السياسية الحقيقية عند الأحزاب للإرتقاء بأوضاع النساء.

وفي النظرة للحزبيات أنفسهن ، تتفق المناضلات النسويات على عدم توجيه اللوم إلى النساء الحزبيات لأن هؤلاء نتاج البيئة الذكورية نفسها، سواء في المجتمع وفي الأحزاب، وهن ضحيات النظام الأبوي والبطريركي.

إن الأحزاب بنظرهن «غير ممأسسة بشكل مقبول، وإنما تعتمد على التعبئة الشعبية. حيث أن حضور المرأة قبل الحرب كان رمزياً جداً في الأحزاب التي كانت عبارة عن تجمعات حول الشخصيات التي أسستها، فيما تعزز وجود النساء في بعض القطاعات وفي القاعدة، وكنّ شبه غائبات عن اي موقع قيادي مؤثر. ويشمل هذا الوضع الأحزاب اليمينية كما اليسارية وكذلك العائلية والطائفية.يتطابق المشهد مع الأحزاب التي نشأت بعد الحرب الاهلية بهوية مذهبية ودينية واضحة معتمدة على التيارات الشعبية أكثر منها على الحزب– المؤسسة إضافة لتطابقه مع الأحزاب التي إستمرت في إطار الوراثة العائلية لتحرم ليس فقط النساء وإنما الرجال من احتلال المراكز المؤثرة، لصالح الأقرباء واعضاء عائلة رئيس أو مؤسس هذا الحزب أو ذاك.

وتلحظ النساء الناشطات هؤلاء تقدماً كبيراً على صعيد مشاركة النساء في الحركات المطلبية وفي النزول إلى الشارع، في مقابل حضور جد خجول وترى بعض الحزبيات إن إنشاء منظمات نسوية داخل الأحزاب ينعكس إيجابياً إذ أن المرأة قادرة على نقل قضاياها أكثر من الرجل لأنها صاحبة الوجع وهي التي تعاني من كل التمييز الممارس بحقها. وعليه، يمكن للنساء الحزبيات أن يشكلن قوة ضغط داخل أحزابهن نفسها لفرض أجندة مطلبية نسوية على الأحزاب ودفعها إلى تبنيها وتأييدها ودعمها.

وتلاحظن أيضاً نقلة نوعية في عمل اللجان أو المنظمات النسائية التابعة للأحزاب، إذ لم تعد تقتصر على المناسبات ألإجتماعية وتنظيم احتفالات و«الكوكتيل» أو التوعية الصحية وغيرها من الأشنطة الهامشية أو المرتبطة بعلاقة الأحزاب ببيئتها، بل صارت تطرح قضايا جدية تتعلق بقضايا النساء وتناضل لأجلها.

ومع ذلك، يؤكدن ان دور المرأة الحزبية يجب أن لا يقتصر على قضايا المرأة، بل يجب أن يتخطاه إلى الدور السياسي والشأن العام والمساهمة في الأطر الحزبية كافة.

على مستوى آخر تؤكد الكثير من الحزبيات إنه وعلى الرغم من كون الأحزاب السياسية جزءاً من المشكلة، غير أنه تشكل الاطر الفضلى للنساء لتحسين وضع حقوق الإنسان الخاص بهن والحصول على مهام سياسية في المستقبل القريب، لأن الطريق التشريعي والتنفيذي مسدود. إن ضغطاً منظماً وواضحاً من النساء في الأحزاب السياسية الرئيسية قد يكون الطريق الوحيد في الوقت الراهن لتمرير قوانين تحرر النساء من التمييز القانوني على أساس الجندر في حياتهن الخاصة، وتدعم تمثيلهن السياسي العام. فالعضوات الشابات، وخصوصاً أولئك اللواتي كنّ أو مازلن منخرطات بشكل كبير في الأنشطة والتحركات السياسية في الجامعات وبالتالي شحذن مهاراتهن السياسية، قد يكنّ الأجدر وفي المكان الأنسب لقيادة

مبادرة من هذا النوع. وعلى سبيل المثال، إن عضوات الأحزاب يجب أن يحمّلن قياداتهن مسؤولية إعاقة إصلاحات قوانين الأحوال الشخصية، وإخفاقهم في دفع عدد كافي من النساء إلى الصفوف السياسية الأولى. حتى الآن، معظم النساء تراعين تراتبية الحزب الهرمية الذكورية، وتقبلن بالقرارات من الأعلى إلى الأسفل دون اعتراض، حتى عندما تكون هذه القرارات ضد مصالحهن (إحباط مشروع قانون العنف الأسري، على سبيل المثال). إن الولاء الحزبي يعني أيضاً إجبار القيادة على إصلاح البنى الداخلية لما هو أفضل.

وهؤلاء يؤكدن إن هذا النوع من الإصلاح الحزبي الداخلي يتطلب عدداً من العضوات لديهن الإرادة والتصميم على مواجهة البنى الذكورية لأحزابهن وفي كثير من الحالات لمجتمعاتهن وعائلاتهن. وهذا يعني أن تصبح المشاركة السياسية للمرأة مسألة عامة وليست حكراً على مجموعات المجتمع المدني وهيئات المرأة. وفي نهاية المطاف هذا يتطلب أن يقوم جميع أعضاء الحزب العاديين، ليس فقط النساء، بالمطالبة بديمقراطية داخلية وشفافية داخل أحزابهم [١٩] .

١,٣ إطلالة عامة على النساء والاحزاب في لبنان

تبين إحدى الدراسات[٢٠] التي شملت ٢٨ حزباً في لبنان ان ٣٩ في المئة من الأحزاب يعتقد أن قاعدته الحزبية من النساء تراوح ما بين ٣٠ و٣٩ في المئة. وهو ما يتحفظ عليه بعض الباحثين في شؤون ألأحزاب كونه لا ينسحب على المشاركة النسائية في الأنشطة الحزبية والداخلية وفي حضور النشاط الحزبي المجتمعي. وافاد ١٤ في المئة من الأحزاب ان نسبة النساء تراوح بين ٥٠ و٥٩ في المئة، و١٤ في المئة من الأحزاب إعتبرت ان النسبة تراوح ما بين ٢٠ و٢٩ في المئة، ولم تعط ١٤ في المئة من الأحزاب جواباً، فيما قال مسؤولون في ١١ في المئة من الأحزاب ان نسبة النساء في قاعدتهم تراوح بين ٤٠ و٤٩ في المئة، واكد ٤ في المئة ان هذه النسبة تفوق ال ٦٠ إلى ٦٩ في المئة. وقال حزب واحد (٤ في المئة) أن قاعدتها النسائية هي دون ال ٢٠ في المئة.

ويبرز تناقض في بعض الأرقام، حيث يفيد بعض الأحزاب أن قاعدته من الذكور هي بحدود ٢٩ في المئة أي أقل ب ١٠ في المئة من النساء. ويقول خبراء في الأحزاب أن ذلك صعب التصديق ويعكس مبلغة حزبية في إعلان الأحزاب عن حقيقة قاعدتها، وعن تحريفها للمعطيات المتعلقة بها.

أفاد ٣٦ في المئة من الأحزاب التي شملتها الدراسة ، أنه لا يوجد أي امرأة في المكتب السياسي لهذه الأحزاب، وهو يؤكد عدم انسجام نسبة حضور النساء في القاعدة الحزبية مع توليها مناصب قيادية من جهة، ويطرح تساؤلات حول الفارق الكبير بين الحضور النسائي في القاعدة الحزبية وبينه في مراكز القيادة.

وعلى صعيد مشاركة النساء في مواقع القرار على مستوى المكتب السياسي للأحزاب المشمولة بالدراسة، فقد أفاد ٣٦ في المئة منها عدم وجود أي امرأة في مكتبها السياسي، فيما أكد ١٤ في المئة وجود إمرأة في المكتب السياسي عندهم، وهناك امرأتان في المكتب السياسي ل٢١ في المئة من أحزاب الدراسة، وثلاث نساء ل١١ في المئة من الأحزاب بينما لم يعط ٧ في المئة من الأحزاب أي جواب.
من ناحية ثانية أفاد حزبان من الأحزاب (٧ في المئة)أن لديهما خمس نساء في المكتب السياسي أو المجلس السياسي ، فيما أفاد حزب ثالث (٤ في المئة) عن وجود أربع نساء في مكتبه السياسي، وهو ما يعتبر مبالغة أيضا وغير دقيق، لأن المتابعة البحثية للأحزاب لم تلحظ هذا الوجود بهذه النسبة.

وتبين الدراسة نفسها ان ٨٩ في المئة من الأحزاب لا تعتمد الكوتا النسائية في انتخاب هيئاتها القيادية العليا برغم تضخم الخطاب السياسي للأحزاب نفسها عن ضرورة اعتماد الكونا النسائية في الإنتخابات البرلمانية و البلدية في المقابل يعتمد حزب واحد الكوتا النسائية(٤ في المئة) بينما لم يعط جواباً على هذا السؤال ٧ في المئة من الأحزاب.

[١٩] دورين خوري: كيف تتآمر العائلة، الطائفة، والدولة ضدّ مشاركة المرأة في الشأن العام؟

[٢٠] تقرير حول الإنتخابات في الأحزاب اللبنانية صادر عن الجمعية اللبنانية من أجل ديموقراطية الإنتخابات (لادا)

٢. النساء في الأحزاب وفق معطيات البحث

تم اختيار ستة أحزاب في هذا البحث من أصل ١٢ حزباً فاعلاً على الأرض و بنسبة مشاركة في السلطة تقل أو تزيد عن غيره. مما يعني أن البحث يحاول الإطلاع على خمسين في المئة من الأحزاب الفاعلة التي تمثل المواطنين وتتحدث باسمهم وتحمل قضاياهم وتحقيق طموحاتهم. وهي احزاب تشكل النساء حوالي خمسين في المئة على الأقل من قاعدتها الناخبة، ولا تقل عن الثلث في قاعدتها الحزبية.

وهنا يبرز السؤال أين هن النساء من مواقع صنع القرار في هذه الأحزاب ؟ وأين هي قضاياهن في البرامج الحزبية وفي نظمها الانتخابية، وفي نضالاتها وأنشطتها السياسية؟ كم من قضايا النساء تحمل هذه الأحزاب وكيف تحملها؟ والأهم ماذا تفعل هذه الأحزاب للتقدم بالمرأة وقضاياها؟ كيف تؤهل وتطور مقدرات نسائها الحزبيات؟ كيف تحرص على إشراكهن في صنع القرار؟ كيف تثقفهن؟ وتنشر الوعي بينهن وكيف تشجعهن على المبادرة والتقدم والتطور؟ ولماذا ينبثق عن الأحزاب هيئات أو منظمات نسائية؟ ألاّ يفترض أن تشكل الأحزاب نفسها بيئة موائمة لحمل قضايا النساء من ضمن برنامج الحزب نفسه؟ لماذا يعتبر الشأن النسوي خاصاً بالنساء الحزبيات وحدهن؟

٢,١ نسبة النساء المؤسسات في الأحزاب المنتقاة

تأسست الأحزاب التي يشملها البحث على مراحل تاريخية مختلفة منذ عشرينات القرن الماضي ، لكن اختلاف المراحل التاريخية لم يغيّر كثيراً في حقيقة مشاركة النساء في تأسيس هذه الأحزاب. وتبين الأجوبة الناتجة عن المقابلات المعمقة التي حصلت مع مسؤولات انتدبتهن هذه الأحزاب أن معظم هذه الأحزاب أسسها رجال، وفي غالبية الحالات رجل واحد، هو عراب الحزب وزعيمه من لحظة تأسيسه إلى حين مماته. وأوضح حزب واحد(هو الحزب الشيوعي) عن وجود سيدة من لجنته التأسيسية، واللافت هنا أنه من أوائل الأحزاب وأقدمها في لبنان. وأوضح حزب ثان أن النساء شكلن ٢٥ في المئة من اللجنة التأسيسية التي ناقشت وثيقة الحزب (تيار المستقبل ولم يعط هذا الحزب أسماء السيدات اللواتي شكلن نسبة الربع في مناقشة الوثيقة السياسية الخاصة به. واعتبر أحد الأحزاب أن زوجات المسؤولين الحزبيين الرجال الذين أسسوا وتشاوروا لتأسيس الحزب بمثابة مشاركات في التأسيس، وهذا يعكس نظرة غير صحية لدور المرأة وموقعها، ولا يعكس إدراكاً لأهمية دورها، فهن موجودات كزوجات لمؤسسين وليس كحزبيات. كما أن أحد الأحزاب التقدمية والعلمانية أكد ان دخول اول سيدة إلى الحزب تم بعد سنتين على التأسيس.

٢,٢ نسبة النساء في القاعدة الحزبية

تراوح القاعدة النسائية الحزبية للأحزاب التي شملها البحث ما بين ١٦ و٥٠٪، ورفض أحد الأحزاب إعطاء أي نسب وأرقام بحجة عدم تمييزه بين الحزبيين والحزبيات وبالتالي عدم إحصائهن. وأفادت هذه الأحزاب جميعها أن نسبة انضمام النساء الحزبيات إلى صفوفها هي في ازدياد مضطرد منذ التأسيس ولغاية اليوم باستثناء حزب واحد. اشار المسؤولون في هذا الحزب إلى أن نسبة النساء الحزبيات في صفوف وصلت إلى ثلاثين في المئة في منتصف ثمانينات القرن الماضي ولكن تعرض الحزب إلى ضغوط كبيرة وحملات واستتهدافه من قبل خصوفه وفي السياسة أدى إلى تدني هذه النسبة. من ٣٠ في المئة إلى نحو عشرة في المئة خلال عشر سنوات من الأزمة والضغوط التي عاشها الحزب وكنّ، أي النساء، الأكثر تأثراً بالضغوط من الرجال الحزبيين. لكن نسبة النساء حالياً عادت وارتفعت لتصل إلى ١٦ في المئة.

واعتبر احد الأحزاب أن تشكيل لجنة خاصة بالنساء داخل ساهم في استقطاب مزيد من النساء إلى داخل كون اللجنة الخاصة بالنساء أفردت اهتماماً أكبر لقضاياهن. وحصر أحد الأحزاب دور المرأة الحزبية فيه وخلال السنوات العشر الأولى لتأسيسه في التمريض وخياطة البذلات الحزبية وطبخ الوجبات الغذائية واستقطاب النساء والتأثير بمجتمع الطائفة التي ينتمي إليها الحزب. ومع الوقت أنشأت لجان نسائية خاصة في الحزب فتطور عمل النساء فيه إلى قطاعات الإعلام والتربية والصحة.

أما حزب أخر وعلى رغم انخراط حزبياته بالقتال في الحرب إلا أن دور الحزبيات الأخريات انحصر في التوجيه والتمريض، ولم ينعكس على مراكز القرار إلا في ما يعني اللجان الخاصة بالنساء.

٢,٣ الحزبيات ومراكز القرار

لدى التدقيق في المواقع القيادية التي تشغلها النساء في الأحزاب نجد هوة كبيرة ما بينها وبين النسبة التي يشكلنها على مستوى القاعدة الحزبية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، لا يوجد سوى سيدة واحدة في المجلس السياسي للحزب الذي أفاد مسؤولو عن تشكيل النساء نسبة خمسين في المئة من قاعدته الحزبية(حزب اللّه). ويتألف المجلس السياسي لهذا الحزب من عشرين عضواً. وهناك سيدة واحدة أيضا على مستوى المجلس التنفيذي لهذا الحزب من أصل نحو ثلاثين شخصاً. وعلى مستوى الوحدات داخل الحزب تتربع النساء على رأس اللجان الخاصة بالنساء ولا نجد امرأة واحدة على رأس قطاع غير نسائي وحتى لو كان تربوياً أو بيئياً او صحياً. وهناك سيدة واحدة على مستوى نائب مسؤول وحدة في كل الحزب.

أما الحزب الثاني فهو الحزب الشيوعي والذي وصلت عبر تاريخه سيدتان فقط إلى اللجنة المركزية فيه من أصل ٤٢ عضواً، وارتفع العدد في إحدى المرات إلى سبع نساء من اصل ٤٢. كما وصلت سيدة واحدة إلى مكتبه السياسي من أصل سبعة أعضاء ووصلت هذه السيدة إلى مركز نائب رئيس للمرة الأولى في تاريخ الحزب.

وهناك سيدتان في اللجنة الدستورية التي تراقب تطبيق النظام الداخلي للحزب. وتتمثل النساء في قيادة قطاعات الهندسة والصيدلة والطب والمعلمين والشباب والطلاب... ويصل عدد النساء إلى نحو ثمانية من أصل عشرين عضواً. وتسجل الحزبيات حضوراً أيضاً على صعيد اللجان المناطقية للحزب وهناك خمس سيدات تترأس لجان مناطق من اصل ٢٩ لجنة مناطقية، بعدما كنَّا في الإنتخابات السابقة سيدتان فقط. وافاد مسؤولو هذا الحزب أن تفعيل الحضور النسائي في مراكز القرار جاء بقرار من قيادة الحزب، ولكن تدني نسبة الحزبيات في القاعدة انعكس على المنافسة في مراكز القرار حيث لا تزيد نسبة النساء الحزبيات عن ١٦ في المئة. وبإحصاء نسبة القياديات في الحزب يتبين ان النسبة تصل إلى ١٢,٥ في المئة (سبع سيدات من أصل ٥٦ عضواً في اللجنة المركزية وفي المكتب السياسي).

أوضح الحزب السوري القومي الإجتماعي أن النساء وصلن في مراكز القيادة إلى موقع يخولهن انتخاب رئيس الحزب وهناك سيدة وصلت إلى رتبة مسؤول قطاع وأخرى إلى رئيسة المجلس التشريعي في الحزب لفترة من الزمن، والبقية هن فاعلات في الحزب ولا توضيح من هذا الحزب عن المراكز القيادية النسائية فيه اكثر من ذلك. ويؤكد المسؤولون أن لا مانع من وصول المرأة الكفوءة إلى مركز متقدم في القيادة.

وبما يتعلق بحزب الكتائب، يوجد سيدتان في مكتبه السياسي، وهي «المرحلة الذهبية للوجود النسائي في مراكز القيادة» كما يصف مسؤولون في الحزب هذا الأمر. وهناك مسؤولة في قطاع طب الأسنان وقطاع العلاقات العامة وقطاع النساء. وهناك نائبة رئيس منطقة فقط، وعدد من رؤوساء ألأقسام.

وأفاد حزب المستقبل إلى وجود ثلاث سيدات في المكتب السياسي ، وثلاث سيدات في المكتب التنفيذي أيضاً. وهناك ثلاث نساء يترأسن ثلاثة قطاعات من أصل تسعة قطاعات في الحزب. وترأس النساء قطاعات المرأة والاغتراب والمهن الحرة.

وأفاد مسؤولون في الحزب التقدمي الإشتراكي عن وجود سيدتين في مجلس قيادة الحزب من اصل ١٢ عضواً(نسبة ١٦٪)، وعن وجود رئيسة قطاع سيدة من اصل ١٦ قطاعاً، وهو قطاع المرأة. وعن احتلال الحزبيات حوالي ٢٠ في المئة من الهيئات الإدارية في المناطق ووجود خمس مسؤولات لفروع.

٢,٤ حصة المرأة من برامج الأحزاب وأنظمتها السياسية

فسر أحد الأحزاب حصة المرأة من برنامجه ونظامه السياسي بالمناصب، وأفاد ان ٢٥ في المئة من مناصبه هي للنساء من دون تحديد أسماء النساء القياديات اللواتي تتولين هذه المناصب. في المقابل، أكدت غالبية الأحزاب ان النظام السياسي لهذه ألأحزاب وبرامجها لم يميز بين الرجل والمرأة، وهو جواب دبلوماسي يحل مكان عبارة «لا يوجد نص خاص بالمرأة»، ربطاً بكون الحزب يتحدث عن الإنسان، رجلاً وامرأة. فقد أفاد حزب واحد من الأحزاب الستة أن نظامه الداخلي يتضمن فقرة خاصة بحقوق المرأة وبالمساواة التامة وخصوصاً على صعيد العمل. وأكد حزب ثان أنه تم تأسيس لجنة نسائية تهتم بقضايا النساء بعد عامين من تأسيس الحزب تحت شعار «حقوق المرأة هي حقوق الإنسان»، وهنا أيضاً لا تخصيص لقضايا النساء التي تتمايز بخصوصيتها عن قضايا الرجال وفقاً للظروف التي تحكم أوضاعهن. وعليه، نجد أن غالبية الأحزاب على مختلف انتماءاتها، لم تخص النساء وقضاياهن بهدف محدد من ضمن برامجها وأنظمتها السياسية، وتعمل وفق مضامينها، وترسم أطرها النضالية. وأوضح أحد ألأحزاب أنه ومن خلفيته الدينية لا يخص المرأة ببند كون ألأديان لم تفرق بينها وبين الرجل بل تحدثت عن الإنسان بغض النظر عن كونه رجلاً أو امرأة.

إن الأحزاب لا تقر بالفجوة المتمثلة باللامساواة بين الجنسين وبالحاجة إلى ردمها عبر إقرار سياسات وتدابير تضع على جدولها أجندة النساء وقضاياهن .

٢,٥ قضايا النساء والأحزاب

طغت قضايا حق المرأة اللبنانية بمنح جنسيتها لأسرتها وتشريع حماية النساء من العنف الأسري، والغاء التمييز في القوانين كافة، ، على نضال الحركة النسائية التي لم تهمل أيضاً النضال على جبهة المواطنية والإنسان المواطن وحق كل اللبنانيين بدولة المساواة والعدالة والأمن الإجتماعي والسياسي والإقتصادي والأمني أيضاً.

وفي مقابل هذه القضايا، وبالتحديد القضايا ذات البعد النسوي، كان بعض الأحزاب جريئاً وصريحاً بإجابته. حيث أن السياسة والقضايا الكبرى تشغله عن قضايا النساء. وأن اللجان النسائية ضمن الحزب تنظم أنشطة داخلية لتوعية النساء على قضايا الحزب في السياسة وفي تحصين المجتمع الحزبي وداخل البيئة المجتمعية للحزب وفقاً لرؤية الحزب نفسه. ولم ينسب هذا النوع من الأحزاب أي نضالات أو حمل أي قضايا خارج القضايا الكبرى التي نذر نفسه لها. وعليه صنف نفسه بمنأى عن كل ما يتعلق بقضايا النساء تحت عنوان الإنشغال بما هو أهم، لا بل ابدى تحفظاً وصلت إلى المعارضة على بعض بنود قانون حماية النساء من العنف ألأسري كونها تتعارض مع بعض مبادئه وايديلوجياته المبني عليها. ولم يقدم بديلاً لهذه البنود أو رؤية مختلفة بداعي الإنشغال نفسه.

في أداء آخر ، هناك عدد من من الأحزاب التي أكدت دعمها لمجمل قضايا النساء، ولكن في مراقبة مسار أداء النواب الذين يمثلون هذه الأحزاب، يظهر ثمة تناقض شبه كلي مع كل هذا الدعم وخصوصاً في مسيرة إقرار مشروع قانون حماية النساء من العنف الأسري. في هذا الموضوع أدى نواب هذا الحزب المؤيد بالمطلق لحقوق النساء دوراً سلبياً واساسياً في قانون العنف الأسري في المجلس النيابي وكان لرجال الدين واعتراضاتهم إنعكاس على مواقفهم

أما الأحزاب الأخرى فقد تبين أنها تدعم حقوق النساء من خارج جوهر العمل الحزبي الصرف. تشكل لجان نسائية تسمى هيئة او مفوضية او جمعية أو قطاع.. والمهم أنها تتشكل من النساء فقط ولا نجد رجلاً فيها. وهذا يدل على النظرة الحزبية التي تميز العمل الحزبي على صعيد الحزب ككل وليس على صعيد النساء فيه وقطاعاتهن. وعندما عرضت هذه الأحزاب إنجازاتها على صعيد قضايا المرأة وجدنا أن أكثر من حزب تبنى تحقيق انجاز في القضية نفسها ونسبها إلى نفسه، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بإنجاز في تعديل قانون أو إقراره في المجلس النيابي. وبدا احد الأحزاب التقدمية ناشطاً ولكن عبر جمعياته النسائية ولجانها في دعم باقة من القوانين الخاصة بالنساء أو التي تصب في مصلحتهن على غرار قانون مدني للأحوال الشخصية. ونسب أحد الأحزاب لنفسه تأييد حق المرأة اللبنانية في منح الجنسية لأسرتها برغم أن وزرائه في الحكومة قد وقفوا مع الجهات السياسية التي رفضت اقتراح القانون عندما طرح على طاولة مجلس الوزراء.

وعليه، نستنتج أن قضايا النساء في غالبية الأحزاب تعتبر شأناً نسائياً بحتاً ولم يحصل أن تناول رئيس حزب أو مكتبه السياسي قضية نسوية وعالجها أو اتخذ منها موقفاً مؤيداً وداعماً إلا عبر النساء الحزبيات. وهي أيضا لا تبذل مجهوداً كبيراً في تبني هذه القضايا بجدية ومثابرة وتنظيم اعتصامات واحتجاجات ومظاهرات. ونرى أن المشاركة الحزبية في الأنشطة النسوية تقتصر على حزبيات هن في الأساس مناضلات نسويات، تأتي مشاركتهن من دوافع شخصية ونضالية أكثر مما هي ممثلة لهذا الحزب أو ذاك.

٢,٦ الأحزاب وتوعية النساء على قضاياهن

كشف العمل مع نساء حزبيات وضمن مجموعات عمل جماعية بعضاً من عدم اهتمام الأحزاب بتثقيف النساء الحزبيات ليس على صعيد قضايا النساء انفسهن فحسب وإنما يطال الموضوع بعض الأمور السياسية الأساسية كقوانين الإنتخابات البلدية والنيابية على سبيل المثال.

أفادت سيدات وشابات حزبيات بضعف الجلسات التثقيفية المنظمة في إطار الأحزاب عن القوانين الإنتخابية سواء البرلمانية او البلدية بغض النظر عن عمر التجربة الحزبية لهن، والتي تراوحت من عام إلى ٢٥ عاماً.

حتى الحزبيات اللواتي ينشطن في قطاع الطلاب مثلاً لم يتم تثقيفهن على قضايا الجامعات والشباب والنساء، وبالتالي لم يكن لديهن فكرة واضحة حول تفاصيل ما يحدث في قضايا العنف الأسري والجنسية وأن جل ما تعرفنه ناتج عن ما يتابعنه إعلامياً.

وفي سياق التعرف على مدى مواكبة الحزبيات انفسهن لقضايا النساء لا سيما الحملات المطلبية مثال مشروع القانون المتعلق بمنح المرأة جنسيتها لأسرتها في المجلس النيابي، ومشروع قانون حماية النساء من العنف الاسري ، تبين ضعف المواكبة لمسار هذه الحملات والإعتراضات عليها واسبابها والجهات المسؤولة عنها . إضافة لضعف مواكبة ابرز الإنجازات او أي مما يتصل بإلغاء قوانين تمييزية معينة أو بوجود هذه القوانين والتي تمس كل النساء، وفيما برزت حزبيات على معرفة بكل مسار الحملات المطلبية فإن الأمر رهن بجهودهن الشخصية أو إنتماء بعضهن في فترات سابقة لمنظمات نسائية أو متابعة هؤلاء دورات وورش تمكينية نظمتها الأطر النسوية.

أيضاً ظهر بوضوح ضعف على مستوى المعرفة بقوانين الإنتخاب المعتمدة في لبنان على صعيدي النيابة والبلديات،والنظم الإنتخابية وأفضلها وفق كل حزب والأصلاحات الإنتخابية التي يحمل لوائها المجتمع المدني اللبناني . اقتصرت الدورات التي خضعت لها بعض الحزبيات على كيفية التصرف كمندوبات لأحزابهن وللمرشحين المتحالفين معه خلال الانتخابات النيابية. ولم تصل هذه الدورات إلى التثقيف والتأهيل وتعزيز القدرات المعرفية للمشاركين فيهاوعن مستوى التعاطي من جانب الأحزاب معهن كنساء، تحدثت بعض الحزبيات عن الذكورية المتأصلة في بعض الأحزاب، وبغض النظر عن تقليديتها أو تقدم خطابها قالت «كلهم ذكوريون، يعرفون النساء عندما يحتاجونهن ثم يفرضون عليهن ما يريدون». وروت بعضهن تجارب تعرضت لها خلال الإنتخابات الداخلية لأحزابهن عن مراكز قيادية مهمة، حيث لم يجر تشجيعهن، لا بل أعطيت ألأولوية للرجال. وقيمت حزبيات أداء الأحزاب تجاه قضايا النساء بانها غير كافية وليست سوى شعارات بينما هي في الأساس ليست من بين أولوياتهم. واشرن إلى ضعف الدورات التأهيلية والتطويرية لقدرات النساء، معتبرات أن الأولوية لدى الأحزاب هي للسياسة وقضاياها وليس لإشراك النساء في السياسة أو في مواقع القرار، وأكدن ان النصوص لا تميز بين رجل وامرأة ولكن الممارسة هي التي تفعل. من جهة أخرى انسحبت نحو ست حزبيات من الجلسة تجنباً للإجابة على الأسئلة ولرواية تجاربهن الحزبية.

٢,٧ أدوار النساء في الاحزاب

تصر جميع الأحزاب التي شملها البحث على أن النساء ناشطات في جميع المجالات في الحزب من دون أي تمييز بينها وبين الرجل. ولكن يبرز التناقض عندما تتبلور هذه المشاركة وتترجم على مستوى مراكز القرار وتقييم هذه المشاركة. إذ وصف مسؤولون في خمسة أحزاب هذه المشاركة بالضعيفة ودون التطلعات. ولدى التدقيق في الأنشطة نجد أن النساء تتولين في الأحزاب مهمة الأنشطة النسائية عامة وتلك المتعلقة بمناسبات الأعياد، كعيد ألأم وعيدي الطفل والمعلم والأعياد الدينية . ونادراً ما نرى اهتماماً لدى غالبية ألأحزاب في انخراط المرأة في الشأن العام كما هو حاصل عند الرجال الحزبيين.

وطبعاً تنشط في معظم الأحزاب اللجان أو القطاعات أو الهيئات النسائية. وتقوم النساء، وفق مسؤولين في الأحزاب، بمساندة الرجال الحزبيين، فتخطن بدلاتهن العسكرية في حال انخراط الحزب في أعمال عسكرية أو كان لديه جناح عسكري، ويشرفن على توعية المجتمع على المبادىء التي يحرص الحزب على نشرها، وذلك لتأمين تماسك المجتمع ومساندته للحزب وتقوية عصب الجمهور من حوله. ولكن يمكن الإضاءة على بعض الأنشطة التي تقوم بها قطاعات نسائية داخل بعض الأحزاب كالعمل على بعض قضايا النساء ومحاولة تسجيل اختراقات حقوقية. ولكن وبالتدقيق في بعض الإختراقات التي حققتها بعض القطاعات النسائية في بعض الأحزاب نجد أنها لا تقفز فوق الإعتبارات الأساسية الطائفية والمنظومة التقليدية التي تحكم حقوق النساء في لبنان عامة في ظل النساء السياسي الطائفي القائم.

نجد أن بعض المنظمات النسائية المنبثقة من رحم بعض الأحزاب تطرح قضايا وطنية جوهرية ترتبط بالنساء، ولكن عند التدقيق في الشخصيات البارزة في هذه المنظمات نجد أنها مبنية على بعض الشخصيات النسائية المميزة داخل هذا الحزب أو ذاك، وليست مستندة إلى وعي وحضور نسائي عام يمكن أن يبنى عليه للمستقبل وللأجيال الحزبية النسائية الصاعدة.

بالمقابل الى جانب اهتمام الحزبيات بقضايا معينة بهن ضمن اللجان أو القطاعات اللواتي ينخرطن فيها، فأنهن يحملن الهم الحزبي ويدافعن عن مواقف وممارسات الحزب ويشاركن في الأنشطة العامة التي ينظمها،

ولكن يبقى السؤال ما هي الأدوار السياسية الذي تقوم به النساء الحزبيات؟
وهل هي ادوار قيادية؟ وهل تتناسب هذه الأدوار مع كفاءاتهن والتزامهن الحزبي والنضالي؟

٢,٨ الأحزاب والكوتا والإنتخابات الداخلية

لا يعتمد أي من الأحزاب التي شملها البحث «الكوتا النسائية» في انتخاباته الداخلية. هناك تشجيع لوصول النساء إلى موقع القرار وإصرار حديث على فوزهن ومنحهن الفرصة ولكن كل ذلك يبقى شفهياً ولم يتم اعتماده كنص ثابت. وهناك حزبان من أصل ستة أحزاب أعلنا رفضهما للكوتا النسائية سواء في انتخابات الحزب أو في المجلس النيابي.

وفي ترجمة لذلك نرى حزباً واحداً هو تيار المستقبل قد رشح سيدة للمجلس النيابي ،أما بقية الأحزاب فلم ترشح أي امرأة. وأعلنت أربعة أحزاب من أصل ستة عن نواياها في تشجيع النساء على خوض غمار الشأن العام.

ويبدو أن النقاش حول أهمية الكوتا وأحقيتها ك»إجراء مؤقت لا يقتصر على الرجال الحزبيين والقيادات الحزبية، بل ما زال موضع نقاش وتساؤل بين النساء الحزبيات أنفسهن. وتنقسم هؤلاء ما بين مؤيدات ومعارضات لفكرة تطبيق الكوتا حتى داخل أحزابهن. ولا يشذ خطاب بعضهن ومواقفهن عن خطاب أحزابهن ومواقفها من الكوتا النسائية. وتعارض بعض النساء الحزبيات منطق الكوتا، بالرغم من الفلسفة الحقوقية العالمية، ومن ضمن معظم الإتفاقيات الدولية التي ترعى شؤون النساء في العالم، التي تتحدث عن مدى ديموقراطية الكوتا.

وتعتبر بعضهن الكوتا إجراءاً يخالف، لا بل يتناقض مع مبدأ المساواة، لتتحدثن عن أهمية أن تنتزع النساء، والحزبيات من بينهن، مواقعهن في مراكز القرار بكفاءتهن وليس بـ «منّة» من الأحزاب والأنظمة السياسية. وفي هذا التوجه، على أهميته في ظروف طبيعية تكرس المساواة بين الجنسين في المجالات كافة وليس كما هو الحال داخل النظام السياسي اللبناني ومعه الأحزاب اللبنانية على اختلافها وتنوعها، يدير الظهر ويتغاضى عن كل المعوقات التي تحول دون وصول المرأة إلى مراكز القرار، بينما لا تمثل أي عائق للحزبي الرجل.

وتبين النقاشات التي تجري بين نساء حزبيات على أهمية عقد لقاءات معهن حول الكوتا وشرحها وتوضيحها وتبيان أثرها الإيجابي والمهم في تعزيز فرص النساء بالوصول إلى مراكز القرار والمشاركة بفعالية في رسم سياسات ألحزاب والحكومات والمجالس النيابية والتأثير بالتشريعات، حفظ حق النساء أن يكنَّ شريكات فعليات في الحياة العامة ورسم سياساتها وإتخاذ القرارات المرتبطة بالوطن والسياسة والشأن العام.

لم تصل سيدة واحدة إلى موقع رئيس حزب. وهناك ثلاثة أحزاب من أصل الستة تعتبر الرئاسة فيها معقودة لعائلة المؤسس وبالتالي فأن الأمل ضعيف أمام النساء والرجال الحزبيين وليس أمام الحزبيات فقط.

ويشار إلى أن التعيين يسري في ثلاثة أحزاب من أصل ستة في عدد من المراكز القيادية، وهو ما يعكس العطب الديموقراطي داخل هذه الأحزاب، من جهة أولى، والميل إلى تعيين رجال وليس نساء من جهة ثانية. وهو ما يشير إلى أهمية الكوتا كإجراء مؤقت يساهم في تحسين هذا العطب كأحد الإجراءات ضمن منظومة إصلاحات اساسية ومتنوعة تجعل من الأحزاب أطراً ديمقراطية تغييرية.

٣. تقييم وتوصيات

٣,١ المعوقات في الأحزاب من وجهة نظر النساء

إنطلاقا من أهمية تعزيز المشاركة السياسية والعامة للنساء في الاحزاب ،
أكدت النساء في الاحزاب **على أن** :

- هناك مسؤولية على المرأة نفسها التي لا تفرض نفسها أو لا تعمل على تطوير ذاتها.
- النظام السياسي اللبناني الذي لا يعطي الفرص للرجال والنساء بشكل متساو .
- وضع المرأة الاجتماعي والدور الملقى على عاتقها.
- ضعف تشجيع المرأة ودفعها إلى المشاركة السياسية.
- عوائق فكرية واجتماعية وتقليدية وذهنية تتعلق بأدوار النساء.
- الإصطفاف المذهبي والطائفي.
- الذكورية والنظام الإنتخابي والسياسي والظروف الراهنة التي لا تعطي الأولوية لقضايا النساء.
- القوانين الإنتخابية المرعية الإجراء .
- القوانين التمييزية ضد النساء.
- ضعف حماية النساء من العنف داخل الاسرة.

٣,٢ التوصيات في الأحزاب من وجهة نظر النساء

- وضع خطط خمسية أو عشرية لزيادة نسب النساء الحزبيات في القاعدة ومراكز القرار والسهر على تطبيقها.
- ضرورة تحرر المجتمع لتتحرر المرأة.
- العمل على التربية من الأساس لتعديل نمطية دور المرأة ووظيفتها.
- تحقيق المشاركة النسائية السياسية الفعلية عبر الأحزاب وتطوير حضورها فيها.
- تطوير أنشطة قطاعات المرأة في الأحزاب وتطوير خطاب القيادة.

٣,٣ تحليل واستنتاجات

تأخذ أهمية المشاركة السياسية للمرأة طابعاً خاصاً نظراً لخصوصية قضية المرأة التي هي قضية إلغاء جميع أشكال التمييز القائمة ضدها لتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بينها وبين الرجل . لذلك فإن أهمية مشاركتها السياسية لها أبعاد عدة. تتمثل في إخراج المرأة من الحيز الخاص المتمثل بالأسرة لإشراكها في الحيز العام. علئ المرأة أن تساعد في إعادة النظر بالتصورات والرؤى التي تحكم تقاسم الأدوار بين الرجل والمرأة، وتدفع بقضية المرأة الى ان تصبح قضية إجتماعية عامة وليست قضية على هامش قضايا المجتمع تعنى بها المرأة فقط.

وتمَّكن المشاركة في صنع القرارات المرأة على جميع المستويات من الحصول على الحقوق وممارستها والمساهمة في إدارة وتوجيه المجتمع. كما تخدم فكرة المساواة، ليس بين الجنسين فقط، بل بين جميع المواطنين. ويعتبر مفهوم المساواة بين الجنسين تجسيد للمساواة بين المواطنين جميعاً، وتطبيق حقيقي لمفهوم المشاركة الذي يعتبر الأساس للممارسة الديمقراطية.

ان وجود المرأة في موقع صنع القرار يخدم المجتمع في قضاياه وجوانبه كافة كما أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية على قدم المساواة مع الرجل تشكل إحدى آليات التغيير الديمقراطي في المجتمع وتساهم في إعادة تركيب بنية هذا المجتمع ونظامه السياسي إستناداً الى مصالح وحاجات المواطنين الفعلية.

وتعتبر المشاركة السياسية بالنسبة للمرأة مؤشر دلالة لنمو وتعزيز مشاركة المواطن ومعيار لإعادة توزيع علاقات القوة بين الجنسين وتحسين آليات الممارسة الديمقراطية. ويحقق وجود المرأة في مراكز القوة والسلطة المصالح المرتبطة بها وإبراز قضاياها والدفاع عن حقوقها والتسريع في إعطائها دوراً حقيقياً في عملية التنمية للمجتمع بشكل عام. وكل ذلك يعود لما لهذه المراكز – القوة والسلطة – من تأثير في حياة المرأة.

وتعطي المشاركة السياسية المرأة قدرة أكبر على التحكم في أمور حياتها وأمور الآخرين سواء في أسرتها او مجتمعها، وذلك من خلال تمكينها من الحصول على حقوقها وتحقيق مصالحها والدفاع عنها تتجلى القيمة الموضوعية للمشاركة السياسية في التأثير إعادة توزيع مصادر القوة بين الجنسين كمعيار لاعادة توزيع علاقات القوة في المجتمع وتحسين آليات الممارسة الديموقراطية.

إن النظام الإجتماعي اللبناني ما زال متأثرا بالقيم التقليدية القائمة على الإنتقاص من شأن المرأة والتسليم بتبعيتها، وعدم توظيف قدراتها وكفاءاتها في موقع القرار . إن تقسيم العمل والمسؤوليات على أساس علاقات سلطوية غير قائمة على المساواة، يحد من قدرة المرأة على إيجاد الوقت اللازم لتنمية المهارات اللازمة للإشتراك في صنع القرار. كذلك الواقع السياسي القائم على تقاسم الحصص والتوزيع الطائفي والمذهبي والمناطقي، ضعف أو شبه غياب القوى الديمقراطية، يمنع من بروز قضية المرأة في الشأن العام.

وتستند فكرة تابعية المرأة إلى منظومة دينية وطائفية تتلبس لباساً إجتماعياً أيضاً، بحيث ينسى الناس أحياناً البعد الديني لكل ما يجري. إذ لا يمكن فصل واقع المرأة عن فكرة كون الذكر–الرجل هو الوصي على العائلة والأبناء وهو الذي يتمتع بحق القيمومة عليها.

ومع محدودية وصول النساء إلى مواقع القرار في الأحزاب، يبدو الرهان ضعيفاً على دور الأحزاب التغييري لصالح المرأة، هذا إذا سلمنا أن الأحزاب تؤمن بدور المرأة وبقدراتها وكفاءاتها. تراعي الأحزاب العائلات

والمنظومة التي تحكم التمثيل في الإنتخابات البلدية، كما تراعي الطوائف في الإنتخابات النيابية. ويكفي أن نقول أننا لم نجد أي حزب يرشح امرأة للإنتخابات النيابية من خارج إطار النظام السياسي الطائفي الذي يحكم البلاد. كما أن الأحزاب لم تدعم الكوتا النسائية لا في الإنتخابات البلدية ولا النيابية، كما لا تعتمدها في أنظمتها الإنتخابية الداخلية.

ويبرز عائق اساسي لمشاركة النساء في مواقع القرار وفي الحياة السياسية عبر عدم وضع قوانين إنتخابات عصرية وعادلة تسمح بالتمثيل الحقيقي للناس، مع عدم وضع سقف للإنفاق العام وللإعلانات والإعلام. ومع توزيع الدوائر وتقسيمها، حيث إن إعتماد النظام الأكثري إضافة للتوزيع العشوائي المناطقي للدوائر وفق حسابات محض طائفية ومذهبية، سيحولان دون قدرة المرأة على المنافسة وسط الذهنية السياسية واللاطائفية الموجودة. وتساهم «محادل» التحالفات في القضاء على الطموحات الشخصية للنساء اللواتي يجدن أنفسهن خارجها.

ووفقاً لكل ما هو متوفر، يبرز ضعف أداء الأحزاب أيضاً على مستوى تأهيل النساء وتحسين قدراتهن وتطوير مهاراتهن ومعارفهن. طرح قضاياهن والعمل على إحقاقها. وتتصرف الأحزاب وكأن قضايا النساء هي شأن خاص بهن، وتتعاطى معها على أساس البنية التمييزية التي تحكم البلاد برمتها، ولا ضرورة لوضعها في صلب السياسات العامة للدولة، وحتى للأحزاب نفسها.

خصائص مشتركة للأحزاب:

ليس صدفة، وفي ظل النظام السياسي القائم، أن تقتصر حصة النساء في المكتب السياسي لأحد الأحزاب العلمانية والتقدمية في عينة البحث على امرأة واحدة، مثلها مثل أحد أحزاب العينة ذي الخلفية الدينية والخطاب الإيديولوجي المبني على أسس دينية وطائفية. ويمكن الإنطلاق من هذا المثل، ومعه مجمل الحضور الحزبي النسائي في القاعدة مواقع القيادة ومراكز القرار، للخروج باستنتاج أساسي يفيد بأن موقع النساء الحزبيات لم يتغير كثيراً مع تغير هوية هذا الحزب وطروحاته عن ذاك الحزب. وكأن الأحزاب اللبنانية، على اختلافها وتنوعها، لا تشذ عن النظام السياسي الطائفي الذي يظلل البلاد ويحكم مفاصل مؤسساتها من السلطة المحلية إلى التشريعية إلى التنفيذية فالرئاسية ومعها كل المنظومة الحقوقية المدنية التي مفاصل الحياة العامة فيها.

وهنا يبرز السؤال عن المهمة الأساسية للأحزاب في التتغيير وفي إعداد أجيال تغييرية وثورية تنتفض على ما هو مكرس؟ أليس من واجب الأحزاب أن تواجه تكريس وانتاج المنظومة التمييزية بحق المرأة عندما نجد العوائق التي تحول جون تقدم النساء الحزبيات نحو أدوار مختلفة ومواقع قيادية تتشابه مع تلك التي نجدها بشكل عام في الحياة السياسية العامة على مستوى مؤسسات الوطن وقوانينه الإنتخابية.

اولاً: إذا أردنا تحديد المعوقات بنقاط فيمكن قسيمها الى معوقات عامة وأخرى ترتبط بالأحزاب

١. السلطة الذكورية والعائلية والدينية على النساء.
٢. الثقافة الاجتماعية.
٣. ضعف إشراك المرأة في صنع القرار على مستوى العائليين والصغيرة والكبيرة كما في المجتمع.
٤. قوانين الأحوال الشخصية التمييزية ضد المرأة وعدم وجود قانون مدني للأحوال الشخصية
٥. النظام السياسي الطائفي.
٦. القوانين الإنتخابية المعتمدة.
٧. التوزيع الطائفي والمذهبي للمقاعد والحصص.
٨. سيادة الزبائنية والمحسوبيات وطغيان المصالح على الشراكة الحقيقية.
٩. الإفقتار إلى المواطنية وهذا ينسحب على الرجال والنساء.
١٠. التمييز القانوني بحق النساء.
١١. حجب سلة من الحقوق الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والقانونية والتمييز ضد النساء في العمل والمؤسسات.
١٢. عدم تحمل الشريحة الأكبر من النساء مسؤولياتهن النضالية وعدم تحمل جميع النساء. مسؤولياتهن تجاه تعزيز مهاراتهن وتطوير قدراتهن ومعارفهن.

ثانياً: المعوقات التي ترتبط بالأحزاب فهي؟

أ. عجز الأحزاب عن التغيير.
ب. ضعف سعي الأحزاب لتمكين المرأة.
ج. ضعف دعم النساء ووصولهن إلى مراكز القرار داخل الأحزاب.
د. ضعف إعتماد الكوتا النسائية داخل الأحزاب.
هـ. عدم إعتبار الأحزاب قضايا النساء أساسية وذات أولوية.

التوصيات

«إن حكومتنا تلتزم العمل على تعزيز دور المرأة في الحياة العامة بالتعاون مع الهيئات النسائية المعنية، إنطلاقا من مضامين الاتفاقيات الدولية لاسيما منها اتفاقية القضاء على كل أنواع التمييز ضد المرأة من خلال التشريعات المناسبة. وستعمل حكومتنا على تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وعلى تعزيز حضورها في الادارات والمؤسسات الرسمية لاسيما في المواقع القيادية».

هذا ما ما جاء في البيان الحكومي لإحدى الحكومات اللبنانية التي تشكلت حديثاً، وهذا ما أقرته الحكومة اللبنانية عند تقديم تقريرها الدوري لمجلس حقوق الإنسان عن مجمل حالة حقوق الإنسان في لبنان ، حيث إلتزمت:

مواصلة الجهود الرامية إلى النهوض بالمرأة وتعزيز مشاركتها في الحياة السياسية وفي المجتمع.

مواصلة الجهود الرامية إلى تمكين المرأة ووضع قوانين وإستحداث عمليات ومؤسسات لحماية حقوق المرأة وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة وضمان التمثيل المتساوي لمصالح المرأة وشواغلها.

إن الدولة اللبنانية أيضا معنية وملتزمة بالتوصيات الصادرة عن لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنها التوصية العامة رقم ٥ حول التدابير الخاصة المؤقتة الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ،والتي تؤكد إنه ما زالت هناك حاجة لاتخاذ إجراءات لتنفيذ الاتفاقية تنفيذا تاما، والأخذ بتدابير تهدف إلى تعزيز المساواة الفعلية بين الرجال والنساء،والتي توصي بأن تعمل الدول الأطراف على زيادة الاستفادة من التدابير الخاصة المؤقتة، مثل العمل الايجابي أو المعاملة التفضيلية أو نظم الحصص، من أجل زيادة إدماج المرأة في التعليم والاقتصاد والسياسة والعمل، حيث يبقى واقع الحال بعيدا عن هذه الإلتزامات ويبقى من المفيد صياغة بعض التوصيات سواء تلك التي ترتبط بالمستوى السياسي العام أو الحزبي الخاص .

إن بعض ما سيرد هو توجهات أو إستراتيجيات تساهم على المستوى العام في تعزيز المشاركة السياسية والعامة للنساء، بمقابل توصيات يمكن أن تشكل نقطة إنطلاق يتم البناء عليها مع الأحزاب السياسية لتعزيز دورها في النهوض بالمشاركة السياسية والعامة للنساء في لبنان .

إن تعزيز دور الأحزاب في النهوض بالمشاركة السياسية للنساء هو خطوة تتطلب أن يسبقها خطوات وهي لا يمكن أن تنفصل بحال من الأحوال عن مجمل المنظومة التي تعمل ضمنها هذه الأحزاب، وإن مشاركة النساء السياسية ستبقى شكلية ما لم تتسق وتترابط مع سلسلة خطوات وتدابير.

على صعيد الدستور :

- وجوب إقرار المساواة بين الجنسين بصفة واضحة وغير مشروطة في الدستور بكونيتها وشموليتها.

- وجوب النص على آليات الحماية ، إذ إن دسترة الحقوق الإنسانية غير كاف لتمتع المواطنات والمواطنين بها إذا لم ترتبط بإقرار الآليات والتدابير التي يتوجب على الحكومة اتخاذها واحترامها لضمانها وتفعيلها على أرض الواقع وتجسيدها عبر سياساتها وإستراتيجياتها .

- وجوب تفعيل الرقابة الدستورية إذ أن أسمى هدف لأي دستور اوتشريع هو ضمان حقوق الانسان ، ولا سبيل لهذا الضمان الإ عن طريق سلطة عليا تتولى الرقابة والحفاظ على المبادئ الدستورية وحسن تطبيقها، بحيث يمتنع المشرع العادي عن إنتهاك تلك المبادئ أثناء عملية تشريع القوانين ، ولهذا أنشأ مايعرف بمبدأ الرقابة القضائية على دستورية القوانين، الأمر الذي يستلزم البحث في طبيعة هذه الرقابة والسبل المتبعة في الحصول عليها في لبنان وفي ضرورة إصلاح القانون الناظم لعمل ومهام المجلس الدستوري بما يجعل من امر الرقابة على دستورية القوانين مسارا متاحا وجديا وحقيقيا بما يحقق الغاية المرجوة منه .

على صعيد القوانين

إن عملية تحديث التشريعات اللبنانية باتت أمر ملحا في ظل المنظومة القانونية التي تشكل الفضاء الأرحب لقمع النساء وإذلالهن في ظل سلطة مطلقة للمحاكم الدينية وغياب رقابة الدولة عليها وعلى ممارساتها وعلى أحكامها. وإن تعزيز مشاركة النساء في الحياة العامة والسياسية ينبغي أن يسبقه القيام بدور تشريعي حقيقي بإتجاه بلورة قوانين عصرية تحمي النساء وتكرس المساواة بين الجنسين ، وتعزز مواطنية حقيقية للنساء، لذا ينبغي :

- وضع قانون مدني موحد للأحوال الشخصية .

- إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة في النصوص القانونية على الصعد الإجتماعية والإقتصادية والتقديمات الإجتماعية وفي القوانين المتعلقة بالتقدميات الإجتماعية.

- رفع التحفظات عن إتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة .

- وضع الأليات الكفيلة بتحويل الأمومة والأسرة إلى مسؤولية إجتماعية وليس شخصية وخاصة بالنساء.

- إقرار قوانين تحمي النساء من العنف المبني على أساس النوع الإجتماعي .

على مستوى السياسات والإجراءات الوطنية

إن الحكومة اللبنانية مدعوة إلى:

- إدراج مبادىء وقيم حقوق الإنسان ضمن نظام الدولة القانوني أي إلتزام الضمانة الدستورية للمساواة وعدم التمييز من كافة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية

- تعزيز سبل الإنتصاف الوطنية بما يتوافق مع المعايير.

- وضع الآليات التنفيذية للخطة الوطنية لحقوق الإنسان التي أقرها مجلس النواب اللبناني.

- سن قوانين لتفعيل الوفاء بالإلتزامات الناجمة عن مجمل الإتفاقيات الدولية ومنها إلى جانب "السيداو" إتفاقية حقوق الطفل والشرعة الدولية لحقوق الإنسان والإتفاقيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية.

- تفعيل تطبيق الإتفاقيات الدولية في المحاكم على المستوى المحلي إلتزاما بالنص الوطني الذي يعطيها مرتبة أعلى من القوانين الوطنية وتعزيز إستخدام الإتفاقيات في المرافعات.

- إدراج مقاربات حقوق الإنسان ضمن خطط التنمية الوطنية والإتفاقيات التجارية والميزانيات السنوية .

- إنشاء أجهزة وطنية لحقوق الانسان مفوضة بتولي الرصد وبناء القدرات من أجل تنفيذ الإتفاقيات الدولية.

- مراجعة النظم التقليدية والثقافية التي تساعد على إنتهاكات حقوق الإنسان عبر تعزيز دور الإعلام في نشر ثقافة حقوق النساء ، وتطوير إستراتيجياته بإتجاه مقاربات حقوق الإنسان وعبر مراجعة نقدية للمناهج التربوية بما يساهم في نماء جيل مشبع بثقافة المساواة.

- اعتماد قانون انتخابي عصري وعادل قائم على أساس النسبية وخارج القيد الطائفي ونؤمن التمثيل الصحيح للجميع ، بحيث ترتقي العملية الإنتخابية إلى المستوى الذي يجعل منها آلية التمثيل الحقيقية لإرادات الناس وهواجسهم .

- وضع سقف للإنفاق الإنتخابي والإعلاني.

- إعتماد الكوتا النسائية في الإنتخابات التشريعية بنسبة ٣٠ في المئة على الأقل.

- إعتماد كوتا نسائية في مجلس الوزراء بنسبة ٣٠ في المئة على الأقل.

على مستوى الأحزاب السياسية

إن الاحزاب السياسية مدعوة اليوم للتأكيد بإن قضايا النساء لا يمكن لها أن تنفصل عن مجمل السياق العام وعن مجمل شكل الدولة ،فهي ليست حيزا خاصا يعني النساء فقط إن قضايا النساء لا تنفصل عن النضال السياسي للأحزاب بما هي أطر تضمن فرص المواطنين كافة نساءً ورجالاً في المشاركة في الشؤون العامة على قدم المساواة، وبما هي أطر وهياكل تعمل من أجل تكريس نهج سياسي وإجتماعي .

إن الأحزاب السياسية مدعوة إلى التعاطي مع قضايا النساء كقضايا مجتمعية لا تنفصل عن والحراك السياسي قضايا العدالة الإجتماعية ومحاربة الفقر والبطالة والامية.

إن الأحزاب السياسية في لبنان مدعوة إلى بلورة إرادة سياسية واضحة بإتجاه عدم التماهي مع المواقف المجتمعية المناهضة للمساواة وتفعيل مشاركة النساء، وهي مدعوة إلى تبني مواقف داعمة لقضايا النساء عبر :

- دعم الأحزاب للحضور النسائي في صفوفها وتمكين الحزبيات ورفع قدراتهن المعرفية.
- رفع الوعي بأهمية حضور النساء ومشاركتهن الحقيقية.
- تشجيع النساء وإفساح المجال أمامهن للوصول إلى مراكز صنع القرار.
- إعتماد الكوتا النسائية داخل الانظمة الداخلية للإحزاب نفسها، بما يساهم في تقليص فجوة اللامساواة بين الجنسين ، وبما يشكل فرصة حقيقية للنساء لخوض التجربة والإستفادة منها والبناء عليها بما يساعد في تطويرها .
- تبني الأحزاب للقضايا النسائية وعدم تركها للنساء الحزبيات فقط أو للجان النساء في الاحزاب والبدء بنقاش جدي حقيقي مع الاطر النسوية الحقوقية .
- تعزيز التعاون بين المنظمات النسائية والحقوقية والأحزاب بهدف تفعيل المشاركة السياسية للنساء .
- تبني الأحزاب لترشيح سيدات في الإنتخابات البلدية والنيابية.
- سعي النساء الحزبيات لفرض قضايا النساء على الأحزاب.
- دعم النساء الحزبيات في المناطق وعدم إقتصار حلقات التثقيف السياسي على العاصمة او على قطاعات او لجان معينة .
- تبني سياسات محاسبة لأي مخالفات او إجراءات داخلية تمييزية ضد النساء الحزبيات.

؟

إن السؤال الذي يمكن له أن ينهي هذا القسم من البحث :

كيف يمكن تحقيق التوازن بين قضيتي المساواة والديمقراطية وكيف يمكن تحقيق التوازن والمساواة بين الجنسين كقضية وطنية عامة وبين وجود أحزاب سياسية تتبنى هذه القضايا ومنها قضايا النساء لبناء دولة ديمقراطية يشارك كل مواطنيها في الحراك العام ؟

الجزء الثاني

إعداد: د. غسان صليبي

منتسبات ولكن....

إحتياجات تنظيميّة لتعزيز
مشاركة النساء في
النقابات اللبنانية

مقدمة: أهداف البحث

ينطلق هذا البحث من الهدف الذي حدده المشروع* والذي يشكل البحث جزءًا منه، ويتلخص بتحديد الاحتياجات التنظيمية التي من المتوقع أن يؤدي تلبيتها الى تفعيل مشاركة النساء في النقابات.
يجري إعداد البحث ضمن مشروع " تعزيز دور الأحزاب والنقابات في النهوض بالمشاركة السياسية والعامة للنساء " الذي يهدف إلى :

- **تعزيز تمثيل النساء ليصبحن طرفاً فاعلاً في صنع القرار.**
- **إدماج مبادىء المساواة بين الجنسين.**
- **تفكيك الصورة النمطية.**
- **تعزيز الشراكة بين النساء والرجال.**
- **تشكيل شبكة من الدعم للنساء.**

- **بناء تحالفات إقليمية – دولية لمواجهة الإنتهاكات بحق النساء**

يهدف البحث إلى توثيق أدلة حول طبيعة الإصلاح الديمقراطي المنشود داخل هذه الهياكل، وفي توفير قاعدة معرفية لتمكين الأحزاب والنقابات من وضع الخطط التي تعالج الإصلاحات نحو مزيد مشاركة المرأة تدريجياً بصنع القرار على جميع المستويات الهرمية للأحزاب والنقابات، إضافة إلى تمكين الأحزاب والنقابات من تطوير السياسات والتشريعات الوطنية التي من شأنها إلغاء التمييز والعنف ضد النساء.

١ محددات البحث

النقابات شريكة وليست موضوعًا للبحث فحسب.

لا ينظر البرنامج الى النقابات، موضوع البحث، كمجرد عينة يجري البحث مع أفرادها لإستخلاص نتائج حول مشاركة النساء. النقابات هنا هي شريكة في البرنامج، تتبنى أهدافه وتلتزم من حيث المبدأ بنتائج البحث لتبني عليها مجموعة من الأنشطة تساعدها في تحفيز مشاركة النساء في أطرها. ولهذه العلاقة الخاصة بالبحث إنعكاسها على إختيار العينة من جهة، وعلى منهجية البحث ونتائجه من جهة أخرى، بحيث يتحول البحث الى أداة علمية بيد النقابات لتفعيل مشاركة النساء في إطار رؤية البرنامج التي تتبناها وتعمل من أجل تحقيقها. إنه البحث الموجه نحو الممارسة Recherche – Action وفي خدمتها وليس بالضرورة البحث الذي يهدف الى تعميم نتائجه على حالات من خارج العينة.

* برنامج "تعزيز دور الاحزاب والنقابات في النهوض بالمشاركة السياسية للنساء"

مفهوم المشاركة والاشكال القابلة للبحث.

مفهوم المشاركة، واسع يمكن أن يأخذ أشكالاً عدة في النقابات:

الانتساب، تحمّل المسؤوليات في المواقع التنفيذية، حضور الاجتماعات، المشاركة بفعالية في النقاش أثناء الاجتماعات واتخاذ القرارات، المشاركة في الانتخابات اقتراعا وترشيحا، المشاركة في التحركات الضاغطة، المشاركة في الأنشطة التي تنظمها النقابة وغيرها من الأنشطة ...

لأسباب خارجة عن إرادتنا ، لها علاقة بالموارد المالية والمهلة الزمنية لتنفيذ البحث، سيجري ملاحظة وتحليل شكلين فقط من اشكال المشاركة: الانتساب الى النقابة وتحمل المسؤولية في المواقع التنفيذية. فالأشكال الاخرى بمعظمها تحتاج الى معاينة ميدانية أوسع وأعمق.

تراجع الانتساب النقابي بشكل عام والأزمة السياسية الوطنية.

تجري الدراسة الميدانية في مرحلة زمنية يطغى فيها عاملان خارجيان، واحد نقابي وثان سياسي. الحركة النقابية بشكل عام هي في مرحلة تقهقر مريع، تتراجع فيها نسبة الانتساب الى أقل من ٥٪ وتفتقد فيها النقابات الى ثقة المواطنين بشكل عام، والأجراء، رجالاً ونساءً، بشكل خاص. في حين يمر البلد بإحدى أزماته السياسية الكبرى، تتعطل فيه السلطات التنفيذية والتشريعية وتتهدده مخاطر أمنية كبرى تطال المواطنين في حياتهم وأرزاقهم. من شأن هذا الإطار النقابي والسياسي العام أن يؤثر سلباً على الدراسة من حيث إمكانية رصد قوى وعوامل تساعد على تفعيل مشاركة النساء في النقابات. وفي هذه الحالة وجب الاحتياط من نزعتين: تعظيم العوامل السلبية أو التقليل من أهمية العوامل الايجابية في عملية تقدير الاحتياجات المستقبلية لتحسين الواقع.

إحتياجات عامة مشتركة وليس فردية

بحكم إرتباط البحث ببرنامج يتوخى مساعدة النقابات على تلبية بعض إحتياجاتها في مجال مشاركة النساء، ولأن هذا البرنامج لا يستطيع بقدراته الخاصة تلبية احتياجات كل نقابة على حدة، فضلنا في بحثنا هذا مقاربة الاحتياجات بشكل إجمالي يركز على الاحتياجات المشتركة لمجموع النقابات الشريكة. هناك عامل آخر يدفع بالاتجاه نفسه: رغبة الباحث في اقتراح أنشطة مشتركة توسع إحتمالات وإمكانيات النقابات في التشبيك في ما بينها وفي التعاون و تحقيق هدفها المشترك، عوض أن تؤدي معالجة الإحتياجات بشكل إفرادي الى التقليل من هذه الاحتمالات وترك النقابات تتخبط بصعوباتها الذاتية.

٢ العيّنة

معايير اختيار العيّنة

اعتمدنا معايير عدة لاختيار عينة البحث من النقابات اللبنانية. المعيار الاول، إستند الى نسبة العمالة النسائية في القطاع الذي تمثله النقابات، وهو معيار حدده البرنامج كمعيار أساس. واستناداً الى ذلك تم إختيار مجموعة من النقابات من قطاعات ذات نسبة عمالية نسائية عالية بالمقارنة مع القطاعات الأخرى. وقد تراوحت النسب بين ٢٠ وحوالى ٨٠ بالمئة.

بعد ذلك جرى الاتصال بالنقابات المختارة، بهدف معرفة مدى رغبتها في الشراكة في البرنامج وهو معيار أساس جرى تطبيقه لإختيار العينة. وقد تبين من الاتصالات إن معظم النقابات (لا جميعها) ترغب في أن تكون شريكة بالبرنامج.

في المرحلة الأخيرة من الاختيار تم تطبيق معيار ثالث وهو: الى اي مدى "تعمل "هذه النقابات بشكل طبيعي يسمح بدراسة المشاركة النسائية في إطارها. فكما سنرى في القسم الاول من البحث تفتقد الكثير من النقابات اللبنانية الى عناصر الاستقلالية والديمقراطية والفعالية في عملها مما يجعل من دراسة أية ظاهرة رهناً بالتأثير الكبير لهذه العوامل الثلاثة الاساسية. بهذا المعنى تصبح ظاهرة المشاركة النسائية من آثار هذه العوامل الثلاثة والتي تعيق مشاركة الرجال والنساء على حد سواء. لذلك كان لا بد من "تحييد" تأثير هذه العوامل قدر الإمكان بحيث يمكن مقاربة المشاركة النسائية على ضوء عوامل جندرية. من هنا كان التوجه نحو اختيار نقابات تتمتع نسبيًا بشيء من الاستقلالية والديمقراطية والفعالية في عملها.

لائحة النقابات المختارة

- نقابة مستخدمي وعمّال شركة طيران الشرق الاوسط والشركات التابعة .
- نقابة عمّال ومستخدمي ادارة حصر التبغ والتنباك .
- نقابة مستخدمي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- نقابة موظفي المصارف في جبل لبنان وبيروت.
- نقابة أساتذة التعليم الخاص.
- نقابة مستخدمي وموظفي هيئة أوجيرو.
- نقابة موظفي المصارف في لبنان الشمالي.
- نقابة العاملين في مصلحة مياه بيروت وجبل لبنان.

٣ منهجية البحث

تم اعتماد منهجية التحقيق الميداني كوسيلة أساس في جمع المعلومات الخاصة بالبحث. وقد جرى تطبيق هذا التحقيق على مراحل مترابطة.

المرحلة الاولى: تجميع المعطيات الإحصائية والمستندات.

في هذه المرحلة وبالاعتماد على ناشطات في النقابات الشريكة، جرى تجميع معلومات أولية حول موضوع البحث. تنقسم هذه المعلومات الى قسمين: معطيات إحصائية ومستندات نقابية أساسية.

المعطيات الاحصائية تركزت على مشاركة النساء:

_ عدد ونسبة النساء في القطاع.
_عدد ونسبة النساء في النقابة.
_تطور عدد النساء في النقابة خلال السنوات الماضية.
_ عدد النساء في الهيئات التنفيذية.
_ عدد النساء في اللجنة النسائية إن وجدت، وعدد النساء في هيئات أخرى.

اما المستندات فتشمل الانظمة الداخلية والنصوص المكتوبة حول السياسات النقابية في مجال الجندر: النظام الاساسي، النظام الداخلي، تقارير ومقررات إجتماعات ومؤتمرات، سياسات النقابة في ما يتعلق بالنساء، آخر ثلاث لوائح مطلبية، برامج تدريبية للنساء، سياسة غير مكتوبة للنقابة حول النساء ...

المرحلة الثانية: مجموعة مركّزة

بعد تحليل أوّلي لهذه المعطيات الإحصائية والمستندات، جرى تنظيم مجموعة مركّزة للتعمّق ببعض المعلومات المتوافرة أو لجمع معلومات غير متوافرة من المرحلة الأولى.

نظّم نقاش بإدارة الباحث حول عدد من الاسئلة الرئيسية :

– بالإستناد الى المعطيات الاحصائية، هل تعتقدن بوجود مشكلة في مجال إنتساب النساء الى النقابات؟
– إذا لم يكن هناك مشكلة فإلى ماذا يعود ذلك؟ هل هناك مشكلة في المشاركة الفعلية (في الاجتماعات والتحركات مثلاً)؟

– بالإستناد الى المعطيات، هل هناك مشكلة في تمثيل النساء في الهيئات التنفيذية؟ ما هي أبرز العقبات التنظيمية؟ هل حصلت مبادرات لزيادة تمثيل النساء في الهيئات التنفيذية؟ اذا لم تحصل مبادرات ، لماذا برأيكن؟ ما هي أبرز الاعمال والأنشطة او التدابير الممكن القيام بها لزيادة تمثيل النساء في المجالس التنفيذية؟

المرحلة الثالثة: إستمارات مع النساء أعضاء المجالس التنفيذية

جرى ملء إستمارة من قبل أكثريّة النساء، عضوات المجالس التنفيذية في النقابات الثماني حول قضايا متصلة بتوليهن هذه المسؤولية.

_ الإستمارة من ضمن ملاحق البحث.

المرحلة الرابعة: مقابلات متنوعة

في مرحلة رابعة وأخيرة وعلى ضوء تحليل المعلومات التي تم جمعها في المرحلة السابقة، جرى تنفيذ بعض المقابلات مع قيادات وكوادر نقابية مختلفة.

٤ أسلوب المخاطبة وبنية البحث

إختار الباحث أن يعتمد اسلوب مخاطبة في نصه يتلاءم أكثر مع التوجه مباشرة الى شركاء البرنامج. لأن البحث هو دراسة "الاحتياجات التنظيمية" لدى النقابات الشريكة لتفعيل مشاركة النساء في أطرها. إرتأى الباحث إعتبار النقابات معنياً اول في قراءة نتائج البحث والاستفادة منها. وقد طبع هذا الحرص حسب الاعتقاد الاسلوب الذي اعتمده الباحث في عرض تقريره حول البحث ونتائجه. دون التقليل من الاعتبارات العلمية والمنهجية، لكن في الوقت نفسه دون السقوط في مستلزمات العرض الكلاسيكي الممل والمضني للأبحاث الأكاديمية . حاول الباحث صياغة تقريره وفي ذهنه أنه يخاطب قيادات وكوادر نقابية متحفّزة لقراءة بحث عن أوضاعها ومتحمّسة لإنتقاء ما يمكن أن تستفيد منه من أجل تحسين مشاركة المرأة في النقابات. من ضمن هذا الحرص جرى تقسيم الدراسة الى **قسمين مترابطين:**

في القسم الاول يعرض الباحث لأهم خصائص الحركة النقابية اللبنانية التي تنتمي اليها النقابات الشريكةمقدماً اقتراحات بشأن تطوير هذه الحركة، ومعتبرا أن تطوير الحركة النقابية بشكل عام هو شرط ضروري لنجاح مقترحات من أجل تفعيل مشاركة النساء في الحركة النقابية بشكل عام وفي النقابات الشريكة بشكل خاص.

في القسم الثاني يركّز الباحث على واقع النقابات الشريكة ولا سيما واقع مشاركة النساء في هياكلها كما بينته الدراسة الميدانية، كذلك يقترح الباحث سلسلة من الاحتياجات يفترض أنه من خلال تلبيتها يمكن للنقابات أن تحسّن بشكل ملموس مشاركة النساء في أعمالها وأنشطتها.

القسم الأول :

الحركة النقابية اللبنانية: إحتياجات تنظيمية مزمنة

الحركة النقابية اللبنانية: إحتياجات تنظيمية مزمنة †

يمهد هذا القسم للذي يليه والذي يتناول الاحتياجات التنظيمية للنقابات الشريكة في مجال تفعيل مشاركة النساء في هياكلها وأنشطتها. وقد إرتأينا ان يكون التمهيد من خلال رسم صورة عامة للواقع التنظيمي للحركة النقابية اللبنانية، بالإضافة الى تقديم بعض المقترحات حول أبرز الاحتياجات التنظيمية المطلوب تلبيتها لتطوير هذه الحركة نحو المزيد من الاستقلالية والديمقراطية والفعالية. ونحن نعتقد أن هذا الاطار العام ولا سيما من خلال الاصلاحات التي يقترحها، إنما يسمح بمقاربة مشاركة النساء من ضمن مقاربة تنظيمية أشمل تطال مشاركة النساء والرجال على حد سواء. فمشكلة مشاركة النساء هي جزء من مشكلة أعمق متّصلة بمشاركة الأجراء بشكل عام في حركة نقابية فقدت عبر الزمن استقلاليتها وحافظت على تنظيمات تعمل بالحد الأدنى من الشروط الديمقراطية والفعالية المطلوبة.

في لبنان حوالى ٦٠٠ نقابة عمّالية منتسبة بمعظمها الى ٥٢ اتحادًا نقابيًا منضويا ضمن الاتحاد العمالي العام.

١ الاتحاد العمالي العام

أجمعت الدراسات والمقالات والتصريحات خلال العشرين سنة الماضية على ضرورة إحداث تغيير في أنظمة الاتحاد العمالي العام وهيكليته، وكذلك في أدائه وسلوكه بشكل عام. فالخلل عميق في ديمقراطية واستقلالية وفعالية الاتحاد العمالي العام مما يحول دون تمكّنه من لعب دور المدافع عن حقوق العمال والموظفين في ظل شروط اجتماعية واقتصادية صعبة فرضتها عولمة الاقتصاد والظروف الخاصة للبلد الخارج من حرب أهلية والمتخبط في ازمات سياسية دورية.

اقرّت ٩٥٪ من القيادات النقابية الممثلة في الاتحاد العمالي العام ، خلال استطلاع للرأي، بوجود حاجة لتطوير هذا الاتحاد على ان يشمل هذا التطوير المجالات كافة : الهيكلية، التنظيم، الادارة، العضوية، الإعلام ، المطالب والبرنامج، التدريب، الامكانيات المادية، الفعالية، الاستقلاليّة عن السياسة، القوانين والتشريعات. كما أن أكثرية هذه القيادات (٥٩,١٠٪) لم تتردد بالاعتراف أن سبب تراجع نسبة الانتساب الى النقابات انما يعود اساسًا الى "عدم ثقة العمال بالاتحاد العام".

لم يخلُ تاريخ الحركة النقابية اللبنانية من مبادرات، بعضها خجول وبعضها جدي، من أجل تطوير الهيكلية النقابية الحالية:

- منذ اواخر الستينات قُدّمت مشاريع عدة لم يجرِ تبني أي منها. (مشاريع الاتحاد العام، اتحاد النقابات المتحدة، الاتحاد الوطني للنقابات، الاتحاد البترولي وغيرها...)
- مشروع وزارة العمل لسنة ١٩٨٣، جرى مناقشته دون الوصول الى نتائج ملموسة.
- مشروع وزارة العمل لسنة ١٩٩٢، الذي عارضه الاتحاد العام لتعارضه مع مبادئ الحريّة النقابيّة.

† يشمل هذا القسم معلومات وتحليلات تضمّنتها ثلاث دراسات سابقة للباحث: دراسة "في الاتحاد كوّة، بحث في مشكلات الاتحاد العمّالي العام في لبنان"، دار مختارات ١٩٩٩؛ "مقاربة وخيارات من أجل هيكليّة نقابيّة جديدة"، منشورات المركز اللبناني للتدريب النقابي، ٢٠٠٦؛ ودراسة "رأي ولا موقف، إشكاليات تطوير الاتحاد العمّالي العام على ضوء آراء قياداته" منشورات الاتحاد الوطني للنقابات، ٢٠١٠.

- سنة ١٩٩٣ اقرّ الاتحاد العمّالي العام نظامًا داخليًا جديدًا أكثر ديمقراطية، لكن القيادة اللاحقة تنكّرت لهذا النظام دون العودة للهيئات الدستورية.

- سنة ١٩٩٥ وضع الاتحاد العمالي العام مشروع هيكلية نقابية جديدة، لم يَبذل مجهودًا جديًا لاعتماده.

- في السنوات العشر الأخيرة صدرت تصريحات متقطّعة من قيادات الاتحاد العام وألّفت لجان لتعديل النظام الداخلي والهيكلية، تبين في الممارسة أنها كانت مجّرد اجراءات شكلية، بحيث أن هذه اللجان لم تنفذ المهام المنوطة بها.

- سنة ٢٠٠٥ طرح المركز اللبناني للتدريب النقابي مبادرة حوارية لإقرار هيكلية نقابية جديدة، مقدمًا مشروعًا متكاملاً للنقاش. وقد تعرّض رئيس المركز في حينة للكثير من الضغوط لمنعه من عرض المشروع في مؤتمر صحفي عقد لهذا الغرض. ومنذ ذلك الحين والمركز ينظّم الكثير من الورش للتوعية حول الموضوع في أوساط الكثير من الاتحادات النقابية.

- سنة ٢٠١٠ أطلق المركز اللبناني (للتدريب النقابي)حملة حول مدونة للسلوك النقابي، من أجل نقابات حرة ديمقراطية وفاعلة. تخلل الحملة ورش توعية حول الموضوع تُوّجت بتوقيع بعض الاتحادات النقابية على المدونة في احتفال نظم بمناسبة الاول من ايار (في ٢٧ نيسان ٢٠١١).

- **في السنتين الأخيرتين (٢٠١٢ – ٢٠١٣) أُطلقت مبادرتان لم تستكملا بعد:**

- مبادرة ما سمّي "باللقاء التشاوري من أجل حركة نقابيّة ديمقراطية ومستقلّة"، جمعت عددًا من الاتحادات والنقابات (الاتحاد الوطني، اتحاد المصارف، نقابة المياه في الشمال...) وبعض أعضاء "هيئة التنسيق النقابية" من نقابات المعلّمين .

- مبادرة الاتحاد الوطني للنقابات أوصت بالانسحاب من الاتحاد العمّالي العام والتعهّد بالمساهمة في بناء حركة نقابيّة بديلة ديمقراطيّة ومستقلّة.

بحسب التجارب السابقة، من الواضح أن المبادرات دونها عقبات كثيرة:

بالمقارنة مع الحركات النقابية حول العالم، يبدو الاتحاد العمالي العام في لبنان أكثر الاتحادات الوطنية سكونًا وتمسكًا بقديمه. ففي حين عمّت العالم كله مراجعات للبنى والاساليب النقابية تحت وطأة التراجع في العضوية والفعالية النقابية التي أحدثتها العولمة، بقي الاتحاد العام اللبناني مثابرًا على إعتماد اساليبه القديمة التي أثبتت عدم جدواها ومضارها بحق العمال والموظفين. لا بل أن الاتجاه العام في سلوكه يؤشر الى تضخيم مشكلاته أكثر فأكثر: إستيعاب المزيد من الاتحادات ذات الصفة الحزبية والمذهبية والانخراط في تحركات ذات أغراض سياسية لا تعود بالمنفعة على العمال والموظفين.

إصطدم العاملون على تطوير الاتحاد العام بهذا الجمود لا بل هذه الممانعة للتغيير. وكان التفسير الأبرز عندهم لهذه الممانعة هو مصلحة معظم الاتحادات النقابية المكونة للاتحاد العام في الإبقاء على الواقع كما هو حفاظًا على مواقعها من جهة أولى وتحصيناً للتوجه السياسي للاتحاد العام القابل للاستخدام في الأزمات السياسية في البلد، من جهة ثانية. كل هذا في ظل تدني نسبة العضوية في الاتحاد وغياب الآليات الديمقراطيّة، مما يحول دون محاسبة القيادات النقابية وحثها على تطوير أدائها وفعاليتها.

إنّ عملية اتخاذ القرار كما هي عليه اليوم في الاتحاد العمالي العام (أكثرية الاتحادات الأعضاء هي التي تقرر بغض النظر عن طبيعة تكوينها أو حجم تمثيلها) من الصعوبة بمكان أن ينتج عنها مبادرة داخلية جدية لتجديد الهيكلية النقابية. لكن بالمقابل أن الاتحادات القطاعية ذات الحجم التمثيلي المقبول نسبيًا وكذلك بعض الاتحادات الجغرافية الملتزمة قضايا عمّالها، هي من حيث المبدأ ذات مصلحة في تجديد الهيكلية النقابية مع الاشارة الضرورية بأن عددًا من هذه الاتحادات وبدرجات متفاوتة، هو تحت تأثير قوى تقف بوجه تجديد الهيكلية.

هذا التحليل توافق عليه معظم القيادات النقابية في الاتحاد العمالي العام لا بل تزيد عليه بعض التفاصيل الضرورية؛ فقد اعتبر أكثر من ٧٠,٥٪ من هذه القيادات ان ما أعاق في السابق اية محاولة لتطوير الاتحاد العام هو "التدخل السياسي الحزبي"، واجابوا بشكل إجماع (٨٤,١٪) أنهم مع إقرار هيكلية نقابية جديدة. في هذه الحالة ما الذي يعيق وضع هيكلية نقابية جديدة؟ القيادات النقابية (٩٣٪) تجيب بصراحة ان المشكلة داخلية: المصالح الحزبية، بعض النافذين النقابيين، النقابيون أنفسهم، عدم الجدية...

هذه الممانعة الداخلية للتغيير تحتم بالطبع مقاربات جديدة للموضوع، مبادرات تتصف بالعزم وبالنفس الطويل. ولعل العمال والنقابيين اللبنانيين يتأثرون بعض الشيء بالحراك النقابي الذي يترافق مع الحراك الاجتماعي والسياسي في بعض البلدان العربية (ولا سيّما في مصر، تونس، البحرين، الجزائر، والأردن...).

١,١ نشأة الاتحاد العمّالي العام

في ٣٠ نيسان ١٩٥٨ تأسّس الاتحاد العمّالي العام في لبنان وضمّ الاتحادات المرخّص لها في حينه: جامعة النقابات، اتحاد النقابات المتّحدة، وإتحاد الشمال. وأنتخب غبريال خوري، من القطاع المصرفي ورئيس اتحاد النقابات المتّحدة، أوّل رئيس للإتحاد.

ومنذ ذلك التاريخ إحتدم الصراع، البادئ منذ الاستقلال، داخل الحركة النقابيّة اللبنانيّة بين الاتحاد العام والاتحادات الأخرى غير المرخّص لها وهي إتحادات يساريّة بمعظمها.

إثر انجازات حقّقتها الحركة النقابيّة لا سيّما صدور المرسوم التطبيقي الخاص بفرع الضمان الصحي (١٦ آذار ١٩٧٠) وبعد إجتماعات متواصلة عقدها المجلس الأعلى للنقابات (الذي كان يضم الاتحادات كافة)، تمّ الإتفاق على أن تنضم جميع الاتحادات النقابيّة الخمسة التي كانت خارج الإتحاد العام، فتصبح جميع الاتحادات الموجودة في لبنان وعددها تسعة داخل الإتحاد العام، على أن يعلن هذا الحدث في إحتفال مشترك يقام بمناسبة أوّل أيّار عيد العمّال العالمي بتاريخ ٣ أيّار ١٩٧٠. ومنذ ذلك التاريخ اصبح الاتحاد العام الممثل الرئيسي للحركة النقابية اللبنانية وبدأت مرحلة جديدة من العمل النقابي على المستوى الوطني.

استطاع الشكل التنظيمي الذي أعتمد في الاتحاد العام بعد توحّد الاتحادات كافّة في إطاره، الذي (لم يتغيّر حتّى اليوم،) أن يؤمّن وحدة الحركة النقابيّة، إلاّ أنه عجز عن توفير الوظائف الأساسية الأخرى للتنظيم النقابي ولا سيّما التمثيل الواسع والديمقراطيّة والفعاليّة. حتّى أنّ هذا الشكل التنظيمي بات غير قادر اليوم على حماية الوحدة النقابيّة، بل أصبح من المبرّرات المطروحة للإنقسامات المتكرّرة لا سيّما بعد سنة ١٩٩٣.

فما هي خصائص هذا التنظيم وكيف تنعكس على العمل النقابي بمجمله؟

١,٢ أبرز خصائص تنظيم الاتحاد العمّالي العام

- **ضعف تمثيلي:** دلّت دراستان ‡ متعاقبتان أن عدد المنتسبين الى الاتحاد العمالي العام هو بين ٥ و ٧٪ من عدد الأجراء الذين يحق لهم الانخراط نقابيًا. مع هذه النسبة الضئيلة يفتقد التنظيم الى الصفة الجماهيرية مما يفقد ديمقراطيته الداخلية اساسها الخارجي ويحولها الى مجرد لعبة تنظيمية لا تعكس بالضرورة الاتجاهات الحقيقية في اوساط الأجراء الذين يمثلهم.

- **تكوين الاتحاد العام من عدد معين من الاتحادات (٥٢ حاليًا).** تتوزع هذه الاتحادات بين اتحادات عامة (نقابات من قطاعات مختلفة) واتحادات قطاعية واتحادات جغرافية.

- **تتألف هيكلية الاتحاد من ثلاث هيئات: مجلس المندوبين،** المجلس التنفيذي والمكتب التنفيذي. ينص النظام الداخلي الأخير للاتحاد – والذي لم يطبق في التمثيل والانتخابات لأنه لم تصادق عليه وزارة العمل بعد– على هيئة رابعة هي المؤتمر. لكن المؤتمر ينعقد بطريقة غير نظامية، مرات عدة في السنة الواحدة ودون تدقيق لا بالحضور ولا بآلية التصويت ويقتصر عمله على اطلاق المواقف وإقرار التقارير (ان جميع المؤتمرات لم تدم أكثر من نصف نهار وبعضها لم تتجاوز مدته الساعتين)

- **يتألف مجلس المندوبين من أربعة مندوبين عن كل اتحاد،** والمجلس التنفيذي من مندوبَين إثنين عن كل اتحاد. لا مانع في أن يكون مندوبو المجلس التنفيذي من بين مندوبي مجلس المندوبين. لا علاقة انتخابية بين المجلس التنفيذي ومجلس المندوبين. المجلس التنفيذي هو الذي ينتخب المكتب التنفيذي رئيسًا وأعضاء. البعض يطلق على هذه الصيغة التنظيمية الصيغة "الكونفدرالية" لأنه يتوفر فيها مبدأان: ممثلو الاتحادات منتدبون وليسوا منتخبين، تمثيل متساوٍ للاتحادات في هيئات الاتحاد العام بغض النظر عن عدد المنتسبين.

- **تفتقر هذه الصيغة الكونفدرالية الى مبدأين اساسيين** يقوم عليها التنظيم الديمقراطي: انتخاب الهيئات الدنيا للهيئات العليا (بين مجلس المندوبين والمجلس التنفيذي مثلاً) والتمثيل النسبي أي تمثيل الاتحادات في هيئات الاتحاد العام نسبة الى عدد المنتسبين الى هذه الاتحادات. ومما يضاعف من هذا الخلل الديمقراطي، أن الاتحادات المكونة للاتحاد العام – والذي يشكل ممثلوها الوحدات الانتخابية – هي اتحادات متقاطعة مع بعضها البعض من خلال نقاباتها: فتجد النقابة ذاتها في اتحاد قطاعي وآخر جغرافي وثالث عام. مما يشوه مفهوم التمثيل نفسه القائم على افتراض وجود وحدات مستقلة عن بعضها البعض بنقاباتها واعضائها.

- **لا يجبي الاتحاد العام اي اشتراكات من الاتحادات الاعضاء** ويجمع موارده المالية حصرًا من المساعدات التي تأتيه إما من الدولة او من مؤسسات اجنبية نقابية وغير نقابية. وهذا النقص له انعكاسات سلبية على آلية أخرى من المفترض أن يوفرها التنظيم النقابي الا وهي آلية المراقبة والمحاسبة. فغياب التمويل الذاتي يسهل النزوع نحو الانفاق الكثيف غير المجدي. وكما أن دفع الضرائب من قبل المواطنين هو الشرط المادي الأساس لممارسة الرقابة الشعبية الديمقراطيّة على سلوك الحكام وسياسة الدولة. إن عدم مشاركة الاتحادات الأعضاء في دفع أي اشتراك او مساهمة في تمويل انشطة الاتحاد يقلص كثيرًا – ذاتيًا وموضوعيًا – من رغبة وقدرة اعضاء المجلس التنفيذي ومجلس المندوبين على اجراء رقابة ديمقراطية على اداء القيادة النقابية.

‡ دراسة أجراها الباحث لأحد مراكز الأبحاث، ودراسة ثانية: محمد زبيب واسماعيل بدران، من يمثّل من؟ منشورات المركز اللبناني للتدريب النقابي.

تشير هذه الملاحظات مجتمعة الى إفتقاد التنظيم النقابي الى الكثير من الخصائص الديمقراطيّة. ولعل الإنقسامات الدورية التي عرفها الإتحاد العام منذ ١٩٩٣ وآخرها الانقسام المستمر منذ سنة ٢٠٠٥، جميعها جراء انتخابات نقابية، انما هي تعلن بشكل صارخ أن التنظيم الحالي للاتحاد العام بات يفتقد الى آلية تضمن انتخاب قيادته في اطار من الوحدة والاستمرارية. وتوفير هذه الآلية هي احدى الوظائف الأساسية لديمقراطية التنظيم الغائبة في اطار الاتحاد العمالي العام.

يجب ألا تحجب هذه الخصائص العامة الصفة الغالبة لمعظم الإتحادات المكوّنة للإتحاد العمالي العام: إنها اتحادات أُنشئت بمبادرة حزبية وهي ذات حجم تمثيلي ضئيل جدًا، ويغلب على عضويتها الطابع المذهبي. ولم يكن الغرض من إنشائها تلبية حاجة عمالية تنظيمية بقدر ما كان تلبية لنزعة حزبية نحو تأطير العمال ضمن التوجهات الحزبية – المذهبية من جهة أولى، وللسيطرة على مراكز القرار في الاتحاد العمالي العام من جهة ثانية.

هذه الملاحظات حول تركيبة الاتحاد العمالي العام لا تشير الى عمق الخلل في ديمقراطيته واستقلاليته فحسب بل تطال أيضًا مشروعية أهداف ومطالب هذا الاتحاد. فعملية إنتاج المطالب والأهداف في الاتحاد العمالي العام إنما تتم حاليًا في ظل شروط لا تسمح باطلاق صفة المصداقية عليها: نسبة إنتساب جد متدنية، آلية غير ديمقراطية لانتخاب القيادات (وبالتالي عدم القدرة على التعبير عن الاتجاهات القاعدية)، أن أكثرية اتحادات مكونة للاتحاد العام لا تعكس واقعًا مهنيًا – قطاعيًا معينًا بقدر ما تعكس توجهًا سياسيًا مذهبيًا (وبالتالي عدم القدرة على انتاج برنامج على المستوى الوطني يعكس الاحتياجات والمطالب القطاعية المشتركة).

لا تختلف قيادات الإتحاد العمالي العام حول هذا التوصيف القاسي لتركيبته. فبعد أن أقروا بنسبة ٨١,٨٪ بأن إتحادهم غير فعّال في تحقيق المطالب، إعتبر أكثر من النصف بقليل منهم (٥٢,٣٪) ان تنظيمهم ديمقراطي. لكن هؤلاء الذين اعتبروه ديمقراطيًا وأولئك الذين اعتبروه غير ديمقراطي (٤٥,٥٪) لم يعطوا حججًا مقنعة لموقفهم، أي لم يشيروا الى القواعد الديمقراطيّة، الموجودة أو الغائبة، مما يشير الى خلل في الثقافة الديمقراطيّة لدى معظم المستجوبين.

أما الموقف من الاستقلاليّة فكان أكثر وضوحًا: ٦٨,٢٪ من القيادات اعتبروا ان إتحادهم غير مستقل: "المجلس التنفيذي يمثل الاحزاب أكثر مما يمثل العمال"، "هناك هيمنة حزبية وطائفيّة"، "القرارات نابعة عن الاشخاص الذين لهم إرتباطات وإتصالات دون التصويت عليها"، "إرتباط الاتحادات بالأحزاب السياسيّة وتنفيذ اللعبة السياسيّة على حساب العمل النقابي".

ولمّا سئلوا عن تأثير الانقسامات المذهبية والطائفية، كان موقف القيادات جازمًا:٨٦,٤٪ يرون تأثيرًا قاطعًا لهذه الانقسامات: "ما هو موجود في الشارع موجود في الاتحاد"، "لكل طائفة ومذهب إتحاد ينفّذ سياستها" "الاحزاب تتدخّل بصفة مذهبيّة". كل ذلك يؤثر بدوره على البرنامج المطلبي والتحركات ويؤدّي الى "الانقسام في العمل النقابي". هذا الانقسام الذي يتكرر في كل دورة انتخابية إنما يحصل "لأسباب سياسيّة" بحسب ٨٨,٦٪ من هذه القيادات.

١,٢ مبادرات جديدة للتغيير

سعت القيادة الحالية للاتحاد العام الى مواجهة الانقسامات من خلال توسيع حجم المكتب التنفيذي بحيث يجري تمثيل القوى الموالية والمعارضة كافة ومعظمها قوى حزبية ومذهبية. هذا النهج يغض النظر عن مشكلتي الديمقراطيّة والاستقلاليّة التي يعاني منهما الاتحاد العام ويحاول أن يغري المعارضة من خلال

إشراكها بمواقع السلطة موسعًا بذلك مروحة القوى الحزبية–المذهبية المهيمنة على الاتحاد العام. لكن يبدو ان القيادة الحالية عجزت حتى عن تطبيق هذا النهج فلجأت الى إقصاء المعارضين عن مواقع السلطة كليّا في الانتخابات الأخيرة، أما المعارضون وكردّة فعل على ممارسات القيادة الحالية، وبعد أن كانوا شركاء في النهج الذي كانت تسعى الى تطبيقه هذه القيادة، فضّلوا انشاء اتحاد عمالي عام آخر. هنا ايضًا تغض المعارضة النظر عن المشكلة الاساسيّة الا وهي فقدان الديمقراطيّة والاستقلاليّة في الاتحاد العام، وتلجأ الى تكوين بديل نقابي تهيمن عليه قوى حزبية مذهبية من نوع آخر.

بالمقابل نحن ندعو العاملين من أجل التغيير الى الإقلاع عن الاعتقاد بأنه يمكن إحداث تغيير بمبادرة من الاتحاد العمالي العام وعبر إقرار هيكليّة نقابيّة جديدة. كان طرح الهيكليّة مقبولًا عندما كانت المشكلة محصورة بديمقراطيّة التنظيم. لكن عندما أصبحت المشكلة اليوم استقلاليّة التنظيم وتبعيته للأحزاب السياسيّة ولا سيما المذهبيّة منها، أصبح التعويل على مبادرة من "الداخل" من باب الوهم أو حتى من باب رفع المسؤوليّة عن الذات. إن الباحث يعتقد أنّ المطلوب اليوم هو مبادرات من خارج التركيبة الحاليّة تعمل من أجل بناء حركة نقابيّة بديلة ديمقراطيّة ومستقلّة.

وفي حال كان الخيار اتحاد عمّالي عام آخر لا بدّ على الأقل أن تتوافر فيه ثلاثة شروط: أن يبنى على أساس اتحادات قطاعيّة وجغرافيّة حصريًا؛ وأن يجري اعتماد التمثيل النسبي في تكوين هيئاته واتخاذ قراراته؛ واعتماد العضويّة أو المندوبيّة في الهيئات الناخبة الدنيا (المؤتمر أو مجلس المندوبين) على أساس النقابات وليس الاتحادات تأمينًا للتمثيل القاعدي.

٢ الاتحادات النقابيّة

٢,١ أهم أسباب تطوّر عدد الاتحادات

إن تطور عدد الاتحادات النقابيّة جاء نتيجة عوامل متعدّدة نذكر أهمّها:

– التغيير في البنية الاقتصاديّة للبنان: مع هيمنة قطاع الخدمات ولا سيما بعد فترة الاستقلال، ونموّ المؤسسات المصرفيّة والتجاريّة والنفطيّة والاداريّة، تأسّست في لبنان مجموعة من الاتحادات نظّمت الأجراء في هذه القطاعات الجديدة. ضمّت هذه الإتحادات الجديدة أجراء موظّفين، فيما كانت تضم الإتّحادات التي سبقتها أجراء عمّالاً في صناعات حرفيّة صغيرة.

– تدخّل الدولة: مثال على ذلك، منذ صدور قانون العمل اللبناني سنة ١٩٤٦، سعى إتحاد العمّال والمستخدمين في لبنان (وهو أوّل اتحاد لبناني نشأ سنة ١٩٣٩) الى الحصول على ترخيص من قبل الدولة، ولكن الدولة، وبسبب إنتماء رئيس هذا الاتحاد الى الحزب الشيوعي رفضت إعطاء الترخيص. بالمقابل، أعطت الدولة سنة ١٩٤٨ترخيصًا إلى جامعة نقابات العمّال والمستخدمين التي ضمّت في حينه أربع نقابات كانت قد إنسحبت من "اتحاد نقابات العمّال والمستخدمين في لبنان"

– الخلافات الشخصيّة والتنافس على الزعامة النقابية: مثال على ذلك: سنة ١٩٥٢ تأسّس اتحاد النقابات المتحدة وضم نقابات كانت انسحبت في السنة نفسها من جامعة نقابات العمّال والمستخدمين.

– أغراض انتخابية في إطار الإتحاد العام: بعد توحّد الإتحادات كافة في إطار الإتحاد العام (١٩٧٠)، سعت بعض القيادات النقابية، يسارًا ويمينًا، الى توليد إتحادات جديدة من إتحاداتها القائمة آنذاك حرصًا منها على تأمين أكثريّة إنتخابيّة مريحة في الجولات الإنتخابيّة، ذلك أن لكل اتحاد صوتين بغض النظر عن عدد المنتسبين إليه.

– سعي الاحزاب السياسيّة لتكوين إتحادات نقابيّة تابعة لها:منذ بدايات الحركة النقابيّة اللبنانيّة سنة ١٩٠٩، إرتبط نشوء النقابات والإتحادات بالمبادرة الحزبيّة والعمل الحزبي. وإذا كان الحزب الشيوعي سبّاقًا في ذلك، فقد تبعه بعد ذلك حزب الكتائب والحزب التقدّمي الاشتراكي ولا سيّما في فترة ما قبل الحرب. أمّا خلال الحرب وبعدها، وفيما تابعت الأحزاب القديمة سعيها لإنشاء إتحادات، مشت على خطاها أحزاب حديثة أو قديمة التكوين، كالقوّات اللبنانيّة وحركة أمل وحزب الله وحزب البعث العربي الاشتراكي والحزب السوري القومي الاجتماعي، وكوّنت بدورها إتحادات نقابيّة تابعة لها. مع استثناءات جد بسيطة، عملت هذه الإتحادات كتنظيمات حزبيّة في مجالات إختيار المرشحين للانتساب وإنتخاب الهيئات القياديّة وإتخاذ القرارات الرئيسة.

٢,٢ أنواع الإتحادات

بالاستناد الى أطرها التنظيميّة العامّة، يمكن تقسيم هذه الإتحادات المنضمّة إلى الإتحاد العام إلى أربع فئات:

- **الإتحادات العامّة.**
- **الإتحادات القطاعيّة.**
- **إتحادات المصالح المستقلّة والمؤسّسات العامّة .**
- **الإتحادات الجغرافيّة.**

أ – الإتحادات العامّة

الإتحادات العامّة هي الإتحادات التي تضم نقابات من قطاعات إقتصاديّة مختلفة ومن المناطق اللبنانيّة كافة. من هذه الإتحادات: اتحاد النقابات المتحدة، الإتحاد الوطني لنقابات العمّال والمستخدمين، جامعة النقابات، الإتحاد اللبناني للنقابات، الإتحاد اللبناني للنقابات الحرّة. الإتحادات الثلاثة الأولى هي أقدم الإتحادات اللبنانيّة: حتّى أنّ الإتحاد الوطني الذي لم يعط ترخيصاً إلاّ سنة ١٩٦٧ ليس إلاّ استمرارًا لأول إتحاد نقابي لبناني والذي أنشئ سنة ١٩٣٩ تحت إسم إتحاد نقابات العمّال والمستخدمين في لبنان.

إنّ تكوين هذه الإتحادات يطرح تساؤلات عدة:

ما هو أساس الوحدة بين المنتسبين إلى هذه الإتحادات؟ هل يمكن أن يكون مهنيًا –إقتصاديا في ظل تعدّد المهن والقطاعات الاقتصادية في الإتحاد الواحد أو أنّه سياسي أيديولوجي؟ يضم أحد هذه الإتحادات مثلاً نقابة المطابع إلى جانب نقابة البلاط الى جانب نقابة الأحذية، ويضم إتحاد آخر نقابة الترابة إلى جانب نقابة التلفزيون إلى جانب نقابة سباق الخيل. ما هي في هذه الحالة فعاليّة هذه الوحدة بالنسبة للمطالب النقابيّة؟ واستطرادًا ما هي طبيعة هذه المطالب وهل يمكنها أن تتخطّى المطالب العامّة، تصحيح الأجور مثلاً، لتشمل مطالب إقتصاديّة أو مهنيّة تخص قطاعات معيّنة؟ وفي في هذا المجال، ما الفرق بين هذه الإتحادات والإتحاد العام وهل يخلق وجود الاثنين تنافسًا وتضاربًا في النهج وما هي نتيجة هذا الواقع على فعاليّة الإتحاد العام؟

ب – الإتحادات القطاعيّة

الإتحادات القطاعيّة هي الإتحادات التي تضم نقابات أجراء قطاع إقتصادي واحد أو نقابات مهن متشابهة أو مترابطة على مستوى لبنان. من هذه الإتحادات: إتحاد نقابات مستخدمي وعمّال شركات البترول في لبنان، إتحاد النقابات للنقل البحري في لبنان، إتحاد النقل الجوي لنقابات مستخدمي وعمّال شركات الطيران في لبنان، إتحاد النقابات للطباعة والإعلام في لبنان، إتحاد نقابات مستخدمي وعمّال المحلات التجاريّة في لبنان، إتحاد عمّال ومستخدمي القطاع الصحي والتعليمي في لبنان، إتحاد نقابات مستخدمي المواد الغذائيّة في لبنان، إتحاد نقابات مستخدمي المصارف في لبنان، إتحاد نقابات عمّال البناء والأخشاب في لبنان، إتحاد نقابات مستخدمي وعمّال المؤسسات الفندقيّة ودور اللهو والتغذية في لبنان، إتحاد نقابات سائقي السيارات العموميّة للنقل البري، الإتحاد اللبناني لنقابات التعدين والميكانيك، الإتحاد اللبناني لنقابات سائقي السيارات العموميّة ومصالح النقل، وإتحاد جبل عامل لنقابات العمّال الزراعيين (هذا الإتحاد قطاعي جغرافي).

إنّ الإتحادات القطاعيّة هي الشكل الإتحادي الأكثر إنتشارًا عالميًا لا سيّما في البلدان الصناعيّة. ويبدو أنّ هذا الشكل، بالمقارنة مع الإتحادات العامّة، يوفّر ظروفًا موضوعيّة أفضل من أجل قيام وحدة مصالح بين أجراء القطاع الواحد وبالتالي من أجل إعطاء العمل النقابي على مستوى الإتحاد فعاليّة أكبر. كما أنّ مطالب الإتحاد القطاعي يمكنها أن ترتكز على شوؤن ومشاكل القطاع الذي يمثّله.

على أنّ تحديد القطاعات ليس بالأمر السهل ولا يستند دائمًا الى معايير إقتصادية واضحة. فهل أنّ إتحاد عمّال ومستخدمي القطاع الصحي والتعليمي في لبنان يشكّل إتحادًا متجانسًا وما هي طبيعة العلاقة بين القطاع الصحي والقطاع التعليمي؟ وهل أنّ اتحاد نقابات البناء والأخشاب في لبنان يجب أن يصير إتحادين، واحدًا لقطاع البناء وواحدًا لقطاع الخشب، كما اقترحت إحدى مشاريع الهيكليّة النقابيّة، ام عليه أن يبقى واحدًا كما اقترح مشروع آخر؟ وفي هيكلية نقابيّة جديدة هل ننشئ اتحادًا لقطاع "النسيج والجلود والألبسة" أم ننشئ اتحادين ،واحدًا للنسيج والملبوسات وواحدًا للجلد والمطاط والفراء؟ وأخيرًا وليس آخرًا لقد اقترح أحدهم إنشاء إتحاد لكل من القطاعات الكبيرة:التجارة والصناعة والزراعة. لكلّ خيار من الخيارات المطروحة انعكاساته ليس فقط على مستوى الفعاليّة النقابيّة بل أيضًا على مستوى إعادة توزيع القوى النقابيّة والسياسيّة داخل الإتحادات القطاعيّة.

ج – إتحادا المصالح المستقلّة والمؤسّسات العامّة

إتحاد المصالح المستقلّة والمؤسّسات العامة هو الإتحاد الذي يضم نقابات المصالح المستقلّة والمؤسّسات العامّة. والمؤسّسات العامّة هي مرافق عامّة تتمتّع بالشخصيّة المعنويّة والاستقلاليّة الماليّة والإداريّة.

لكنّها تخضع للرقابة الإداريّة والماليّة من قبل الإدارات الحكوميّة المختصّة. في لبنان اتحادان للمؤسّسات العامّة: إتحاد النقابات للمصالح المستقلّة والمؤسّسات العامّة في لبنان، وإتحاد نقابات المصالح المستقلّة والمؤسّسات العامّة والخاصّة في لبنان.

إنّ نشوء هذين الإتحادين ترافق مع تزايد عدد المؤسّسات العامّة واستيعابها لعدد كبير من الأجراء. صنّف بعض من كتبوا عن الهيكليّة النقابيّة، هذين الإتحادين مع الإتحادات القطاعيّة معتبرين أنّ المؤسّسات العامّة تشكّل بحدّ ذاتها قطاعًا إقتصاديًا واحدًا. لكنّه من الأفضل التمييز بين الإتحادات القطاعيّة واتحادي المصالح المستقلّة ،إذ أنّ كلمة قطاع إقتصادي لا تعني الشيء نفسه هنا وهناك. فالقطاع الإقتصادي في الإتحادات القطاعيّة هو تجمّع مؤسّسات إقتصاديّة تشترك في إنتاج واحد (مثلاً إنتاج الطباعة)، أمّا المؤسّسات العامّة التي يمثّلها إتحادا المصالح المستقلّة، فلكلّ منها تقريبًا خدمتها العامّة الخاصّة، فهناك في أحد هذين الإتحادين، نقابة للكهرباء، ونقابة للضمان الاجتماعي ونقابة لسكك الحديد... أي نقابات مختلفة كثيرًا من حيث طبيعة خدمتها العامّة. وبالتالي إنّ ما يجمع أجراء كلّ من اتحاديّ المصالح المستقلّة ليس اشتراكهم في قطاع انتاجي واحد بل في كونهم يعملون ضمن مؤسّسات لها صفة قانونيّة معيّنة (مصالح مستقلّة أو مؤسّسات عامّة).

السؤال الرئيس في هذا المجال هو التالي: هل تجمع هيكليّة نقابيّة جديدة، نقابات المؤسّسات العامّة ضمن اتحاد واحد أم من الأفضل توزيعها على اتحادات نقابيّة حسب طبيعة خدمتها؟ مثلاً، هل تنضم نقابة الضمان الاجتماعي الى اتحاد للمصالح المستقلّة أم لاتحاد الخدمات الصحيّة والاجتماعية؟ في الحالة الأولى تتشابه أوضاع النقابات من حيث وضع المؤسّسات والأجراء القانوني وبالتالي من حيث طبيعة علاقة هذه النقابات مع إدارة المؤسّسات والدولة وهذا يشكّل قاعدة مشتركة للتحرّك والضغط. لكن في هذه الحالة ماذا يمكن ان يتضمّن عقد عمل جماعي على مستوى الإتحاد، في ظل اختلاف الأوضاع الإقتصاديّة وظروف العمل في المؤسّسات المعنيّة؟ أمّا في الحالة الثانية فتتشابه أوضاع النقابات من حيث طبيعة المؤسّسات على المستوى الاجتماعية– الإقتصادي، وهذا ما لا يتوفّر في الحالة الأولى، لكنّ أوضاع النقابات هنا تختلف من حيث طبيعة علاقتها مع إدارات المؤسّسات: كيف يمكن للإتحاد في هذه الحالة أن يجري عقودًا جماعيّة في قطاعه مع إدارات موزّعة بين قطاع خاص وقطاع عام ولا تتمتّع بالقدرة نفسها من الإستقلاليّة وحريّة التصرّف؟

د – الإتحادات الجغرافيّة

الإتحاد الجغرافي هو الإتحاد الذي يضم نقابات في منطقة جغرافيّة معيّنة. في إطار الإتحاد العام، ستّة اتحادات جغرافيّة على مستوى المحافظة: إتحاد نقابات العمّال والمستخدمين في لبنان الجنوبي، إتحاد نقابات العمّال والمستخدمين في لبنان الشمالي، اتحاد نقابات العمّال والمستخدمين في محافظة البقاع، إتحاد نقابات عمّال ومستخدمي جبل لبنان، الإتحاد الوطني لنقابات العمّال والمستخدمين في الجنوب، واتحاد محافظة النبطيّة.

في التجربة الغربيّة تكوّنت التجمّعات الجغرافيّة في أوائل نشأة الحركة النقابيّة نتيجة عاملين: أولاً ضعف التطوّر الصناعي ووسائل الإتصال في هذه الفترة وثانياً اعتبارات أيديوليوجية بنت الإتحاد النقابي على أساس سياسي لا مهني. أمّا في لبنان وعلى رغم صغر مساحته الجغرافيّة والتطوّر النسبي على أرضه لوسائل الإتصال بين مختلف المناطق، نشأت إتحادات جغرافيّة في محافظاته. هذا الواقع يمكن إرجاعه الى عاملين اساسيين: من جهة لأهميّة التأثيرات المناطقيّة واتخاذها بعدًا إجتماعيًا واقتصاديًا. ومن جهة أخرى للمركزيّة التي اتصفت بها النشاطات الإقتصاديّة والسياسيّة القائمة في بيروت وضواحيها ورغبة القيادات النقابيّة والزعامات السياسيّة في المناطق الأخرى في التفلّت من عمليّة الجذب هذه. إنّ هيكليّة نقابيّة جديدة لا يمكن أن تهمل مسألة التنظيم الجغرافي. فبالإضافة إلى أهميّة التأثيرات المناطقيّة في لبنان،

هناك ثلاثة اعتبارات أخرى تدفع باتجاه إنشاء إتحادات جغرافيّة:

أوّلاً، تنظيم أصحاب العمل الذي يتّخذ في الكثير من الأحيان الشكل الجغرافي.

ثانيًا، إنّ للإتحاد الجغرافي دورًا يلعبه لناحية توزيع اليد العاملة وتنقّلها، وإعطاء نصائح وإرشادات بما يختص بتطوّر القطاعات الإقتصاديّة وإمكانيّة إنشاء نقابات جديدة، وتقديم معلومات إحصائيّة عامّة عن المنطقة الجغرافيّة.

ثالثًا، إنّ اللامركزيّة الإداريّة المنصوص عنها في الدستور تحتّم على الحركة النقابيّة التكيّف بتنظيمها مع بنية المجتمع المستقبلي الذي سوف تعمل فيه وذلك لتتمكّن من التحرّك بفعاليّة أكبر.

٣ النقابات

٣,١ أنواع النقابات

لقد عرف لبنان ثلاثة أنواع من النقابات: نقابات المهنة، نقابات القطاع، ونقابات المؤسّسة.

نقابة المهنة هي النقابة التي تضم الأجراء الذين يمارسون مهنة واحدة أو مهنًا متشابهة والعاملين لدى مؤسّسات متعدّدة أيًا كان النشاط الإقتصادي لهذه المؤسّسات. الأجراء الذين يمارسون مهنة واحدة هم الأجراء الذين لهم التأهيل المهني الأساسي ذاته والذين يمارسون العمل ذاته (الحلّاقون أو النجّارون مثلاً)؛ أمّا الأجراء الذين يمارسون مهنًا متشابهة فهم الذين يستعملون في عملهم الوسائل والطرق التقنيّة ذاتها (صانع الأحذية وصانع الحقائب، الفرّان والحلواني، نجّار الأثاث ونجّار الأبنية أو الهياكل مثلاً...)

نقابة المؤسّسة: هي النقابة التي تضمّ أجراء مؤسّسة واحدة يمارسون مهنًا مختلفة لكن متلازمة ومشتركة في انتاج واحد. نقابة مستخدمي وعمّال مؤسّسة كهرباء لبنان مثلاً هي نقابة تضم المحاسب وعامل التصليحات والجابي وغيرهم... وكلّهم يعملون في مؤسّسة واحدة لكنّهم يمارسون مهنًا مختلفة وإنّما مشتركة في إنتاج واحد هو الكهرباء.

نقابة القطاع: وهي النقابة التي تضم أجراء يمارسون مهنًا مختلفة في مؤسّسات عدّة تنتمي الى قطاع إقتصادي واحد. نقابة المصارف مثلاً هي نقابة قطاعيّة إذ أنّها تضم أجراء من مختلف المهن (المحاسبون والسكرتيرات والمتعاطون مباشرة مع الزبائن...) في مؤسّسات عدة (بنك عودة، البنك اللبناني للتجارة، البنك البريطاني....) وفي قطاع إقتصادي واحد (قطاع المصارف).

هذه الأشكال الثلاثة من التجمّع النقابي وجدت جميعها في لبنان. بالرغم من أنّ قانون العمل اللبناني في المادّة رقم ٨٥، خلافًا لما يعتقده البعض، إعتبر أنّه لا يجوز لنقابة واحدة أن تجمع أشخاصًا ينتسبون لمهن مختلفة بل يجب أن يكون أعضاؤها ممّن يمارسون مهنة واحدة أو مهنًا متشابهة، وتفاديًا لأي اختلاف في تحديد المهن والمهن المتشابهة نصّت المادّة نفسها على وجوب بتّ هذا التحديد بقرار من وزير العمل. لكن هذا القرار لم يصدر، وأنشئت نقابات تضم أشخاصًا ينتسبون لمهن مختلفة.

لماذا هذا التعدّد في أشكال التجمّع النقابي وما هي مميّزات كلّ شكل من هذه الأشكال؟

أوضاع العمل المختلفة يمكن أن ينتج عنها أشكال مختلفة للتضامن النقابي. وهذا ما حصل في معظم البلدان تقريبًا حيث تعدّدت أشكال النقابات، من نقابة مهنة ونقابة مؤسّسة ونقابة قطاع. لكن قيام وأهميّة كلّ شكل من أشكال النقابات مرتبط بالتكنولوجيا والبنى المهنيّة والاقتصاديّة في مجتمع معيّن.

في البلدان الرأسماليّة الغربيّة تغيّرت البنية النقابيّة مع تطوّر التكنولوجيا والبنى الاقتصاديّة والمهنيّة عبر الزمن. في المرحلة الأولى من نشوء الرأسماليّة، ولمّا كان العمل الصناعي لا يختلف كثيرًا عن العمل الحرفي، برزت فئة من العمّال المتخصّصين والماهرين وتنظّمت في نقابات مهنيّة (نقابات المهنة).

لكن بعد تسارع عمليّة التركّز الرأسمالي وإدخال الآلات الصناعيّة في بداية القرن العشرين، وبالتالي بعد تكاثر الصناعات الكبيرة، حصل تغيّر ملحوظ في تكوين الطبقة العاملة: تزايد كثيرًا عدد العمّال غير المتخصّصين الذين باتوا ينفّذون أمام آلاتهم أعمالاً ميكانيكيّة لا تحتاج لتأهيل سابق أو لخبرة تذكر، وبالمقابل انخفض عدد العمّال المتخصّصين مع إختفاء بعض المهن بفعل انتشار الآلات.

هذا التغيّر في تكوين الطبقة العاملة وفي حجم المؤسّسات الصناعيّة، أجبر النقابات المهنيّة على إعادة النظر في شروط الإنتساب إليها من أجل إستيعاب هذ العدد الكبير من العمّال غير المتخصّصين الذين وجدوا في أوضاع معيشيّة صعبة.

منذ ذلك الوقت قام شكل جديد من التنظيم النقابي، عرف بنقابة الصناعة وهي نقابة قطاعيّة لكن في صناعة معيّنة. هذا الشكل إنتشر كثيرًا في البلدان الرأسماليّة وأصبح الشكل المفضّل للتنظيم النقابي. لكن تطوّر التنظيم النقابي لم يقف عند هذا الحد. فمع إنتشار ما يسمّى بالآلات الأوتوماتيكيّة في بعض الصناعات وهي آلات تقوم بتنسيق عمليّات الإنتاج بنفسها دون تدخّل الإنسان، ومع قيام مؤسّسات صناعيّة تشكّل بحد ذاتها وحدة إنتاجيّة متجانسة تغيّر نوع العمل الصناعي وأصبح العاملون في المؤسّسات الأوتوماتيكيّة مراقبين ويستعملون معرفتهم وعقلهم وإنتباههم أكثر ممّا يشتغلون بأيديهم. رافق هذه التغيّرات كلّها نشوء ما سمّي بنقابة المؤسّسة التي بدأت تحتل مكانتها بين الشكلين الآخرين اللذين سبقاها.

٣,٢ تطوّر أشكال التجمّع النقابي في لبنان

حتّى أوائل الحرب العالميّة الثانية كانت ثماني نقابات، من أصل ثلاث عشرة نقابة، نقابات مهنيّة. لكنّ خلال الحرب وبعدها، ومع تطوّر قطاع الخدمات (مصارف، نقل جوّي...) وبعض الصناعات (صناعة الغزل والنسيج مثلاً)، بدأت تتكاثر نقابات المؤسّسة والنقابات القطاعيّة. اليوم النقابات القطاعيّة هي الأكثر عددًا لكن معظمها قائم على مستوى المحافظة، يأتي بعدها النقابات المهنيّة ومن ثمّ نقابات المؤسّسة.

هذا الواقع النقابي اللبناني يستدعي الملاحظات التالية:

- ليس هناك من قاعدة محدّدة إعتمد عليها التنظيم النقابي في لبنان. كما أنّ الصراع والتنافس على استقطاب الأجراء الذي قام في الغرب بين مؤيّدي نقابة المهنة ومؤيّدي نقابة القطاع، لم يعرفهما تاريخ الحركة النقابيّة اللبنانيّة.

– حافظت النقابات المهنيّة على أهميّتها في الهيكليّة النقابيّة اللبنانيّة. مع العلم أنّ هذا الشكل النقابي يتراجع نسبيًا في بلدان الغرب كما أنّه قليل الأهميّة لا بل غير موجود في الكثير من البلدان النامية التي هي في طور التصنيع. ففي بعض هذه البلدان وبسبب ضعف الصناعات الحرفيّة وفقدان اليد العاملة المحليّة المتخصّصة ،ولأن التصنيع لم يأت نتيجة تطوّر محليّ بل نتيجة دخول رأس المال الأجنبي، لكل هذه الأسباب لم تنشأ نقابات مهنيّة مهمّة كما حصل في بداية نشوء الحركات النقابيّة الغربيّة.

– برزت بوضوح نقابات المؤسّسة وهي من أكبر النقابات اللبنانيّة.

عوامل عدة تشترك في تفسير هذا الواقع:

- إنّ أهميّة البنى العائلية والطائفية في لبنان الذي قابلها صغر وتشتّت المؤسّسات الإقتصاديّة الصناعيّة وغيرها، ساهمت في تقوية العلاقات العائليّة والطائفيّة على حساب العلاقات المهنيّة والاقتصاديّة. لقد أعاق هذا الواقع قيام وعي قطاعي عند الأجراء وحال دون تضامن أجراء مؤسّسة معيّنة مع أجراء مؤسّسات أخرى من خلال انتسابهم الى نقابة واحدة.

- إنّ المفاوضات الجماعيّة لم تنتشر كثيراً بعد على مستوى القطاعات الإقتصاديّة. كما أنّ أغلبيّة المشاكل المهنيّة لا زالت تُحل على مستوى المؤسّسة.

- إنّ التنظيم الداخلي للنقابات اللبنانيّة لم يعط بعد أهميّة كبرى للهيئات النقابيّة التحتيّة (اللجان النقابيّة مثلاً) ممّا يدفع بعض الأجراء لإنشاء نقابات على أساس المؤسّسة.

٣,٣ أهميّة شكل التجمّع النقابي من حيث الوحدة والفعاليّة

يدعو واقع الأشكال أن النقابيّة الثلاثة في لبنان، إلى التساؤل عن أهميّة كلّ من هذه الأشكال من حيث الوحدة والفعاليّة النقابيّة.

نقابات المهنة تضم أجراء فئة مهنيّة معيّنة ممّا يسهّل التقارب والتضامن بين أعضائها بسبب التشابه في ظروف العمل والأجور والتأهيل... لكن بالمقابل، إنّ عدم وجود هؤلاء الأجراء في مكان عمل واحد، يقلّل من احتمالات التقارب والتواصل ويحول دون تكوين تضامن فعلي ووعي جماعي متطوّر. كما أنّ تكتّل فئة مهنيّة واحدة من الأجراء يمكن أن يخلق منافسة مع الفئات المهنيّة الأخرى في المؤسّسات الواحدة ويُضعف بالتالي وحدة الحركة النقابيّة. نقابات المهنة هي أيضًا نقابات صغيرة الحجم نسبيًا عدا بعض الاستثناءات. وهذا الصغر في الحجم يضعف من قدرتها الماليّة مع ما يستتبع ذلك من إضعاف لنشاطها الإعلامي والتثقيفي ولفعاليتها في الإضرابات **مثلاً**. غير أنّ الاتفاق على مطالب هذه النقابات أسهل بين أصحاب المهنة الواحدة ممّا قد يساعد على تحقيق هذه المطالب.

نقابة المؤسّسة، ورغم أنّها تجمع أجراء يعملون في مكان واحد ممّا يسهّل التواصل في ما بينهم، إلاّ أنّها تلقى صعوبة في توحيد أجراء يمارسون مهنًا مختلفة، وبالتالي تبقى مطالبها عامّة تهم جميع الأجراء ولا تطال خصوصيّات المهن وظروفها الخاصّة. لكن – وهذا ما دلّت عليه التجربة النقابيّة– تقوّي هذه النقابات الفئات المهنيّة الضعيفة وتساعدها، من خلال المفاوضات الجماعيّة، على تحقيق ما تعجز عن تحقيقه منفردة أو بواسطة نقابات مهنيّة.

يبقى أنّ لنقابات المؤسّسة سيئتين اساسيّتين:

- إن قيادات هذه النقابات معرّضة للضغط المباشر من قبل رب العمل لسبب بسيط هو أنّها تعمل عند رب العمل هذا ومصلحتها الإقتصاديّة والمهنيّة مرتبطة بمواقفه منها.

- إن نقابات المؤسّسة تدمج أجراءها كثيرًا في مؤسّستهم ممّا يشكّل عائقًا أمام تضامنهم مع غيرهم من أجراء القطاع الإقتصادي أو أجراء البلد.

النقابات القطاعيّة: هي التي تجمع هي أيضًا أجراء مهن مختلفة، ولكن في مؤسّسات عدة يحتاج التضامن ضمنها الى وعي اقتصادي واجتماعي أعمق من الذي يفترض وجوده في نقابتي المهنة والمؤسّسة.

فمن الاسهل أن يتضامن الأجير مع من يمارس مهنة شبيهة أو مع من يعمل في المؤسّسة ذاتها، من أن يتضامن مع أجراء في مؤسّسات أخرى، فالشعور بضرورة التضامن يحتاج الى وعي اقتصادي اجتماعي أشمل. في النقابات القطاعيّة ايضًا، وكنقابات المؤسّسة، تبقى المطالب في الكثير من الأحيان مطالب عامّة. لكن المطالب التي تشمل هنا أجراء مؤسّسات عدة ، تسمح بالاستفادة من أوضاع أجراء مؤسّسة معيّنة لإغناء مضمون المطالبة وإفادة أجراء مؤسّسات أخرى.

نقابات المؤسسة ونقابات القطاع تتمتّع كذلك وبفعل تمثيلها لمختلف المهن ولمؤسّسات عدة بقوّة ضاغطة أهم بكثير من نقابات المهنة مثلاً. ولقد دلّت التجارب في الغرب أنّ هذه النقابات كانت أكثر فعاليّة من غيرها في المفاوضات الجماعيّة، لأن إطارها التنظيمي يتناسب عادة مع تنظيمات أرباب العمل. أخيرًا إن هذه النقابات توحّد مبدئيًا أجراء قطاع إقتصادي معيّن وتشكّل خطوة مهمّة نحو وحدة الحركة النقابيّة على مستوى الوطن.

يتبيّن من هذا العرض لمميّزات كلّ شكل من الأشكال النقابيّة، أنّ نقابة القطاع تتميّز بالكثير من المقوّمات التي يرتكز عليها أي عمل نقابي فعّال. لقد اعتمدت الحركات النقابيّة بشكل أساسي على هذا النوع من النقابات. لكن إذا ظهر توجّه في لبنان نحو تنظيم النقابات على اساس قطاعي **وجب التنبّه إلى عدّة أمور:**

- إن نجاح النقابات القطاعيّة في الغرب لا يعني بالضرورة نجاحها في لبنان، فإنّ الشكل التنظيمي في الغرب جاء نتيجة لتطوّرات بنيويّة إقتصادية ومهنية، تختلف كثيرًا عن بنيات المجتمع اللبناني. وبالتالي يجب دراسة الواقع المحلّي لمعرفة مدى فعاليّة هذا النوع من النقابات في لبنان، لا بل مدى إمكانيّة تعميمه. إن تاريخ الحركات النقابيّة العالميّة أشار بوضوح إلى الصعوبات التي رافقت مرحلة إعادة تنظيم النقابات لا سيّما محاولات الانتقال من نقابات المهنة الى النقابات القطاعيّة. فبينما حافظت النقابات المهنيّة على دورها وأهميّتها في البلدان الأنكلوسكسونيّة، وخصوصًا في بريطانيا، سعت النقابات القطاعيّة (الصناعيّة) في فرنسا الى إيجاد تنظيم داخلي يلحظ قيام هيئات تمثّل مختلف المهن وتحتفظ بنوع من الإستقلاليّة.

- إنّ أهميّة نقابات المؤسّسة في لبنان وموقعها في البنية الاقتصادية الإجتماعيّة اللبنانيّة وكلّ ما يبرّر وجود هذه النقابات وتكاثرها يشكّل عائقًا أمام نشوء نقابات قطاعيّة قويّة: العلاقات الطائفيّة والعائليّة، صغر المؤسّسات، ضعف الوعي الطبقي...

لذلك يجب أن يترافق إنشاء نقابات قطاعيّة مع إعطاء دور كبير للّجان النقابيّة في المؤسّسات التي تشملها نقابة قطاعيّة معيّنة.

ففي دراسة للوظائف النقابيّة كما يراها عمّال احد معامل النسيج، تبيّن أنّ هؤلاء العمّال يعتبرون أنّ مسألة تحقيق مطالبهم (تحسين الأجور، تحسين ظروف العمل العلاقات السائدة في العمل) هي من وظائف اللجنة النقابيّة في المؤسّسة وليس نقابة الغزل والنسيج. كما شدّد هؤلاء العمّال على ضرورة مشاركة اللجنة النقابيّة فعليًا في المفاوضات الجماعيّة بين نقابة الغزل والنسيج وأرباب العمل.

يشير كل هذا إلى أنّه بالرغم من وجود نقابة قطاعيّة ينتمي إليها عمّال المعمل، يبدو العمّال وكأنّهم أكثر ترابطًا وتضامنًا مع اللجنة النقابيّة المسؤولة في المعمل. أضف إلى ذلك أنّه أصبح معلومًا في التجارب العالميّة أن نسبة المشاركة تخف نسبيًا في النقابات القطاعيّة وفي النقابات الكبيرة بشكل عام وهذا ما يمكن تفاديه من خلال إعطاء وظائف هامّة للجان النقابيّة في المؤسّسات.

ناضلنا سوا...
منقرر سوا...

القسم الثاني

النساء في النقابات الشريكة: احتياجات تنظيمية لتفعيل مشاركتهن

في العقود الأخيرة تطور عدد النساء الأجيرات في العالم ليصبح قريباً من عدد الرجال. عام ٢٠٠٤ مثلا ولإعطاء مثال عن وتيرة التطوّر ، بلغ عدد النساء العاملات ١,٢ ملياراً من أصل ٢,٩ مليار، بزيادة ٢٠٠ مليون امرأة في عشر سنوات حسب منظّمة العمل الدوليّة§ .وقد ترافق ذلك مع اتساع القطاع غير الرسمي الذي ضمّ أكثريّة نسائيّة تعمل في ظروف هشّة.

أمّا بالنسبة للعضويّة النقابيّة تشكّل النساء ٣٩٪ من مجموع أعضاء النقابات في العالم، غير أنّهنّ لا يمثّلن أكثر من ١٪ من أعضاء الهيئات المقرّرة في النقابات ** .قبل معاينة مسألة مشاركة النساء في النقابات الشريكة في البحث والبرنامج، بالاستناد الى البحث الميداني الذي قمنا به، من المهم الإشارة الى أن الاهتمام النقابي بمشاركة النساء في النقابات جاء باعتقادنا نتيجة لتطور على ثلاثة مستويات: **مستوى نضال الحركات النسائيّة في العالم، مستوى العمالة والعضويّة النقابيّة، مستوى مفهوم الديمقراطيّة داخل المنظّمات بشكل عام.**

§ Achieving Gender equality, ITUC, 2008, P.12

** Promoting Gender Equality, ILO 2002, P. 9

نضال الحركات النسائيّة

شهد القرن السابق وبداية القرن الحالي زخمًا للحركات الاجتماعيّة التي قادتها النساء من خلال المنظّمات التي أنشأتها دفاعًا عن حقوق النساء ومناداة بالمساواة بينهن وبين الرجال. وإذا كانت أتفاقيّة إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) من أبرز نتائج هذا النضال، فإن تطورات عديدة حصلت أيضًا على مستوى التشريعات الوطنيّة وفي مجالات عدّة: العائلة، العمل، السياسة، التنظيمات المدنيّة والسياسيّة وغيرها... وقد تضمّنت هذه التشريعات قوانين ومواد جديدة تؤكّد على حقوق النساء وعلى القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة. وقد ترافق هذا التطوّر التشريعي مع زيادة في الوعي الجندري لدى النساء والرجال على حدّ سواء، وإنعكس مبادرات وجهودًا في أوساط التنظيمات المدنيّة والسياسيّة (ومنها الاحزاب والنقابات العمّاليّة) تهدف جميعها الى تفعيل مشاركة المرأة في هذه التنظيمات.

تغيير ملامح العمالة والعضويّة النقابيّة

لقد خسرت حركات نقابية كثيرة أعضاءً بسبب تغيير ملامح العمالة. فغالبًا ما شكّلت أوساط العمال اليدويين في المؤسسات الكبيرة، وفي القطاعات التقليدية كمناجم الفحم، وقطاع المعادن، وقطاع النسيج، والمرافئ وسكك الحديد؛ معاقل الانتظام النقابي. كما أعتبر القطاع العام، في معظم البلدان مجالاً آخر شهد نسبة عالية في الإنتظام النقابي أيضا. غير أن صناعات تقليدية كثيرة شهدت تراجعًا وبدأ الاتجاه الى خصخصة ما كان تابعًا للقطاع العام في السابق، ينتشر في أنحاء العالم كافّة.

في الوقت نفسه، بدأ التحول من الأشغال اليدوية الى الأشغال المكتبية، وهي أشغال لم تألف حسن التنظيم النقابي، في معظم البلدان إن لم نقل كلّها.

مثّلت حركات نقابية كثيرة، بصورة أساسية، عمالاً ذكورًا يعملون بدوام كامل، ويشغلون وظائف مستقرة نسبيًا. غير أن اليد العاملة حققت توازناً ملحوظًا بين الرجال والنساء في عدد كبير من البلدان؛ كما أن العمل بدوام جزئي أصبح أكثر شيوعًا؛ وإنتشرت العقود المؤقتة. علاوة على ذلك، شهد عدد كبير من البلدان تزايدًا في اليد العاملة المهاجرة. وقد إرتبطت هذه التغيرات في بعض الحالات بنمو اقتصاد غير رسمي.

الديمقراطية كحاجة تنظيمية داخلية في النقابات العمالية

إن تغير ملامح العمالة من جهة وإنخفاض نسبة العضوية من جهة ثانية تدفعان النقابات العمالية لإعادة النظر بهياكلها وقواعدها التنظيمية. فالبيروقراطية النقابية وإنعدام الديمقراطية في العلاقات التنظيمية الداخلية هي من الأسباب الرئيسية لانخفاض العضوية. بالمقابل إن أي جهد تنظيمي لزيادة العضوية عبر الاتصال المباشر أو الخدمات أو الحملات يفترض تطويرًا للتنظيم نفسه عبر تأسيس اللجان القاعدية التمثيلية والوظيفية.

من جهة أخرى إنّ تنظيم العمالة الجديدة من النساء والشباب أو أصحاب العقود المؤقتة أو الفئات المهمشة تاريخيًا، يطرح بدوره تحديًا أعمق يطال مفهوم الديمقراطية بذاته. إضافة الى الجهد المطلوب لذلك مع هذه الفئات لتحسيسها وإقناعها بالانتساب الى النقابات، تتوسع محاولات نقابية لتعديل مفهوم الديمقراطية القائم على حكم الأكثرية، باتجاه تعميم المفهوم القائم على احترام حقوق الأقليات والمهمشين وإبتكار قواعد تمثيلية وتنظيمية لضمان تمثيلهم والتعبير عن خصوصياتهم (الكوتا، التمثيل المتساوي بين النساء والرجال، اللجان المتخصصة الخ...)

هل أثّرت هذه العوامل الثلاثة على الحركة النقابيّة اللبنانيّة جاعلة من القضيّة النسائيّة همًا نقابيًا ترجم مبادرات وأفعالاً؟ إذا كان الجواب سلبيًا بالإجمال، بما يتعلّق بالحركة النقابيّة اللبنانيّة بشكل عام، فإن الجواب عليها بالنسبة للنقابات الشريكة، سيشكّل المضمون الرئيسي لهذا القسم الثاني من البحث. بداية سنعرض لبعض خصائص النقابات الشريكة كما دلّت عليها المعلومات التي تمكنّا من جمعها، من احصائيات ومستندات. بعد ذلك، وبالاستناد الى معطيات إحصائيّة، سنتوقف عند شكلين من أشكال المشاركة النسائيّة: الانتساب، والتمثيل في المجالس التنفيذيّة. في نهاية القسم سنقدّم بعض الاقتراحات فيما يتعلّق بالاحتياجات التي لا بد من تلبيتها اذا ما قرّرت النقابات الشريكة تفعيل مشاركة أعضائها من النساء في قراراتها وأنشطتها.

١ بعض خصائص النقابات الشريكة

١,١ أنواع النقابات

تتوزّع النقابات الثماني على ثلاثة أنواع من النقابات بحسب قواعد تنظيمها الخارجي:

- نقابات المؤسسة وهي خمسة: نقابة العاملين في شركة طيران الشرق الاوسط والشركات التابعة، نقابة مستخدمي ادارة حصر التبغ والتنباك، نقابة مستخدمي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، نقابة مستخدمي وموظفي هيئة أوجيرو، ونقابة العاملين في مصلحة مياه بيروت وجبل لبنان.
- النقابات القطاعيّة وهي إثنتان: نقابة موظفي المصارف في جبل لبنان وبيروت، ونقابة موظفي المصارف في الشمال.

- نقابة مهنيّة – قطاعيّة: نقابة أساتذة التعليم الخاص

١,٢ إنتماء النقابات الى الاتحادات النقابيّة

باستثناء نقابة أساتذة التعليم الرسمي التي تنتمي الى هيئة التنسيق النقابيّة (وهي شبكة نقابيّة وليست إتحادًا هرميًا) تنتمي النقابات السبع الأخرى الى ثلاثة اتحادات: نقابتا المصارف تنتميان الى اتحاد نقابات موظفي المصارف، ونقابة الطيران الى اتحاد قطاع الطيران، والنقابات المتبقيّة الى اتحادي المصالح المستقلة والمؤسسات العامّة. جميع الاتحادات المذكورة تنتمي الى الاتحاد العمّالي العام.

١,٣ نقابات "تعمل"

تشترك النقابات اللبنانية ببعض الخصائص المتعلقة بهياكلها وتنظيمها الداخلي:

- هيئتان في التنظيم النقابي: المجلس التنفيذي والجمعية العمومية بإستثناء بعض النقابات والإتحادات القليلة حيث هناك مجلس مندوبين (أو مجلس مركزي).
- تنظيم جغرافي (لجان مؤسسات، فروع) ضعيف أو غائب.
- إجتماعات غير منتظمة أو معدومة للمجلس التنفيذي وشبه معدومة للجمعية العمومية.
- تدخل متزايد للدولة وأصحاب العمل والادارات الرسمية والأحزاب السياسية في الانتخابات.
- غياب السكريتاريا المتخصصة ولجانها.
- اقتصار النشاط النقابي على الرئيس وأمين السر.
- ظرفية الاتصالات بين القيادة والقاعدة وفي إتجاه واحد.
- عدم التمرس بقواعد إدارة الاجتماعات وإتخاذ القرارات (وفي بعض الأحيان عدم إحترامها).
- عدم التمرس بقواعد الإدارة المالية.
- ضآلة الاشتراكات النقابية والضعف في تحصيلها.

هذه الخصائص تترافق مع **ثلاثة مؤشرات خاصة** بمشاركة الأعضاء في أعمال النقابة وذات مدلول حسي حول العلاقات التنظيمية:

- نسبة انتساب متدنية في النقابات والاتحادات بشكل عام ومرتفعة (بفعل تطبيق تقليد الانتساب الآلي لكل موظف جديد) في نقابات المؤسسة.
- معدل المشاركة في الإجتماعات والإنتخابات والتحركات متدنٍ.
- نسبة الإنتساب ومعدل المشاركة متدنيان لدى النساء بالمقارنة مع الرجال.

لقد أطلقنا صفة **"تعمل"** على النقابات الشريكة لتمييزها عن النقابات الأخرى.

ففي هذه النقابات الثماني، نسبة الانتساب عالية نسبياً وفي بعضها – نقابات المؤسسة **مثلاً** – تصل الى ١٠٠٪ حيث ان الإنتساب اصبح "عادة" يمارسها جميع أجراء المؤسسة لدى مباشرتهم العمل. حتى في النقابات القطاعيّة (المصارف والتعليم) نسبة الانتساب مقبولة جدًا بالمقارنة مع القطاعات الأخرى غير الممثلة في العيّنة. كما أن العضويّة في هذه النقابات "متعدّدة الطوائف والمذاهب" على شاكلة تركيبة البلد مما يميّزها ايضًا عن عدد متكاثر للنقابات ذات الطابع المذهبي الضيق.

تمارس هذه النقابات "العادات" الديمقراطية من إجتماعات وإنتخابات. مجالسها التنفيذيّة تعمل بانتظام، لكن بعضها لا يعقد اجتماعات لجمعياته العموميّة الاّ نادرًا. اما الانتخابات فتأتي في معظم الأحيان "توافقيّة" بين القوى الحزبيّة الأساسيّة في البلد والتي تبسط نفوذها بين أعضاء النقابات. ولا نغفل هنا التأثير الكبير أيضًا لبعض "الإدارات" (الموزّعة على المرجعيات السياسيّة ايضًا) ولا سيما في نقابات المؤسّسة، أو لبعض الادارات في المدارس الخاصّة.

كذلك تتفاوض هذه النقابات على مطالبها وينجح بعضها في التوصّل الى عقود عمل جماعيّة (في قطاع المصارف مثلاً). كما أنها تنظّم تحرّكات ضاغطة من إعتصامات واضرابات وتظاهرات وكان لافتًا في الفترة الأخيرة تنظيم هذه التحرّكات الضاغطة في قطاعي المصارف والتعليم.

†††† إضافة الى رابطة العاملين في القطاع العام وروابط التعليم الرسمي

أما مطالب النقابات الشريكة فيمكن إختصار أبرزها في السنوات الأخيرة في الجدول ادناه:

النقابة	المطالب
التعليم	– سلسلة الرتب والرواتب / تصحيح الأجور.
الضمان الاجتماعي	– اعتبار سحب تعويض عشرين سنة بمثابة سلفة على التعويض النهائي. – تعديل نظام المستخدمين بما يتعلق بالمتقاعدين بحيث يشمل إفراد عائلاتهم بالتقديمات الصحية. – إجراء مباريات لترقية الموظفين في الملاك (وليس جلب موظفين من الخارج).
الطيران	– إعادة العمل بنظام التدرّج. – البحث الجدي بدوام العمل ونظام تناوب الفرق بما يتناسب مع تحسين الإنتاجية والراحة النفسية والجسدية للموظفين. – استفادة اولاد الزميلات المضمونات مع إولادهن دون تمييز.
المياه	– إدخال العمال والأجراء والمستخدمين في الملاك وتثبيتهم. – إستفادة الموظفين من بدل المياه. – تعديل نظام المستخدمين بما يتعلق بالمساعدات المرضية والإجازات العائلية وإضافة ملحقات لتعويض الصرف من الخدمة.
المصارف بيروت وجبل لبنان المصارف شمال	– إنشاء صندوق تعاضد (استشفاء / معاش تقاعدي). – تثبيت دوام العمل. – تثبيت الزودة الادارية السنوية ٣٪. – رفع التقديمات المدرسية والجامعية والتغطية الطبية.
اوجيرو	– تعديل سلسلة الرتب والرواتب حسب النظام. – الطبابة بعد سن التقاعد. – تعديل نظام المستخدمين بما يتعلق بالترفيعات. – تحسين منحة المدارس. – تطبيق العدالة بين المرأة والرجل بما يتعلق بالطبابة والاستشفاء والمنح.
الريجي	– المطالبة بزيادة المنحة المدرسية . – المطالبة بإحتساب التعويضات المقبوضة كسلفة على تعويض نهاية الخدمة. – تثبيت العمال المتعاقدين.

تتنوّع مطالب النقابات الثماني لكنها تتقاطع في بعض الأحيان. يمكن إبداء أربع ملاحظات حول هذه المطالب:

١ – بعض هذه المطالب يطال الوضع المعيشي (أجور، تقديمات، تعويضات...)
٢ – البعض الآخر يطال ظروف العمل وتنظيمه (دوام العمل، نظام التدرّج، التثبيت في الملاك،...)
٣ – في نقابتين (الطيران وأوجيرو) هناك مطلب خاص بالنساء، ومتعلّق بتطبيق قانون الضمان الاجتماعي من حيث استفادة أولاد المرأة المضمونة من التقديمات...
٤ – تفتقر لوائح المطالب الى مطالب عامّة تتجاوز القطاع الذي تمثّله النقابة الى السياسات العامّة الاقتصاديّة أو الى التشريعات التي تنظم العمل والعمل النقابي.

١,٤ الأنظمة الداخلية للنقابات

تضع النقابات أنظمتها الداخليّة بالاستناد الى مرجعين تشريعيين: الباب الرابع من قانون العمل اللبناني الخاص بالنقابات ، والمرسوم رقم ٧٩٩٣ حول "تنظيم النقابات". ولا يصبح النظام الداخلي معتمدًا الاّ بعد التصديق عليه من قبل وزارة العمل وهي التي تعطي الترخيص بانشاء النقابة او عدمه. وتعتبر المادى ٨٦ من قانون العمل المتعلّقة بالترخيص المسبق مخالفة للاتفاقية ٨٧ الخاصة بالحريات النقابيّة.
بحسب القانون يجب ان يتضمّن النظام الداخلي **ما يأتي:**

١. إسم النقابة ومقرّها.
٢. الأهداف التي أنشئت لأجلها.
٣. شروط قبول الأعضاء وإنسحابهم وفصلهم.
٤. عدد أعضاء مجلس النقابة.
٥. إختصاص الهيئة العامّة والقواعد المتعلّقة بسير أعمالها.
٦. صلاحيات مجلس النقابة والرئيس وأميني السر والصندوق وواجبات كل منهم.
٧. مصادر تمويل النقابة وكيفية إستثمارها والتصرّف بها.
٨. القواعد المتعلّقة بالحسابات وكيفية إجراء الحساب الختامي.
٩. إسم المصرف الذي تودع فيه أموال النقابة على أن يكون من المصارف المعترف بها رسميًا.
١٠. قيمة المبالغ التي تقرّرها النقابة للإنفاق على شوؤن العمال الصحّية والاجتماعيّة والتعاونيّة وذلك بالنسبة لمقدار إيرادها المالي السنوي.
١١. الوجوه التي يجب أن تنفق فيها أموال النقابة.
١٢. بيان كيفية صرف السلفات.
١٣. في حال حلّ النقابة لا يجوز التصرّف بأموالها سواء كانت مودعة في المصرف أو تحت يد أمين الصندوق أو أحد أعضائها. على أن يكون للنقابة حق في اقتراح توزيع تلك الاموال في وجوه نافعة للعمال ولا يجوز النص على توزيعها بين الأعضاء.
١٤. تحديد بدل إشتراكات الأعضاء والاعضاء المنتسبين.
١٥. الاجراءات الواجب إتخاذها لتعديل نظامها أو لحل النقابة.

تتشابه الأنظمة الداخليّة للنقابات لدرجة تطابقها في بعض الأحيان؛ حتى الهيكلية واحدة تقريبًا: جمعيّة عموميّة تنتخب مجلس النقابة الذي يقوم بالمهام التنفيذيّة. وفي معظم الأحيان تختصر هاتان الهيئتان بنية النقابة والمهام النقابية التي يحدّدها النظام الداخلي. هذا الشكل المركزي الهرمي ينتج عنه في الكثير من الاحيان نموذج نقابي يطلق عليه اسم "النموذج الخدماتي". من أهم آثاره ضعف المشاركة النقابيّة الفعليّة لدى الرجال والنساء على حد سواء. **تلخّص النقاط أدناه الخصائص الأساسيّة للنموذج الخدماتي:**

- القيادة تتحرّك وتؤمّن خدمات للأعضاء،
- الإتكال على الخبراء.
- التواصل في النقابة من فوق الى تحت.
- التحرّك النقابي هو ردّة فعل على مواقف أصحاب العمل والحكومة ولا ينبع من خطة ذاتيّة.
- مركزية في التنظيم.
- تدريب وتثقيف الاعضاء أمر ثانوي.

رغم ذلك وبعد اطلاعنا على الأنظمة الداخليّة للنقابات الثماني، تبيّن لنا أنّ بعضها يحتوي على مواد إمّا تساعد على مشاركة المرأة بشكل مباشر، أو تخلق ظروفًا ديمقراطيّة تشجّع النساء والرجال على المشاركة (أكان ذلك من خلال تكوين مجلس للمندوبين، أو لجان عمل، أو طريقة انتخاب المجلس التنفيذي وتوزيع المنتخبين على المؤسسات، أو الكوتا النسائية وغير ذلك...). سنتوقّف أمام هذه المواد الايجابية عند كل من النقابات الثماني:

نقابة المصارف في بيروت وجبل لبنان

- لا يجوز أن يضم المجلس التنفيذي، أكثر من عضو واحد من مصرف واحد (مادة ٤٦).
- وجود مجلس مندوبين منتخب.
- يتألّف "مجلس المندوبين" من مندوبين عن كل مصرف بمعدّل عضو واحد عن كل خمسين عضوًا (مادة ٥٦).

نقابة المصارف في الشمال

- تنعقد الجمعيّة العموميّة مرّة في السنة (مادة ١٩).
- يحق لمجلس النقابة الإستعانة بمستشارين من أعضاء الجمعيّة العموميّة وله ان يدعوهم لأي من جلساته بهذه الصفة (مادة ٣٥).
- لا يجوز أن يضم المجلس التنفيذي أكثر من عضو واحد من مصرف واحد (مادة ٥٤).

نقابة الريجي

- تشكيل لجان متنوّعة ثقافية، صحيّة، تعاونيّة، رياضيّة،... (المادة ٣ من نظام أساسي).
- تشكيل لجنة نسائية (مادة ٣ فقرة ٥) من النظام الاساسي.
- اجتماع الجمعية العمومية مرة في السنة ويمكنها أن تنعقد على ثلاث مراحل تبعًا لوجود مؤسسات ومباني الإدارة (مادة ٨).
- تمثيل النساء بثلث أعضاء المجلس التنفيذي على الاقل (مادة ٢٨).
- المناصفة بين العمال والموظفين في المجلس التنفيذي (مادة ٢٨).

نقابة أوجيرو

- يمثل المجلس التنفيذي جميع المرافق السلكية واللاسلكية الموجودة ضمن المحافظات اللبنانية (مادة ٢٢).
- يحق لكل منتسب حضور إجتماع المجلس التنفيذي على الاّ يتعدّى عدد المنتسبين الثلاثة في الجلسة الواحدة (مادة ٢٧).
- تجتمع الهيئة العامة مرة في السنة ونظرًا لطبيعة الخدمة فإن الأعضاء الموجودين حكمًا في العمل يعتبرون في عداد الحاضرين وتؤخذ أصواتهم بواسطة لجنة خاصة (مادة ٤١).
- يمكن للأعضاء فرديًا أو كجماعة طرح مواضيع على الهيئة العامة (مادة ٤٧).

نقابة مياه بيروت.

- يحق لمجلس النقابة الاستعانة بمستشارين من أعضاء الجمعية العمومية وله أن يدعوهم لحضور أي من جلساته (مادة ٣٤).

نقابة طيران الشرق الاوسط

- وجود مجلس للمندوبين.
- ينتخب اعضاء مجلس المندوبين من الدوائر وحسب النسب (مادة ٥٠).
- يجتمع مجلس المندوبين كل شهر ويعقد كل ثلاثة اشهر اجتماعًا مشتركًا مع المجلس التنفيذي (مادة ٦٠).

نقابة الضمان الاجتماعي

- تتمتّع المراكز بصلاحيات تقريرية، وتعقد المراكز جمعية عمومية كل ثلاثة اشهر (مادة ٦)
- يوجد مجلس مندوبين.
- يمثّل مجلس المندوبين الجمعية العامة للنقابة ويشترك بوضع البرنامج السنوي. يعقد مجلس المندوبين والمجلس التنفيذي إجتماعًا مشتركًا كل ثلاثة اشهر. قرارات الاجتماع ملزمة للهيئات كافة (مادة ١٣).
- تنبثق عن مجلس المندوبين لجان منتخبة (مادة ١٦) وتعقد هذه اللجان إجتماعًا عاديًا كل شهر.
- يعقد المجلس التنفيذي جلسة كل أسبوع (وليس كل شهر كباقي النقابات) (مادة ٣٩).

نقابة المعلّمين في لبنان

- تتألّف الجمعية العموميّة في المحافظات من جميع الأعضاء المنتسبين الى الفرع والمسدّدين بدل اشتراكاتهم السنوية (مادة ٤٣ من مشروع النظام الداخلي).
- يتكوّن مجلس الفرع في كل محافظة من إثني عشرة عضوًا تنتخبهم الجمعية العموميّة الفرعيّة بالاقتراع السرّي المباشر لمدة سنتين (المادة ٤٤).
- يحق للمجلس التنفيذي بالتعاون مع مجالس الفروع تشكيل لجان يختارها من صفوف المعلمين المنتسبين الى النقابة (لجنة المال، لجنة الدراسات، لجنة الثقافة، لجنة القضايا العامّة والقوانين،...).

٢ انتساب النساء الى النقابات: ممارسة روتينيّة

تلخّص اللائحة أدناه أبرز العقبات امام انتساب المرأة الى النقابات العماليّة كما بيّنتها دراسات متعدّدة :

- النساء لا تعرفن ولا تقّدرن كيف يمكن للنقابات أن تساعدهن.
- الخوف من الفصل من الخدمة او من قمع صاحب العمل.
- المسؤوليات العائلية.
- ضعف الثقة بالنفس.
- التقاليد والعادات الاجتماعيّة والدينيّة.
- معارضة الزوج او العائلة.
- الثقافة الذكوريّة في النقابة وردود فعل الذكور .
- الافكار المسبقة حول دور المرأة.
- النقابات غير حسّاسة بشأن احتياجات المرأة.
- صعوبة دفع الاشتراكات لدى النساء الفقيرات.
- صعوبة تنظيم القطاع غير الرسمي ذات الأكثرية النسائيّة.
- البنية والقواعد النقابيّة.
- آليات الترشيح والانتساب تعتمد على شبكة ذكوريّة.

العقبات يمكن ان تأتي إذاً من مصادر عدة:
القطاع الاقتصادي، النقابة، ثقافة المجتمع، مواقف الذكور والمرأة نفسها.

وفي دراسة أجريناها في ٥ بلدان عربيّة ، تبيّن لنا أنه بالرغم من بعض الفوارق بينها (مصر، تونس، لبنان، الأردن، وفلسطين)،

هناك عوامل مشتركة تؤثر في انتساب النساء الى النقابات:

- ارتفاع معدّل الانتساب في صفوف النساء من الفئات المهنيّة العالية.
- ارتفاع معدّل الانتساب في صفوف النساء مع الرضا عن اللجنة التنفيذيّة.
- ارتفاع معدّل الانتساب في صفوف النساء اللواتي يقرأن المنشورات النقابيّة والأخبار الإجتماعيّة والإقتصاديّة في الصحف.
- ارتفاع معدّل الانتساب في صفوف النساء مع انخفاض مشاركتهن في المهام المنزليّة.
- ارتفاع معدّل الانتساب في صفوف النساء عندما يكون موقف الزوج او الأبوين ايجابيًا تجاه النقابة.
- ارتفاع معدل الانتساب في صفوف النساء اللواتي يشاركن في أنشطة تدريبيّة.

هنا أيضًا يمكن تلخيص هذه العوامل المساعدة او المعيقة في حال انتفائها: نوع العمل ومرتبته، العلاقة باللجنة التنفيذية في النقابة، الثقافة الاجتماعيّة، المشاركة في المهام المنزلية، موقف الزوج او الابوين، المشاركة في الانشطة التدريبية.

ما هو واقع إنتساب النساء في النقابات الشريكة؟

يحتوي الجدول أدناه على الاحصائيات التي تمكنّا من الحصول عليها من النقابات الشريكة حول إنتساب النساء:

نسبة انتساب النساء الى النقابات

النقابة	رجال	نساء	نسبة النساء في القطاع
المصارف (بيروت)	٪٦٠	٪٤٠	٪٥٠
المصارف (الشمال)	٪٥٧	٪٤٣	–
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	٪٥٠,٩	٪٤٩,١	٪٤٩,١
طيران الشرق الاوسط	٪٦٠	٪٤٠	٪٣٢
مياه	٪٨٩	٪١١	–
أوجيرو	٪٦٥	٪٣٥	٪٣٥
الريجي	٪٥٧	٪٤٣	٪٤٣
التعليم	٪٢٥	٪٧٥	٪٧٩

يمكننا إبداء الملاحظات التالية:

- في ست نقابات من أصل ثماني، نسبة إنتساب النساء بالمقارنة مع نسبة الرجال هي من ٤٠٪ وما فوق وتصل الى ٧٥٪
- في النقابتين الباقيتين النسبة هي ١١٪ (مياه)، و٢٠٪ (أوجيرو)، وهي نسب قريبة أو متساوية مع نسبة النساء في القطاع الذي تمثله النقابة.
- في جميع النقابات نسبة النساء في النقابة تقارب أو تتساوى مع نسبة النساء في القطاع (رغم عدم توفّر الارقام بالنسبة للقطاع في المصارف في الشمال، وفي المياه، الاّ أنّه بحسب المعنيين أن النسبة قريبة من نسبة النساء في النقابة)

هل يمكننا الإستنتاج أنه لا مشكلة بالنسبة لإنتساب النساء الى النقابات وأنّه لا تمييز في هذا الإطار؟

في نقابات المؤسسة **(وهي خمس: الضمان، الريجي، الطيران، أوجيرو، والمياه)** المسألة أصبحت معروفة: هناك عادة بأن تعطى بطاقة انتساب لكل من يعمل في المؤسسة مما يؤدي الى نسبة إنتساب تقارب ال ١٠٠٪. ويبدو أنّ هذه العادة تسري على النساء والرجال على حدّ سواء. نتلمس هنا قوّة العادات الاجتماعيّة: عندما تكون هذه العادات تمييزيّة يجري إقصاء النساء، لكن عندما تكون مساواتية ينتفي التمييز بين الجنسين.

لكن هذه العادة الاجتماعيّة لا يمكن ان تفسر وحدها النسبة العالية لانتساب النساء. فنحن نجد الظاهرة نفسها في النقابات القطاعية: نقابتا المصارف ونقابة التعليم. بحسب النساء اللواتي شاركنّ في المجموعة المركّزة، لا يعكس هذ الانتساب إلتزامًا نقابيًا بالضرورة بل يمكن ان يكون ايضًا روتينيًا في مختلف المؤسسات التي تمثلها النقابة القطاعية. غير أن نقابة المصارف في الشمال أعطت تفسيرًا اضافيًا لا بل مغايرًا: لقد نتجت هذه النسبة العالية عن حملة إستقطاب (زيارات ميدانيّة، ونشاطات) إستهدفت النساء وشجعتهن على المشاركة.

عند سؤالهن عما إذا كان هذا الإنتساب يترجم مشاركة فعلية في إجتماعات وأنشطة النقابات، أجمعت النساء في المجموعة المركّزة على الأمور التالية:

- المشاركة ضعيفة عند الرجال والنساء على حد سواء ، لكنّ نسبيًا الرجال يشاركون أكثر.
- ترتفع نسبة المشاركة عند الفئتين إذا طلبت بعض الاحزاب ذلك أو إذا كان الموضوع مهمًا، تتم المشاركة حتى دون موافقة الاحزاب (كما حصل في تحرّكات هيئة التنسيق النقابية المطالبة بسلسلة جديدة للرتب والرواتب).

٣ كيف تصبح المرأة ناشطة نقابيًا؟

نعرض في ما يلي لمسارات خمسة كما روتها ناشطات نقابيات، نتتبّع من خلالها أبرز المراحل التي مرّت بها بعض النساء لتصبحن ناشطات نقابيات. وتسمح لنا متابعة هذه المسارات بتحديد أهم الدوافع والعوامل التي تدفع المرأة نحو المشاركة الفاعلة:

المسار الاوّل

"الانتساب الى النقابة مباشر وبمجرّد الدخول الى العمل. بدأت ألاحظ ضعف التحرّك النقابي في نقابتنا، وعند السؤال عن الأسباب وجدت أن كل أعضاء المجلس التنفيذي ينتمون الى أحزابهم السياسيّة أكثر من إنتمائهم الى نقابتهم، وأي عمل يقومون به هو لتسجيل هدف لحزبهم وليس لنقابتهم.
وبما أني أحب العمل النقابي وأعرف أهميّته لتحقيق مطالبنا المحقة والكثيرة، وكوني لم أمتلك خبرة سابقة بالعمل النقابي بدأت أطلب بإلحاح الاشتراك بدورات تدريبيّة وندوات نقابيّة للتمكّن من القيام بالعمل المطلوب".

المسار الثاني

" الوضع المذري الذي وصلت اليه نقابات لبنان بعد أن أصبحت مرتهنة للأحزاب السياسيّة والطوائف وأصبح النضال عندها عبارة عن تنفيذ أجندة الأحزاب، هو ما جعلني أنشط نقابيًا كحلم بأن أعيد للعمل النقابي معناه الحقيقي وإن كان على صعيد شخصي.. فكان العمل على ان أترشّح الى مجلس النقابة في مركز عملي مع العلم مسبقًا بالنتيجة. ثمّ تبعها النضال من أجل المشاركة في ورش العمل النقابيّة، واقول النضال لأنّه حتّى المشاركة في الورش لها محسوبياتها لدى كل قوى، وثمّ بدأ النشاط على صعيد شخصي في القيام بالمطالب وجعلها مطالب عامّة".

المسار الثالث

"بدأت العمل النقابي في نقابة المعلّمين لأسباب شخصيّة تعود إلى الاستفسار عن بعض الحقوق؛ ثمّ أصبحت مندوبة عن المدرسة التي أعمل فيها ممثّلة لجميع المعلّمين والمعلّمات. جذبني العمل النقابي وترشّحت وأصبحت أمينة للصندوق وبعدها نائبة للرئيس حتى أصبحت حاليًا رئيسة لفرع الجنوب. بالإضافة الى إعجابي بالعمل النقابي غير أنّ التحدّي كان من أهم دوافعي إذ أنّ المناصب كانت توزّع على الرجال حكرًا دون النساء وبعد مواجهة مع العديد استطعت إثبات كفاءتي وواظبت على حضور جلسات مجلس الفرع كافة والمشاركة في نشاطاته، حتى أصبحت أمثّل النقابة في المؤتمرات كافة المتعلّقة بالنساء (داخل لبنان وخارجه)، فأصبحت من مؤسسي شبكة نساء الدول العربيّة. أمّا الهدف الثاني الذي أسعى إليه فهو الترشّح للمجلس التنفيذي".

المسار الرابع

"أواخر عام ١٩٩٣، مع نهاية دراستي الجامعيّة وبداية حياتي العمليّة في إدارة حصر التبغ والتنباك، انتسبت بشكل رسمي لرابطة المرأة العاملة في لبنان، وهي رابطة تهتم بحقوق المرأة العاملة وتعمل على توعيتها من خلال القيام بورش عمل. وبعد فترة من خضوعي للعديد من دورات التدريب النقابي وورش العمل الخاصة بتوعية المرأة على حقوقها في العمل، تمّ إنتخابي في الهيئة الإدارية للرابطة وما زلت حتّى تاريخه. وإنعكس نشاطي الإجتماعي على موقعي في العمل ممّا شجعني على الترشّح لانتخابات المجلس التنفيذي لنقابة موظفي وعمال إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية منتصف عام ٢٠٠٨، وما زلت حتى تاريخه، وذلك بعد إعادة إنتخابي لدورة ثانية عام ٢٠١١. ومنذ اليوم الأوّل لدخولي النقابة عملت على تأليف لجنة نسائيّة تعنى بجميع مشاكل النساء العاملات في ادارة حصر التبغ والتنباك، وتعمل على إيصال صوت الأجيرات الى مجلس النقابة. وبما أن نقابتنا منتسبة للإتحاد الدولي للخدمات العامة، وبما أني كنت أمثّل المرأة في النقابة، كنت أواظب على حضور جميع دورات التدريب النقابيّة والندوات وورش العمل التي ندعى إليها من قبل الإتحاد، على مستوى محلي وإقليمي. و إثر مشاركتي الفاعلة في الإتحاد تمّ إنتخابي كعضو بديل (نائبة الرئيسة) للجنة المرأة التابعة للاتحاد الدولي للخدمات العامة على مستوى البلاد العربية وشمال أفريقيا عام ٢٠١٢ ولغاية ٢٠١٧".

المسار الخامس

"إنّ الإنتساب الى نقابة مصلحة مياه بيروت هو تلقائي بمجرّد الدخول للعمل. وهنا بدأت العمل عام ١٩٩٢ وهكذا وجدت انني منتسبة الى النقابة دون أية معرفة سابقة عن النقابة وما هو دورها وفاعليتها.
بعد فترة وجيزة من دخولي العمل علمت أن هناك إنتخابات مجلس تنفيذي لدورة جديدة بعد أن انتهت المدة القانونية للمجلس السابق. وبالصدفة طُلب مني أن أكون مندوبة لأحد المرشّحين في حينه. خلال عمليّة الانتخاب لاحظت أن هناك سلوكاً غيرُ مألوفٍ من قبل أحد الموظفين امام صندوق الاقتراع. وهنا اعترضت امام لجنة مراقبة الانتخابات بأن هذا التصرفَ غير مقبول ولن أسمح له بالإقتراع إذا لم يظهر بطاقة انتسابه، وتطور الجدال داخل غرفة الانتخاب وسجلت اعتراضًا امام اللجنة.

هذه المرحلة دفعتني للتعرّف والتطلّع لما يجري من حولي؛ بالإضافة الى حاجتي للترقي والمعرفة، والإنفتاح نحو آفاق أوسع في الفكر، وللتجلي نحو الأفضل والتعرّف على كيفية تنظيم الأمور وتبادل الأدوار لما يحصل داخل الغرف المغلقة لصنّاع القرار المتعلّق بمصير الموظّفين والعمّال، وكيفية مطالبة النقابة بحقوقهم والمحافظة على مكتسباتهم السابقة.

وبعد فترة علمت أن هناك مشروع انشاء لجان نسائية في بعض القطاعات والمؤسسات المنضوية تحت اسم "المصالح المستقلة".... وكان اللقاء الأوّل وبدأت أواظب على الاجتماعات الدوريّة التي كانت تعقد، وبعد كل لقاء كان يتكوّن لدي كمّ من المعلومات، بالاضافة الى تقنيات وإجابة على أسئلة كانت تراودني وكانت غير واضحة وربما ضبابيّة بالنسبة لي. كما أني تأثرت بإحدى المدرّبات وأحببت شخصيتها وثقتها بنفسها. رويدًا رويدًا أصبحت أشارك بدورات تدريبيّة ولقاءات مع بعض السيدات وأصبحت هذه الأنشطة محبّبة الى قلبي. وتواصلت مع عدد منهم وتشكلت لدينا مجموعة، بالاضافة الى اكتساب معرفة ومهارات وتقنيات مواضيع مهمة وشيقة، بدءً من ماهية النقابة وصولاً الى المفاوضات وكيفية وضع خطط استراتيجية ، مواضيع كثيرة لا يسعني ذكرها على هذه الورقة.

بناءً على ما تقدم وبالرغم من كل الصعوبات والضغوطات والتحديات التي مورست بحقي في حينه ولن أسردها، ولكن لن أفكر ابدًا أنها كانت مرحلة قاسية ولكن من أهم مراحل حياتي، لأنها ساهمت بمزيد من تكوين شخصيتي وترسيخ تمكّني للمعرفة والانفتاح نحو الأفضل. وإخترت ان اخوض الانتخابات وأترشّح. لأكون اول عضو "نسوي" في المجلس التنفيذي للنقابة ولأفتح البرعم ليصبح وردة مزهرة بالرغم من الصعوبات والتحديات."

ترك مسافة أكبر والبدء بسؤال ماذا تستنتج؟

تستدعي هذه المسارات الخمسة الملاحظات التالية، مع التأكيد على ان هذه المسارات لا تمثّل بالضرورة الاتجاهات العامة لدى جميع الناشطات النقابيات، بل مجرّد حالات خاصة لأبرز الناشطات اللواتي شاركن في المجموعة المركّزة واللواتي يمثّلن معظم النقابات الشريكة:

- في حالتين يبدأ المسار من خلال الإنتساب الروتيني دون إلتزام من المرأة. لكن أحد المسارات يؤدي الى عضوية المجلس التنفيذي بينما الآخر الى المشاركة بفعاليّة بورش التدريب.
- في ثلاث حالات هناك تذمّر وإنتقاد للواقع النقابي، ومشاركة المرأة هنا تأتي كردّة فعل على هذا الواقع. في واحدة من الحالات يؤدّي المسار النقدي الى عضوية المجلس التنفيذي، لكن في الحالتين المتبقيتين يبقى النقد في إطار ورش التدريب.
- في ثلاث حالات تبدو الدوافع "نسائية": تارة من خلال الإنتماء الى جمعيّة نسائيّة عماليّة، وتارةً أخرى من خلال الانتماء الى اللجنة النسائية في النقابة، وطورًا من خلال مواجهة ضغوطات كإمرأة. وفي حالتين يؤدّي المسار الى عضويّة في المجلس التنفيذي، وفي الحالة الثالثة الى رئاسة فرع المحافظة.
- في حالة واحدة يبدأ المسار من خلال ملاحقة مطلب شخصي (استفسار عن الحقوق) ويستمر بالتدرّج وصولاً الى رئاسة فرع المحافظة مع التصميم على الوصول الى المجلس التنفيذي .
- في اربع حالات هناك محاولات للترشّح للمجلس التنفيذي، تنجح من بينها محاولتان فقط.
- في حالة واحدة هناك تأثير للانتماء الى جمعيّة نسائيّة على التوجه النقابي اللاحق .
- في حالتين هناك دور للمنظمات الدوليّة النقابيّة في تقدّم المرأة نحو مراكز القرار .
- في الحالات جميعها هناك تدرّج ومحاولات للوصول الى مراكز القرار.
- في الحالات جميعها هناك دور للدورات التدريبيّة النقابيّة في تطوير الإندفاعيّة النسائيّة.

٤ تمثيل النساء في المجالس التنفيذيّة: تمييز أم تقصير؟

٤,١ نسبة النساء في المجالس التنفيذيّة

يعرض الجدول أدناه، عدد ونسبة النساء المنتخبات في المجالس التنفيذية في النقابات الثماني:

النقابة	عدد النساء من أصل ١٢ عضوًا	النسبة المئوية
المصارف – الشمال	٤	٣٣٪
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	٣	٢٥٪
طيران الشرق الاوسط	١	٥٨٪
المياه	٢	١٧٪
اوجيرو	٠	صفر٪
ادارة حصر التبغ والتنباك	٢	١٧٪
التعليم	٠	صفر٪
المصارف بيروت	٠	صفر٪

بحسب الجدول يمكننا إبداء الملاحظات الآتية:

- في جميع النقابات نسبة النساء في المجالس التنفيذية هي دون نسبتهن في النقابة.
- في ثلاث نقابات لا يوجد أية امرأة، حتى في نقابة التعليم التي تشكّل نسبة النساء فيها ٧٩٪ .
- في نقابة واحدة يأتي التمثيل كنتيجة لتطبيق الكوتا التي ينص عليها النظام الداخلي (الريجي).
- في النقابة التي لديها النسبة الأعلى (المصارف في الشمال) ، النسبة هي نتيجة حملة استقطاب ودعم من قبل رئيسة النقابة .

النساء الناشطات اللواتي شاركن في المجموعة المركّزة إعتبرن أن النتائج تشير الى ضعف في تمثيل المرأة داخل المجالس التنفيذيّة. أسباب هذا الضعف متعدّدة بحسب الناشطات:

- المحاصصة الحزبية والمذهبية التي توزّع المراكز داخل المجالس التنفيذية.
- لا ثقة بالعمل النقابي.
- لا رغبة لدى النساء بالترشّح.
- خوف النساء من المسؤولية .
- عدم الثقة بالمرأة حتى من قبل النساء : "الرجل بيقدر يطحش أكثر"
- غياب الوعي لدى المرأة.
- الوضع العائلي وضغط الزوج.
- غياب الكوتا
- مواعيد الاجتماعات النقابية لا تلائم المرأة.

لكن هل حصلت مبادرات من قبل النقابات لزيادة تمثيل المرأة في المجالس التنفيذية؟

الناشطات أجبن: في خمس نقابات لم تحصل أية مبادرة (مياه، ضمان، التعليم، الطيران ومصارف بيروت). في نقابة المصارف في الشمال كما سبق وأشرنا، كان هناك تصميم وشبه حملة. في نقابة أوجيرو حصلت مبادرة لإقرار الكوتا لكنها فشلت بسبب موقف الاحزاب، في الريجي جرى اعتماد الكوتا في النظام الداخلي.

كيف تفسّر الناشطات عدم وجود مبادرات؟ جاءت الأجوبة قاطعة:

- لأن النساء لا تتحرّكن والرجال لا يطرحون مبادرات.
- لأن المرأة ستأخذ مكان الرجل.
- بسبب النقص في تأهيل المرأة وتثقيفها حتى تفرض نفسها.

ما الذي تقترحه الناشطات لرفع نسبة النساء في المجالس التنفيذية؟

كان هناك شبه إجماع على ضرورة إقرار الكوتا بالاضافة الى مبادرات أهمها:

- تدريب وتثقيف النساء.
- توعية الرجال.
- زيارات ميدانية للنساء للتوعية.
- تأليف لجان نسائية.
- تكوين لائحة نسائية منافسة في الإنتخابات.
- إستقلالية النقابات عن الاحزاب ووقف المحاصصة المذهبية.

٤,٢ ما الذي تقوله النساء المنتخبات؟

تسع من اصل إثنتي عشرة من النساء المنتخبات في المجالس التنفيذية في النقابات الشريكة استجبن وملأن إستمارة مخصصة لمعرفة مواقفهن من بعض القضايا المتصلة بعضوية المجلس التنفيذي .

معظم النساء المستجوبات يصنفن **مهنتهن** درجة ثالثة أو رابعة، ولكن الأكثرية تمارس مهنًا فيها قدر مهم من تحمّل المسؤولية، كرئيسة دائرة الصناديق أو مديرة قسم العمليات أو رئيسة مصلحة. وهي نتيجة تتقاطع مع الدراسات التي تبيّن ان الناشطات النقابيات يتولين عادة مراكز مؤثرة في المؤسسة التي يعملن فيها.

أكثرية متواضعة (٥ من أصل ٩) من المستجوبات عازبات بينما الباقيات متزوجات، ولا تسمح هذه المعطيات وحدها باستنتاجات حول **الوضع العائلي** للناشطات النقابيات، وإن كانت تؤشّر الى تحرّر بعض الناشطات من الأعباء العائلية. لكننا لا نعرف بالمقابل اذا كانت العازبات تتحمّلن مسؤوليات عائلية أخرى.

تعدّدت أسباب ترشّح النساء: من دوافع شخصية (حب العمل الاجتماعي والاهتمام بالشأن العام) الى الاستجابة لطلبات الزملاء، الى كون المرأة ذات إنتماء سياسي معيّن.

ما الذي ساعد في نجاح النساء في الانتخابات؟

أكثرية ساحقة إعتبرت أن العامل الأساسي هو وجود النساء على لائحة قوية أو "مدعومة من قبل الاحزاب"، في حين إعتبرت امرأتان أن "دعم الزملاء" و "برنامج العمل" ساهما في إنجاحهما.

هل تضم برامج الترشيح أي مطالب خاصة بالنساء؟

أقرّت أكثرية النساء أنه لم يكن هناك وجود لأي برنامج أو مطالب جرى الترشّح على أساسها. بإستثناء حالة واحدة ذكرت أن مطلب "إقامة دار حضانة لأطفال الموظفات" كان ضمن برنامج الترشيح.

لماذا عدد النساء قليل في المجالس التنفيذية؟

إنقسمت الأجوبة على هذا لسؤال بين من يرى أن المرأة لا تترشح، ومن يعتبر أن سبب ذلك الضغوط التي يمارسها "المجتمع الذكوري"على النساء. مع الاشارة الى أن بعض النساء اعتبرن أن المرأة لا تثق بقدراتها لذلك لا تترشح.

هل تؤثّر طريقة "تأليف اللوائح" (التوافق بين القوى السياسية والحزبية) على ترشح او إنتساب النساء الى النقابات؟

أكثرية ساحقة اعتبرت انه يؤثر بالتأكيد من خلال إقصاء النساء وتفضيل الرجال عليهن في حين نفت اثنتان هذا التأثير. وتضيف إحدى السيدات أن ذلك يؤثر على ترشيح وإنتخاب النساء والرجال ايضًا.

هل لدى النساء المنتخبات تأثير داخل المجالس التنفيذية؟

إنقسمت أجوبة النساء الى قسمين: القسم الاكبر رأى أن التأثير محدود في حين رأت الباقيات أن ليس لهن أي تأثير.

هل قامت النساء المنتخبات بأية مبادرة لزيادة عدد النساء في المجالس التنفيذية؟

٦ من أصل ٩ لم يقمن بأية مبادرة في حين تحدثت الثلاث الباقيات عن حملة من أجل الكوتا او من أجل التشجيع على المشاركة في الانتخابات المقبلة.

هل لدى النساء إقتراحات محدّدة لزيادة تمثيل النساء في المجلس التنفيذي؟

جاءت أجوبة النساء على الشكل التالي:

- تثقيف النساء عبر الدورات وورش العمل .
- تأسيس لجنة حقوق المرأة .
- وجوب القيام بحملات توعية للنساء من أجل إنخراطهن في العمل النقابي،
- إقناع رؤساء النقابات و القياديين النقابيين بأهمية وجود كوتا للمرأة في المجالس التنفيذية للنقابات.

هل تشعر النساء بنقص في بعض المهارات والمعارف الضرورية للمشاركة بفعالية في إجتماعات المجلس التنفيذي؟

اكثرية متواضعة (٥ من اصل ٩) نفت حاجتها للتدريب في بعض المجالات في حين أقرت أربع ببعض النواقص.

لماذا لا يوجد مطلب خاص بالنساء على اللوائح المطلبية للنقابات؟

لأن المطالب تشمل جميع الأجراء وتستفيد منها المرأة مثل الرجل" أجابت ثماني نساء من أصل تسع .

لكن ألا توجد حاجة لوضع مطلب خاص بالنساء؟

٧ من اصل تسع لا يرون حاجة الى ذلك ذكرت إثنتان الحاجة الى رفع مطلب "حق المرأة الموظفة في أن يكون أولادها مضمونين على إسمها"، كما من المهم طرح قضية دار الحضانة.

٥ الاحتياجات لتطوير مشاركة النساء

بناءً على نتائج البحث المكتبي والميداني، يمكننا إقتراح الإحتياجات ولا سيما التنظيمية لتطوير مشاركة النساء في النقابات الشريكة.

٥,١ تطوير الأنظمة الداخلية نحو المزيد من الديمقراطيّة

لقد بينّا في فقرات سابقة أهمية بعض المواد في الأنظمة الداخلية للنقابات الشريكة، لناحية تحسين مشاركة الاعضاء بشكل عام والنساء بشكل خاص. نطرح ادناه قواعد عامة متكاملة تؤسس لممارسة أكثر ديمقراطية داخل النقابات الشريكة. ونحن نعتقد ان تنظيمًا ديمقراطيًا يضمن مشاركة اكبر وأفعل من قبل الأعضاء بمن فيهم النساء.

على عكس مفهوم الحرية، لا يوجد مفهوم معتمد دوليًا لديمقراطية المنظمة النقابية. المفهوم الذي نعتمده هنا يستمد عناصره من مصادر عدة : مبادئ الديمقراطية السياسية، الديمقراطية النقابية كما جرى تجسيدها في الانظمة الداخلية للنقابات، نقد الديمقراطية كما جرى تطبيقها في المنظمات النقابية من منظار المشاركة الفعلية للأعضاء في إتخاذ القرارات، الديمقراطية كآلية لإحترام حقوق الأقليات او الفئات المهمشة وضمان تمثيلها. من هذا المنظار نقترح القواعد التالية كأساس للديمقراطية في النقابات:

١ تكوين بنية هيكلية ذات تنظيم عمودي وأفقي.

عموديًا: جمعية عمومية أو مؤتمرات، مجلس مندوبين أو مجلس مركزي، مجلس تنفيذي.

أفقيًا: لجان مؤسسات وفروع في المناطق.

٢ إقرار نظام داخلي يضمن المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع الاعضاء، والعمل على تطبيقه.

٣ إعتماد آلية إنتخابية تنص على إنتخاب الهيئات العليا من قبل الهيئات الدنيا عموديًا وأفقيًا، مع اعتماد التمثيل النسبي المرتبط بحجم العضوية في مجال تكوين الهيئات والانتخابات، ومع تقليص الهامش بين الحد الادنى والحد الاقصى للنسبة حتى لا تطغى الهيئات الكبيرة على الهيئات الصغيرة. ويجري الانتخاب بالاقتراع السري، دوريًا من قبل الاعضاء.

٤ تأمين الشروط القانونية والمادية لإجراء إنتخابات عادلة ونزيهة من دون تدخل أي طرف خارجي والعمل على مراقبة الانتخابات من قبل طرف خارجي مستقل ليس ذات مصلحة.

٥ اعتماد الشفافية في لوائح الشطب من خلال تنظيم البطاقة المهنية.

٦ تأمين شروط تداول السلطة من خلال تحديد عدد الولايات للشخص الواحد.

٧ شمول عملية إتخاذ القرارات اللجان والفروع كافة في إطار إحترام العلاقة التراتبية بين الهيئات العمودية (الجمعيات العمومية، مجالس المندوبين، والمجالس التنفيذية)، على أن تجسد القرارات المتخذة إرادة الاكثرية بالنسبة الى المسائل كافة.

٨ إطلاع الاعضاء على المسائل والاعمال والنشاطات النقابية كافة من خلال آلية محددة ومقررة من المنظمة، على أن تخضع جميعها الى مراجعة دورية من قبلهم.

٩ إعتماد وتطبيق قواعد لإدارة الاجتماعات والمناقشات وإتخاذ القرارات بحسب الأصول المعتمدة في المنظمات الديمقراطية.

١٠ إتخاذ التدابير الكفيلة بمنع تحول المنظمة النقابية الى اوليغارشية يتولى فيها القرار والإدارة عدد قليل من القيادات بينما يصبح الاعضاء الباقون خارج إطار إتخاذ القرارات وغير مشاركين. من بين هذه التدابير:

- توسيع صلاحيات لجان المؤسسات والفروع.
- تنويع الوظائف النقابية.
- إنشاء جمعيات (رياضية، ثقافية، واجتماعية) داخل النقابة والحفاظ على حريتها في تنظيم عملها ونشاطها.
- تأمين الأطر والامكانيات المادية والبشرية اللازمة، لتثقيف وتدريب الأعضاء من أجل خلق الحوافز للمشاركة من جهة أولى، ومن أجل رفع قدراتهم على المشاركة الفعلية من جهة ثانية.
- ضمان حق قيام معارضة نقابية داخل التنظيم، قادرة على إستخدام قنوات الاتصال الرسمية وغير الرسمية بالاعضاء.

١١ تعزيز مشاركة النساء والشباب (أو فئات أخرى مهمشة لأسباب إثنية، دينية، مذهبية، قومية، جسدية أو غير ذلك) في النقابات، عبر تدبيرين تنظيمين على الاقل:

- إعتماد النسبية أو الكوتا في تمثيل هذه الفئات،
- إنشاء لجان خاصة لتأطير هذه المشاركة وتفعيلها.

١٢ ادارة الشوؤن النقابية، العامة والمالية، وعلى جميع المستويات التنفيذية بالإستناد إلى مبادئ الحكم الرشيد والرقابة الديمقراطية، في جو من الشفافية وبعيدًا من الفساد.

٥,٢ بناء النموذج التنظيمي

العمل على بناء النموذج التنظيمي كبديل للنموذج الخدماتي القائم حاليًا والذي جرى تحديد عناصره في فقرة سابقة؛

ويقوم النموذج التنظيمي على عناصر نقيضة لتلك التي يقوم عليها النموذج الخدماتي.

يعرض الجدول أدناه مقارنة بين النموذجين:

النموذج التنظيمي	النموذج الخدماتي
القيادة تعبئ القاعدة للتحرك.	القيادة تتحرك وتؤمن خدمات للأعضاء.
الإستعانة بالخبراء ونقل خبرتهم الى النقابيين.	الإتكال على الخبراء.
التواصل في التنظيم في الاتجاهين من خلال بنية تعبوية دائمة مؤهلة.	التواصل في المنظمة من فوق الى تحت.
التحرك النقابي هو نتيجة لخطة استراتيجية تضعها النقابات لسنوات عديدة.	التحرك النقابي هو ردة فعل على مواقف أصحاب العمل والحكومة ولا ينبع من خطة ذاتية.
لا مركزية موسعة في التنظيم (صلاحيات واسعة للجان والفروع).	مركزية في التنظيم.
تدريب وتثقيف الاعضاء شرط ضروري ملازم لعمل النموذج ككل.	تدريب وتثقيف الأعضاء أمر ثانوي.

من أهم البنى التي يقوم عليها النموذج التنظيمي هي البنية التعبوية.

وتتألف البنية التعبوية من:

- **منسقو تعبئة:** من بين كل ٢٠ أجيراً (أو أقل أو أكثر حسب الواقع) في مكان عمل واحد يجري إختيار منسق تعبئة .
- **منسقون فرعيون:** يجري إختيار منسق فرعي يشرف على مجموعة من منسقي التعبئة في منطقة جغرافية معينة.
- **منسق عام:** يشرف على العملية التعبوية، يكون إما عضوًا في المجلس التنفيذي او مستقلاً عنه، إنما يقوم بعمله بالتنسيق الكامل مع المجلس التنفيذي.

الشكل التنظيمي للبنية التعبوية

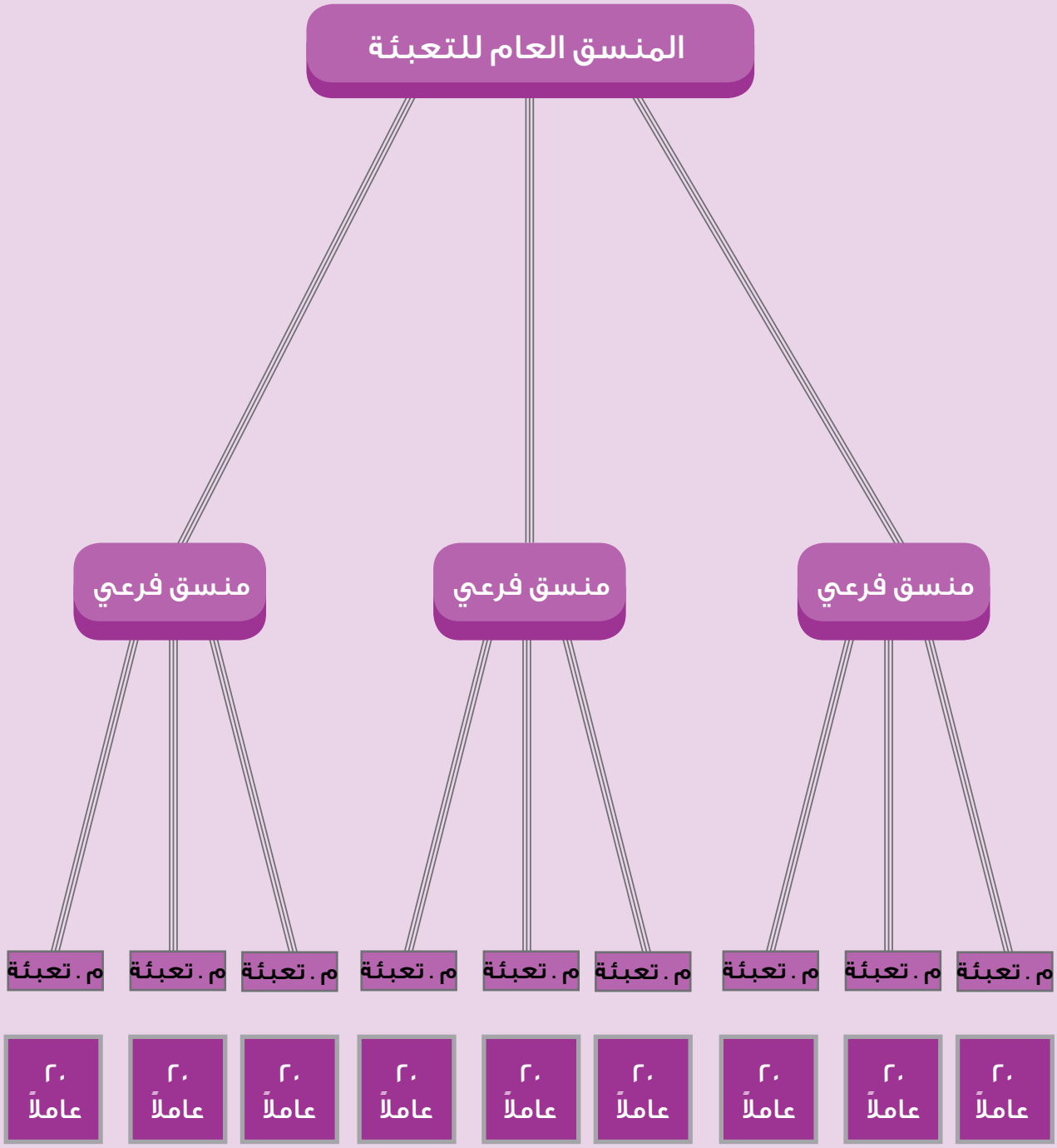

أما وظائف البنية التعبوية فهي:

* تنظيم أعضاء جدد.
* تأمين الاتصال الدائم والفوري بين القيادة والقاعدة وبالاتجاهين.
* توعية القاعدة النقابية وتثقيفها.
* تعبئة القاعدة النقابية وتنظيمها إبّان التحركات.

يمكن لمجلس المندوبين أن يلعب دور البنية التعبوية اذا قررت النقابة ذلك، وفي جميع الحالات لا بد من وجود قاعدة تنظيمية او كوتا يجري على أساسها إنتخاب او تعيين حد أدنى من النساء كأعضاء مجلس مندوبين او كمنسقي تعبئة.

وهذا يساعد كثيراً على تأهيل النساء وتدريبهن على تحمل المسؤولية من جهة أولى ، وعلى الإتصال المباشر بهن بهدف تلمّس احتياجاتهن وحثّهن على المشاركة الفعلية في الأنشطة النقابية من جهة ثانية.

٥,٣ انشاء لجان نسائية

هناك أشكال متعدّدة وصيغ مختلفة للبنى الخاصة بالنساء داخل النقابة. من هذه البنى: اللجان، الاقسام، السكريتاريا، والفروع.

اللجان والفروع تكون عادة منتخبة ، لكن الفروع تتألف من نساء ورجال في حين أن اللجان تكون ذات عضوية نسائية فقط.

أمّا الأقسام والسركيتاريا فأعضاؤها عادة معينون ويتقاضون أجرًا مقابل الخدمات التي يقدمونها.

نحن هنا نقترح انشاء لجان نسائية ذات عضوية نسائية ومنتخبة من قبل النساء.
لهذه اللجان وظائف متعدّدة نذكر أهمها:

- تؤمّن تمثيلاً فعليًا للنساء.
- تعطي النساء فسحة لمناقشة القضايا التي تؤثّر في حياتهن وعملهن.
- تسمح بقيام وعي عن الاحتياجات الخاصة بالنساء.
- تشكل مكاناً للمرافعة حول قضايا الجندرة والمساواة.
- تساعد بزيادة "ملحوظية" (visible) النساء في النقابة.
- تؤمّن مكانًا للتدريب العملي على التنظيم والقيادة.
- تركّز الجهود من أجل تعميم المساواة في الأنشطة والبرامج النقابية،
- توفّر مسؤوليات محدّدة في مجال التعبئة والتنظيم والاستقطاب،
- تنظّم مذكرات عامة او مواضيع محددة للنساء،
- تطبّق السياسات الجندرية،
- تراقب مدى تطبيق السياسات الجندرية،

لقد انشئت لجان نسائية في بعض النقابات الشريكة، كما أن بعض الانظمة الداخلية نصت عليها صراحة (نقابة الريجي مثلاً). لكن بشكل عام وبحسب ملاحظاتنا لم تكن هذه اللجان وفي معظم الاحيان فاعلة وتؤدي وظائفها بشكل جيد.لافتقادها الى بعض الشروط :

- اعطاؤها صلاحيات دستورية وليست استشارية فقط.
- دمجها ضمن خطة عامة او سياسة جندرية عامة.
- توفير الموارد المالية والانسانية اللازمة.
- اعطاؤها صلاحيات لأخذ المبادرات.
- اعطاؤها موقعًا يسمح لها إما بالمشاركة في إجتماعات الهيئات المقرِّرة او بتقديم تقارير دورية لها.
- تعميم مناقشاتها على كامل البنى النقابية وليس فقط بين النساء.

أمام اللجان النسائية إذاً بعد إنشائها مهمات ملحّة نقترح منها ما يلي :

١ – تقديم مشروع للمجلس التنفيذي حول " سياسة جندرية" على النقابة إنتهاجها، ومن ضمنها اعتماد الكوتا النسائية في الانتخابات المقبلة.
٢ – بالاعتماد على البنية التعبوية او من دونها، تنظيم حملة اتصالات بالنساء لتحديد الاحتياجات الخاصة بهن، (مطالب خاصة). كما انها مناسبة لاطلاع النساء على السياسة الجندرية التي تكون النقابة قد اعتمدتها او تنوي اعتمادها.
٣ – الإعداد لحملة توعية للنساء والرجال حول الجندر واهمية إشراك النساء بفعالية في النقابات.
٤ – الإعداد لبرامج تدريبية تشمل اعضاء اللجنة وناشطات نقابيات، بهدف تدريب النساء على مفاهيم ومهارات العمل النقابي من جهة، وقضايا المساواة بين الجنسين من جهة اخرى.

إن تلبية هذه الاحتياجات يفترض بالتأكيد التزامًا من قبل النقابات الشريكة باعتماد سياسة جندرية.
وللدفع بهذا الاتجاه نقترح الآلية التالية:

- عقد خلوة تحضرها القيادات النقابية بالاضافة الى الناشطات النقابيات اللواتي شاركن في البحث الميداني. تجري في هذه الخلوة مناقشة مقترحات هذه الدراسة وإعتماد ما يراه المجتمعون مناسبًا.
- إنشاء شبكة متابعة من النقابات الشريكة وبعضوية التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني.

ملاحق (القسم الأول من البحث)

أسئلة البحث – الإستمارة الموجهة للاحزاب

١- تاريخ تأسيس الحزب رسمياً؟؟

٢- ما هو عدد النساء اللواتي شاركن في تأسيس الحزب؟؟

٣- ما هي حصة المرأة في برنامج الحزب ونظامه السياسي؟؟

٤- كيف تطورت مشاركة المرأة في الحزب، لناحية انضمامها في صفوفه أو المشاركة في أنشطته؟؟

٥- هل تناقصت مشاركة المرأة الفعلية في الحزب مع الوقت أم إزدادت؟؟
مع ذكر السبب الرئيسي أو أهم الأسباب التي أدت الى ذلك.

٦- ما هو عدد النساء المنتسبات للحزب حالياً؟؟ وما هي نسبتهن من المجموع العام؟؟

٧- ما هي المواقع القيادية التي تحتلها المرأة وما هي نسبة مشاركتها في القيادة المركزية للحزب؟؟ وهل هنّ فاعلات أم مجرد منتسبات بالإسم؟؟

٨- ما هي الأنشطة والفعاليات التي تشارك فيها النساء في الحزب؟؟

٩- ما هو عدد اللجان أو القطاعات في الحزب؟؟وما هي حصة النساء العضوات منها؟؟
أين تتمركز عضوية النساء، في أي لجان؟؟)

١٠- ما هي القطاعات التي تترأسها نساء أو تشارك في قيادتها في الحزب؟

١١- ما هي حصة قضايا النساء من السياسة النضالية للحزب؟؟

١٢- ما هي قضايا النساء التي يتبناها الحزب وينظم حملات مدنية وحزبية خاصة بها؟؟

١٣- هل سبق للحزب وأن بادر إلى تقديم مشروع أو اقتراح قانون خاص بقضية من قضايا النساء؟

١٤- ما هي القوانين الخاصة بالنساء التي دعمها الحزب وصوت لها في المجلس النيابي أو في مجلس الوزراء أو قاد حملة من أجل اقرارها؟

١٥- هل بادر الحزب إلى تنظيم اعتصام أو تظاهرة أو لقاء داعم لقضايا النساء؟؟

١٦- ما هو النظام الإنتخابي الذي يعتمده الحزب؟؟

١٧- هل يطبق الحزب مبدأ الكوتا النسائية في الإنتخابات الداخلية؟؟
وهل هو مع حق الكوتا عموما؟؟

١٨- ما هي الإجراءات التي يعتمدها الحزب لزيادة إشراك المرأة في الحياة السياسية اللبنانية وفي مواقع صنع القرار السياسي؟؟

١٩- هل سبق وتبنى الحزب ترشيح سيدة من بين صفوفه الى مجلس النواب؟؟متى وأين؟؟
وكيف كانت النتيجة؟؟

٢٠- ما هي الدورات التي نظمها الحزب لتعزيز مؤهلات وإمكانيات نسائه الحزبيات؟؟

٢١- ما هو رأيكم بمشاركة المرأة في الأحزاب والسياسة؟

٢٢- كيف تقيمون هذه المشاركة؟

٢٣- ما هي معوقات هذه المشاركة برأيكم؟؟

٢٤- هل ترون أن وظائف المرأة الإجتماعية تؤثر على مشاركتها الحزبية والسياسية؟
كيف انعكس هذا الأمر داخل الحزب؟

٢٥- هل تعتبرون أنه من الممكن تحسين واقع وجود المرأة في الأحزاب ومشاركتها فيها وفعاليتها؟

٢٦- من هم الأشخاص الذين تناوبوا على رئاسة الحزب وتولي المهام القيادية الرئيسية فيه منذ تأسيسه لغاية اليوم؟

استمارة مع أعضاء المجالس التنفيذية من النساء (القسم الثاني من البحث)

١ – اسم النقابة

٢ – ما هي مهنتك؟

٣ – تصنيف درجة المهنة من ١ الى ٥ (١ أعلى رتبة) في المؤسسة التي تعملين فيها

١	٢	٣	٤	٥

٤ – الوضع العائلي: أ) متزوجة_____ ب) عزباء_____

ج) مطلقة_____ د) ارملة_____

٥ – كيف ترشحت للانتخابات؟

٦ – ما هي العوامل التي ساهمت في نجاحك في الانتخابات؟

٧ – هل تضمَّن برنامج اللائحة التي ترشحت من خلالها مطالب خاصة بالنساء؟

٨ – لماذا عدد النساء قليل في المجلس التنفيذي؟

٩ – هل تؤثّر طريقة تأليف اللوائح (التوافق بين القوى السياسية والحزبية) على ترشيح او انتخاب نساء؟

١٠ – هل لديك تاثير داخل المجلس التنفيذي؟

١١– هل قمت باية مبادرة من اجل زيادة عدد النساء في المجلس التنفيذي؟

١٢ – ما الذي يجب القيام به لزيادة عدد النساء في المجلس التنفيذي؟

١٣– هل تشعرين بنقص ببعض المهارات والمعارف الضرورية للمشاركة بفعالية في اجتماعات المجلس التنفيذي؟

١٤ – لماذا لا يوجد مطلب خاص بالنساء على اللائحة المطلبية للنقابة؟

١٥ – هل سبق وساهمت بوضع قضية نسائية على لائحة المطالب؟

١٦ – هل تحققت أية مطالب لها علاقة بالنساء بعد انتخابك في المجلس التنفيذي؟

المراجع الخاصة بالقسم الأول

- دعم مشاركة المرأة في الحياة في لبنان : تجربة الإنتخابات البلدية والنيابية(الدكتورتان فهمية شرف الدين وأمان شعراني).

- تفعيل دور المرأة في القرار السياسي (منشورات للمجلس النسائي اللبناني).

- المرأة اللبنانية والإلتزام السياسي : واقع وتطلعات(المجلس النسائي اللبناني).

- عزيز تمثيل المرأة في المجالس المحلية واقتراح تطبيق الكوتا في لبنان: الدكتور حسن كريم.

- مقالات صحافية لمفكرين وكتاب وسياسيين حزبيين عن وضع الأحزاب نفسها وعوائقها وعجزها عن استقطاب الشباب بشكل عام قبل أن نتحدث عن النساء.

- عرض سريع لسيرة الأحزاب المعنية بالبحث وتراجع دور بعضها ربطاً بالظروف في البلاد.

- عرض للمنظمات التي تعنى بقضايا النساء وعلاقاتها بالأحزاب: هل ولدت هذه التنظيمات من رحم الأحزاب أم أنها شقت طريقها الخاص بعدما لم تجد في الأحزاب ما يجذبها ويتبنى قضاياها.

- دراسة تقييمية للحزب الشيوعي عن دور المرأة في داخله.

- دراسة الجمعية اللبنانية لديمرقراطية الإنتخابات (لادي).

- تقرير الظل الرابع للجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة حول مدى التقدم في تطبيق اتفاقية الغاء جميع اشكال التمييز ضد المراة (السيداو) في لبنان، أمام لجنة الأمم المتحدة في جنيف.

- مقال للدكتورة فمهية شرف الدين حول المشاركة السياسية للمرأة العربية.

- مقالة للكاتبة دورين خوري حول كيف تتآمر العائلة، الطائفة، والدولة ضدّ مشاركة المرأة في الشأن العام.

- حملة "تفعيل مشاركة المرأة السياسية في لبنان والوسط الفلسطيني في لبنان".

- مقال للكاتب شوكت شتيّ عن مشاركة النساء في السياسة.

- أ.د. أمان كبارة شعراني– تفعيل دور المرأة اللبنانية في الانتخابات البلدية والاختيارية– المجلس النسائي اللبناني.

تم إعداد هذه الدراسة في إطار المشروع الإقليمي

"تعزيز دور الأحزاب والنقابات في النهوض بالمشاركة السياسية والعامة للنساء"

المشروع ممول من
الإتحاد الأوروبي

وبالشراكة مع
أوكسفام نوفيب

ينفّذ المشروع

التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني
The Lebanese Women Democratic Gathering
: beirut@rdflwomen.org
: www.rdflwomen.org
: RDFLNGO
: @RDFL1